BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مستقبل الدور المصري بين الإقليمية والعروبة

تقديم
د. مصطفى الفقي

تأليف
عليّ الدين هلال – نيفين مسعد – أحمد يوسف أحمد – عبد المنعم سعيد –
سليمان عبد المنعم – عزمي خليفة – محمد بدر الدين زايد –
محمد كمال – سامح فوزي – عبد المنعم المشاط – محمد أنيس سالم –
خير الدين عبد اللطيف

مركز الدراسات الاستراتيجية
Strategic Studies Center

٢٠١٩

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

هلال، علي الدين.

مستقبل الدور المصري بين الإقليمية والعروبة / تقديم مصطفى الفقي؛ تأليف علي الدين هلال وأحد عشر آخرين. – الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩

صفحة؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-553-2

١ . مصر --علاقات خارجية -- الدول العربية. ٢. الدول العربية -- علاقات خارجية -- مصر. ٣. مصر --علاقات خارجية -- الشرق الأوسط . ٤. الشرق الأوسط -- علاقات خارجية -- مصر. ٥. مصر -- علاقات خارجية-- أفريقيا. ٦. أفريقيا -- علاقات خارجية -- مصر. أ. الفقي، مصطفى، ١٩٤٤- ب. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية. ج. العنوان.

ديوي –327.62 2019150736962

ISBN 978-977-452-553-2

رقم الإيداع: 2019/21394

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٩.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

طُبع في مصر
١٠٠٠ نسخة

مستقبل الدور المصري
بين الإقليمية والعروبة

مكتبة الإسكندرية
مركز الدراسات الاستراتيجية

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

المشرف العام
مصطفى الفقي

سكرتير التحرير
محمد العربي

المراجعة اللغوية
فاطمة نبيه
فريدة صبيح

التصميم الجرافيكي
هبة الله حجازي

الآراء الواردة في هذا الكتاب تُعبِّر عن آراء كاتبيها فقط، ولا تُعبِّر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

الفهرس

تقديم ٧

ما قبل القراءة ٩

القسم الأول (المقالات) ١١

- **دور مصر الإقليمي: مسائل نظرية ومُقدمة ضرورية للفَهم** ١٣
  الدكتور عليّ الدين هلال
- **أي دور إقليمي لمصر؟** ١٧
  الدكتورة نيفين مسعد
- **هوامش على دفتر الدور الإقليمي لمصر** ٢١
  الدكتور أحمد يوسف أحمد
- **زيارة أخرى لمفهوم «الكمون الاستراتيجي»** ٢٥
  الدكتور عبد المنعم سعيد
- **عروبة مصر** ٢٩
  الدكتورة نيفين مسعد
- **حوارات العروبة** ٣٣
  الدكتور أحمد يوسف أحمد
- **دور مصر الإقليمي: ماذا نقصد به؟ ومن أين نبدأ؟** ٣٧
  الدكتور سليمان عبد المنعم
- **الدور الإقليمي لمصر** ٤٣
  السفير الدكتور عزمي خليفة

- **معضلة الدور الإقليمي لمصر** ٤٧
  السفير محمد بدر الدين زايد
- **مكانة مصر** ٤٩
  الدكتور محمد كمال
- **حين تبحث الدول عن دور** ٥١
  الدكتور سامح فوزي

القسم الثاني (أوراق مفهومية) ٥٥

- **الدور الإقليمي لمصر ما بين الدور الفاعل والدور الواعد** ٥٧
  الدكتور عبد المنعم المشاط
- **نحو منظور مصري لخريطة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط** ٧١
  السفير محمد أنيس سالم
- **مصر والقوة الناعمة** ٨٥
  الدكتور عبد المنعم سعيد، والدكتور محمد كمال
- **الشرق الأوسط: واقع مظلم ومستقبل غامض** ٩٣
  السفير خير الدين عبد اللطيف

تقديم

يستأثر الدور الإقليمي لمصر باهتمام كل المعنيين بالشأن السياسي؛ لأنها قضية تتصل بمسألة الهوية وتعدد مصادرها من جانب، وتوجهات السياسة القومية لمصر من الجانب الآخر. وقد عرفت مصر فترات صعود وهبوط في دورها الإقليمي، حيث ارتبط ذلك بالمد القومي وسنوات الحلم العربي. وقد جسدت الحقبة الناصرية قمة الاهتمام بالدور الإقليمي، والارتباط بالقضايا القومية، والإحساس العميق بعروبة مصر بعد أن كانت قضية خلافية أحيانًا؛ ثم أصبحت بعد رحيل عبد الناصر مسألة جدلية أيضًا. ولا شك أن ارتباط مصر الإقليمي بالمكون العروبي من الإشكاليات التي قيدت ذلك الدور، وهمشت أحيانًا الحركة المصرية على ساحتي غرب آسيا وشمال إفريقيا. وإذا كانت قضية العروبة قد خدمت مصر في مراحل كثيرة من تاريخها الحديث، فإنها فرضت عليها في الوقت ذاته من التحديات ما كبَّل ذلك الدور وحال دون انطلاقه. وقد كانت سياسات الرئيس الراحل السادات – من كامب ديفيد وما بعدها – نقطة تحول في ذلك الدور الإقليمي لمصر؛ إذ إنها فتحت الأبواب أمام غير المتحمسين بين المصريين للفكر العروبي، كما أسهمت أيضًا في بلورة الشخصية المصرية التي تبدو مختلفة عن الصورة الذهنية للعرب في الخيال الأجنبي.

وما زلت أتذكر ذات صباح في إحدى السنوات الأخيرة لحكم الرئيس الأسبق مبارك، أنني تلقيت اتصالًا هاتفيًّا من السفير نبيل فهمي، الذي كان قد أنهى مهمته سفيرًا لمصر في واشنطن، وعاد إلى الوطن قبل أن يصبح وزيرًا للخارجية بعد ذلك بسنوات قليلة، وابتدرني الصديق العزيز قائلًا: هل قرأت صحف اليوم؟ فقلت له: نعم، فقال: هل قرأت صحيفة «البديل»؟ – وهي التي أسسها الصديق الراحل الدكتور محمد السيد سعيد – وأضاف الدبلوماسي المصري الكبير أن عنوان الصحيفة يقول «الفقي يعلن أن مبارك لا يهتم بدور مصر الإقليمي»؛ وذلك نقلًا عن محاضرة لي أمام إحدى الجمعيات الأهلية ذات النشاط الثقافي. وقال لي نبيل فهمي: عليك أن تتوقع وقتًا صعبًا كرد فعل لهذه العبارة. وبالفعل صدق حدسه وما هي إلا بضع ساعات حتى تلقيت اتصالًا من الصديق العزيز السفير سليمان عواد؛ سكرتير الرئيس الأسبق، يلفت نظري إلى هذه العبارة؛ ثم تبعه رئيس الديوان الدكتور زكريا عزمي قائلًا: إن الرئيس شخصيًّا يطلب تفسيرًا لما ورد في صحيفة «البديل» في صدر صفحتها الأولى. وقد كنت متعودًا هذه الانتقادات، متحملًا لنتائجها؛ ذلك أنني عندما أتحدث أحيانًا أقرأ ما في عقلي مباشرة دون محاولة للتفكير فيما يمكن أن يجلب

عليّ ذلك الحديث من متاعب. وما أكثر ما عانيت في هذا السياق! إلى حد منعي من الكتابة في الأهرام مرتين، امتدَّ كل منهما إلى عام كامل. ولولا تدخل الصديقين الراحل إبراهيم نافع وأسامة سرايا – أمد الله في عمره – اللذين حاولا التوسط لدى الرئيس الأسبق، حتى نجح كل منهما في تحقيق ذلك بعد مجهود؛ لأن الرئيس الأسبق كان يعتب عليَّ دائمًا لضعف الالتزام بالخط السياسي لتلك المرحلة، وهو صاحب العبارة الشهيرة التي وصفني فيها بأنني مثل «مراجيح الهواء»؛ فأحيانًا معه وأحيانًا أبدو منتقدًا للأوضاع القائمة بشكل لا يليق بشخص ينتمي في مجمله إلى ذلك النظام.

وأعود إلى الدور الإقليمي لمصر، وأثمِّن كثيرًا فعاليات الندوة التي أدارها زميلي العزيز الدبلوماسي القانوني السفير الدكتور خير الدين عبد اللطيف، ونظمها الكاتب الصحفي الدكتور سامح فوزي؛ رئيس قطاع الإعلام والاتصال بمكتبة الإسكندرية، وشاركت فيها شخصيات متميزة من أساتذة ومفكري مصر المعنيين بالشأن العام والمتابعين للقضايا العربية والأوضاع الإقليمية، وعلى رأسهم أستاذ أساتذة العلوم السياسية الدكتور عليّ الدين هلال، والكاتب المخضرم الدبلوماسي جميل مطر. وقد اختلفت الآراء أثناء الحوار، وظهرت وجهات نظر لامعة، كما بدت هناك مبادرات جديدة مثل تلك التي تضمنتها الأوراق التي تقدم بها الأستاذ الدكتور عبد المنعم المشاط، والسفير محمد أنيس، والورقة المشتركة بين الدكتور عبد المنعم سعيد والدكتور محمد كمال؛ فضلًا عن عددٍ من المقالات المنشورة لبعض كبار المشاركين في الندوة.

وها أنا – باسم مكتبة الإسكندرية – أتقدم بالتحية والتهنئة للمشاركين والمشاركات في هذه اللقاءات الفكرية العاصفة... تحية للجهد الذي بذلوه، وتهنئة بالنتائج التي حققوها؛ مع أمل في مزيد من الازدهار لمركز الدراسات الاستراتيجية، الذي نشأ بقرار من مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية، وبتوجيه من رئيس الدولة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الدكتور مصطفى الفقي

مدير مكتبة الإسكندرية

سبتمبر ٢٠١٩

ما قبل القراءة

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من المقالات والأبحاث التي سطرها مجموعة من كبار أساتذة العلوم السياسية والدبلوماسيين من أعضاء المجلس الاستشاري لمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، في إثر الندوة المغلقة التي أقامها المركز يوم الأحد ١٤ يوليو ٢٠١٩ حول «مستقبل الدور الإقليمي لمصر». وجدنا في إدارة المركز أنه من الضروري توثيق هذه الأعمال وإتاحتها للجمهور الواسع من القراء المهتمين بقضايا السياسة العامة، والمتخصصين المعنيين بشئون السياسة الخارجية المصرية وسياسات إقليم الشرق الأوسط على حد سواء.

ينبئنا القسم الأول من الكتاب عن الاتجاهات العامة للنقاش الذي دار في الندوة، وتلك السائدة في الدوائر البحثية والأكاديمية حول قضايا السياسة الخارجية المصرية في المنطقة. وتدور هذه الاتجاهات حول الدعوة إلى استعادة الدور النشط أو إيثار الكمون الاستراتيجي لحين استكمال مكونات البناء الداخلي. ويلاحظ القارئ أن هذه المقالات تتخذ منحًى جدليًّا بحيث إنها تتكامل أو تتقاطع بعضها مع بعض؛ وهو ما يؤسس حالة من النقاش الإيجابي والمطلوب.

أما القسم الثاني من الكتاب، فهو أربع دراسات لها طابع نظري وعملي، كتبها الدكتور عبد المنعم المشاط، والسفير محمد أنيس، والدكتور محمد كمال، والدكتور عبد المنعم سعيد، والسفير الدكتور خير الدين عبد اللطيف حول الأسس النظرية للسياسة الخارجية المصرية من خلال تناول تطور الدور الإقليمي لمصر في ظل تغير معطيات السياسة الداخلية والإقليمية على مدار العقود الماضية، ومحاولة بناء منظور مصر للصراعات القائمة في الشرق الأوسط التي تؤثر مباشرة في الأمن القومي المصري؛ وأخيرًا القوة الناعمة باعتبارها أكثر موارد نفوذ السياسة الخارجية المصرية في محيطاتها المتعددة. ولا شك أن مثل هذه الدراسات التأصيلية التي وردت المركز عقب ندوة النادي الدبلوماسي تساعد على توجيه النقاش العام حول أولويات وقضايا السياسة الخارجية المصرية بشكل كلي ومعمق، بدلًا من التركيز على كل قضية على حدة؛ وهو الأمر المطلوب لصانع السياسات والمعنيين بالشأن العام من غير المتخصصين.

ويأمل مركز الدراسات الاستراتيجية أن تكون مادة هذا الكتاب أساسًا يبني المتخصصون وصناع السياسة عليه؛ كي يتمكنوا من صوغ سياسة خارجية، تعيد مصر إلى مكانتها المأمولة في نطاقيها الإقليمي والعالمي.

مركز الدراسات الاستراتيجية

القسم الأول
(المقالات)

دور مصر الإقليمي: مسائل نظرية ومُقدمة ضرورية للفَهم

الدكتور عليّ الدين هلال

أحسن مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية صنيعًا باختياره موضوع «دور مصر الإقليمي» ليكونَ مجالًا للبحث في أولى الحلقات النقاشية التي ينظمها. وتأتي أهمية هذا الموضوع من عدة اعتبارات:

فهو، من ناحية، من الموضوعات «القديمة – المتجددة»، التي تطفو على سطح النقاش العام من فترة إلى أخرى. فقد ظهر في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي خلال مناقشات تأسيس جامعة الدول العربية؛ ثُم في الخمسينيات مع تبلور زعامة الرئيس جمال عبد الناصر العربية؛ ثُم في الستينيات في ضوء الهزيمة العسكرية في عام ١٩٦٧ واحتلال شبه جزيرة سيناء، وتأثيرات ذلك في الدور المصري؛ وفي السبعينيات في ضوء انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ ثُم سياسة الرئيس أنور السادات تجاه القضية الفلسطينية، والتي انتهت بقرار المقاطعة العربية لمصر، وانتقال مقر الجامعة العربية إلى تونس. وأذكر أنه في الثمانينيات أدارت صفحة الرأي بجريدة الأهرام التي أشرف عليها وقتذاك الأستاذ لطفي الخولي، حوارًا واسعًا حول دور مصر الإقليمي وتحديدًا دورها العربي. ثُم تجدد الحديث في الموضوع في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في ضوء التغيرات السياسية الجِسام التي شهدتها مصر في هذه السنوات.

وهو، من ناحية أخرى، موضوع تختلط فيه الاعتبارات الذاتية والموضوعية، وأحيانًا يستخدم تعبير «الدور» دون تحديد لمعناه وتعريفه في مجال تحليل السياسة الخارجية.

وهو، من ناحية ثالثة، يُستخدم أحيانًا دون تحديد لنطاقه الجغرافي. فتعبير الدور الإقليمي لمصر يُمكن أن يشير إلى دورها في الوطن العربي أو منطقة الشرق الأوسط أو القارة الإفريقية أو الإطار المتوسطي، وكلها دوائر للحركة تمثل الجوار الجغرافي المباشر لمصر.

في ضوء ذلك، فإنني أفهم السياسة الخارجية لأي دولة من منطلق نظرية «الدور» Role Theory، كما أوضحت ذلك في البحث الذي نشرته مع الدكتور بهجت قرني عن إطار تحليل السياسات الخارجية في دول الجنوب، وصدر في كتابنا المشترك عن «السياسات الخارجية للدول العربية» في طبعته الأولى عام ١٩٨٢. ومن هذا المنظور، فإن السياسة الخارجية لأي دولة هي دور يتضمن عنصرين أساسيين: أولهما هو توجه

السياسة الخارجية Foreign Policy Orientation؛ بمعنى الأهداف العامة أو الاستراتيجية العُليا للدولة كما تدركها النخبة الحاكمة، وتحدد على أساسها مفهوم المصلحة الوطنية والأمن القومي للدولة. وثانيهما هو سلوك السياسة الخارجية Foreign Policy Behavior؛ ويشير إلى أنماط السلوك الفعلي الذي تمارسه الدولة في إدارة علاقاتها بالفاعلين الآخرين.

ويتأسس على هذا التمييز بين التوجه والسلوك، تمييز آخر بين تصور الدور (التوجه) Role Conception، أي تصورات وإدراكات النُخب الحاكمة للأدوار المستهدفة، وتنفيذ أو تحقيق الدور (السلوك) Role Enactment، أي ما قامت به الدولة من سلوك فعلي لتحقيق تصوراتها وإدراكاتها. وفي كثير من الحالات، تحدث «فجوة» بين «تصور الدور» و«تنفيذ الدور». ويقوم الباحثون بدراسة العوامل التي أدت إلى ظهور تلك الفجوة، وما إذا كانت الدولة قد وضعت لنفسها أهدافًا تفوق قدراتها، أم ظهرت عوامل وتحالفات أخرى منافسة أدت إلى عدم قدرتها على تنفيذ هذا الدور.

ونستطيع أن نفهم ديناميات عمليتي تصور الدور وتنفيذه في ضوء عدد من العوامل، منها:

عائد الدور: فكُل إدراك أو تصور لدور ما للدولة – أو الفاعلين الآخرين من غير الدول – يستهدف عوائد ومصالح من جراء القيام بتنفيذ دور ما. وبالطبع، تتنوع هذه المصالح ما بين اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية. يكونُ لها تأثيراتها في وضعها الداخلي وحماية مصالحها وأمنها.

تكلفة الدور: لا يوجد دور بدون تكلفة وتخصيص موارد اقتصادية وسياسية لتحقيق هذا الدور. وتنجح الدولة في إنفاذ الدور ما دام متوافرًا لديها القُدرات اللازمة لذلك. أما عندما لا يتحقق ذلك، فإن الدور يُصبح عبئًا على مواردها ومصادر قوتها.

توقع الدور: ويُشير ذلك إلى توقع الدول والأطراف الأخرى في الإقليم لهذا الدور، ومدى قبولهم واستجابتهم وترحيبهم به، أو على العكس رفضه ومُعاداته والنفور منه.

الأدوار المنافسة والمعادية: فعادةً ما تكون هناك أدوار متنافسة وأحيانًا متصارعة في إطار كل إقليم. والدول التي تسعى إلى القيام بدور ما تقيم حساباتها وتُدير علاقاتها في ضوء ذلك. فتعمل على كسب تأييد البعض، وتحييد البعض الثاني، ومُنازلة البعض الثالث.

مواقف القوى العالمية: وما إذا كانت توفر البيئة المناسبة للدور الذي تقوم به دولة ما، وربُما تساعدها على القيام به، أم أنها تحول دون قيامها بهذا الدور.

وعندما نربط بين هذه الأطروحات النظرية والدور الإقليمي لمصر في هذه المرحلة، لا بُد أن نبدأ بتوصيف المشهد الإقليمي. وهو مشهد يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار، وصحوة الإثنيات القومية والمذهبية والطائفية وما يرتبط بها من ولاءات فرعية، واستمرار حروب داخلية وحروب بالوكالة، وزيادة مساحة الانكشاف الخارجي وتدخل القوى الكبرى. ارتبط ذلك باختلال توازن القوى في العلاقات بين الدول العربية وتلك غير العربية في المنطقة لصالح الثانية، وعدم وجود تحالفات صلبة ونظام فعال للأمن الجماعي بين الدول العربية.

في هذا السياق، تصبح المهمة الأولى للنُّخبة المصرية هي حماية الدولة الوطنية المصرية، وزيادة فاعلية مؤسساتها، وتطوير قُدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بما يمكنها من القيام بدور رائد في الوطن العربي وغيره من الأقاليم التي تمس الأمن المصري. يبدو أن المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي تطوير البنية التحتية لعناصر قوة مصر الشاملة. وهي عملية داخلية في المقام الأول، ولكن لا يمكن فصلها عن أدوارها الخارجية. فمصر تستفيد في هذا العمل من موارد إقليمية ودولية، ويتطلب ذلك قيامها بأدوار خارجية متنوعة عربيًّا وإفريقيًّا ومتوسطيًّا، لكن دون أن يشغلها ذلك عن المهمة الأساسية لها في هذه المرحلة.

أي دور إقليمي لمصر؟*

الدكتورة نيفين مسعد

قبل عدة أيام دار نقاش مهم بين بعض المثقفين المصريين حول مستقبل الدور الإقليمي لمصر. موضوع النقاش ليس جديدًا. فَلَو نظرنا إلى كل مرحلة مفصلية من مراحل تطور التاريخ المصري الحديث، لوجدنا أنه كان يجري التساؤل فيها حول حدود الدور المصري وأولويات هذا الدور؛ بمعنى: هل يتم التركيز على بناء الداخل؟ أم هل يُمَارَس دور نشط في الخارج؟ وفي حالة التأكيد على أهمية تحرك مصر في الخارج، فما تعريف هذا الخارج بالضبط؟ وهل يقتصر على الإقليم العربي؟ أو يترامى إلى ما وراء حدوده إفريقيًّا، ومتوسطيًّا، وعالميًّا؟ كانت كل مرحلة تاريخية تقدم إجابة مختلفة عن سؤال الدور المصري تبعًا لإدراك القيادة السياسية لحدود هذا الدور، وتبعًا لمجموعة الفرص والقيود التي تنبع من النظام الدولي ومن البيئة الإقليمية. الآن، يعود سؤال الدور المصري ليفرض نفسه بعد كمّ التغيرات الضخمة التي اجتاحت المنطقة منذ عام ٢٠١١، وتآكُل الحدود بين النظامين العربي والشرق أوسطي، بل غموض مفهوم الشرق الأوسط نفسه (جديد، كبير... إلخ). ثم إننا إزاء نظام دولي جديد آخذ في التشكل ولـمَّا تتضح بعد ملامحه، وما إذا كان سيتحول إلى نظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب. ومن جانبها، فإن مصر ومنذ ٣٠ يونية ٢٠١٣ منشغلة بمعركة بناء الداخل، وقد قطعت في هذا الاتجاه خطوات مهمة. وهذه التطورات كافة بسيولتها وتشابكاتها ونهاياتها المفتوحة إنما تضفي مشروعية على التفكير في مستقبل الدور المصري.

في النقاش حول هذا الدور برزت اتجاهات مختلفة. فدعا أحد الاتجاهات إلى أن تلتزم مصر في حدود الأمد المنظور بما أسماه «التحوط الاستراتيجي» أو «الكمون الاستراتيجي». وجوهر الكلام هو التركيز على الداخل وتقليص الدور الخارجي إلى الحد الأدنى؛ بحيث يقتصر هذا الدور على بعض الجوانب الرمزية؛ من قبيل إيفاد ممثلين شخصيين للرئيس في القضايا المهمة أو الاهتمام بالعروبة من الزاوية الثقافية. كما اقترح البعض أن ينصبّ الاهتمام على الرقمنة Digitization التي صارت لغة العصر. ويستند هذا الاتجاه الداعي إلى العزلة؛ لأن كل دور خارجي لا بد له من تكلفة اقتصادية أو عسكرية. ومصر حاليًّا ليست

---

* مقالة نُشرت في صحيفة الأهرام، ١٧ يوليو ٢٠١٩.

على استعداد لتحمُّل هذه التكلفة. يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من القوى الراغبة في منافسة أي دور خارجي لمصر؛ ولا أوضح على ذلك من التكالب الإقليمي والدولي على إفريقيا. وأخيرًا، فإن انتعاش القوميات وبروز النزعات الانفصالية يشككان في إمكانية تنشيط دور عربي لمصر.

اعتبر اتجاه آخر أن مصر لا تملك الاختيار بين أن تلعب دورًا خارجيًّا نشطًا أو لا تلعبه. فعلاوة على المحددات التاريخية والجغرافية المعروفة التي تفرض على مصر ألا تنكفئ على نفسها، فإن هناك من المستجدات الخارجية ما يجعل هذا الدور أمرًا ضروريًّا. وكما قيل، فإن مصر لا تملك رفاهية الحياد، في حين إن دولة مثل تركيا تتدخل في ليبيا والسودان، وهما دولتا الجوار المباشر لمصر، وتحتل أجزاء من سوريا والعراق، وتنقّب عن الغاز في شرق البحر المتوسط. ثم إن هناك قضايا بالغة الخطورة تتعلق بتصفية القضية الفلسطينية، وبالتغلغل الإيراني في المنطقة، وبنذر الحرب في الخليج العربي، وبالإرهاب العابر للحدود. وهذه القضايا تفرض على مصر التحرك إزاءها بما يخدم مصالحها الوطنية. وقد طوّر بعض المتحدثين فكرة الدور الخارجي لمصر بالتركيز على جوانب محددة، مثل ضرورة أن تحكم هذا الدور رؤية واضحة تنبع من استراتيجية للأمن القومي المصري، ومثل أهمية العمل على الاستفادة من بوادر التغير في النظام الدولي، ومثل وجوب إصلاح الإعلام الذي يعد إحدى الأدوات الداعمة للدور الخارجي لمصر... إلخ. وتلك الإضافات الوجيهة تسعى إلى توفير مقومات إنجاح هذا الدور.

إن أحدًا لا يجادل في وجود قيود على ممارسة مصر دورًا إقليميًّا نشطًا، وهي قيود معروفة للكل على أي حال؛ لكن في ظل هذه القيود اتخذت مصر مواقف ثابتة من بعض أعقد الصراعات في المنطقة، وأعني بها الصراع في كل من اليمن وسوريا وليبيا. فالحفاظ على الوحدة الترابية للدول العربية موقف، والتمسك بالحل السياسي للصراعات الداخلية موقف، ورفض سياسة الأحلاف العسكرية موقف، والتصدي لصفقة القرن موقف... إلخ. وفي ظل هذه القيود أيضًا أعادت مصر تنشيط البعد الإفريقي في سياستها الخارجية؛ وهذا التوجه مرشح لمزيد من التطور في ظل رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي. والتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر وقبرص واليونان قائم على قدم وساق. وهناك حِرص على تفعيل التعاون مع الصين؛ حتى إن رئيس الجمهورية زار بكين ست مرات؛ لبحث سبل التعاون المشترك... إلخ. إن القول بالتركيز على الداخل لا يقدم إجابة لسؤال من نوع كيف يمكن التصدي لتأثير الإرهاب في عملية التنمية إن لم تكن مصر جزءًا من الجهود الدولية التي تحارب الإرهاب، ولا هو يفسر كيف يمكن التعاطي داخليًّا فقط مع قضية حيوية كقضية المياه بكل ما يكتنف عوامل التأثير الخارجي فيها من مشكلات. هناك دور لا بد منه. والدور

لا يعني المغامرة، وهناك حدود للدور، لكن الإرادة السياسية قادرة على تحريك تلك الحدود، وتوسيع هامش المناورة باستخدام كل الأوراق الممكنة. وفي النهاية، فإن أي دولة تكتسب مكانتها الإقليمية والدولية من قدرتها على التأثير في الأحداث المحيطة بها، ومصر ليست استثناء من ذلك.

هوامش على دفتر الدور الإقليمي لمصر*

الدكتور أحمد يوسف أحمد

كتبت الدكتورة نيفين مسعد – قبل قرابة أسبوعين في هذه الصفحة – مقالًا رصينًا بعنوان «أي دور إقليمي لمصر؟». عرضت فيه لأهم الاتجاهات التي برزت في نقاش جرى بين مجموعة من المثقفين المصريين، حول مستقبل الدور الإقليمي لمصر. وأهمها اتجاهان؛ يرى أولهما ضرورة الكمون الاستراتيجي، بمعنى التركيز على الداخل، وتقليص الدور الخارجي إلى الحد الأدنى؛ في حين يرى الثاني أن مصر لا تملك الاختيار بين أن تلعب دورًا خارجيًّا نشطًا أو لا تلعبه. ثم عرضت – بموضوعية فائقة – لحجج كل من هذين الاتجاهين، رغم انحيازها إلى الاتجاه الثاني. وإنني لأنتمي إلى الاتجاه نفسه؛ فقد رأيت أن أضيف هنا عددًا من الملاحظات التكميلية، في هذا الموضوع المهم.

أولى هذه الملاحظات: أنني أعتقد أنه قد آن الأوان لحسم هذه القضية، ليس بمعنى مصادرة أي رأي حولها، ولكن أملًا في الوصول إلى كلمة سواء بشأنها. صحيح أن من حق كل إنسان أن يتبنى ما يشاء من آراء، لكن الأمل يبقى في الوصول إلى قواسم مشتركة، بناءً على اعتبارات موضوعية؛ بمعنى الاتفاق – مثلًا – على ضرورة الدور، لكن يجب أن يتجنب مزالق معينة؛ وهو ما يبدو – من تجارب سابقة – مسألة صعبة للغاية. وقد كانت لي تجارب فاشلة، في محاولة الوصول إلى كلمة سواء حول ثورة يوليو؛ بمعنى أن يعترف خصومها بإنجازاتها، ويعترف أنصارها بأخطائها، لكن النتيجة أن كلا الفريقين لم يكن راضيًا عما أفعل.

والملاحظة الثانية: أن البعض يتحدث عن الدور المصري كأنه وليد ثورة يوليو. وهو اعتقاد أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ فهل ننسى السبق الحضاري لمصر ودورها في حماية الأمن العربي عبر التاريخ؟ وهل ننسى تجربة محمد علي، التي استدعى تأثيرها الإقليمي والعالمي تدخُّل القوى الكبرى لوضع نهاية لها؟ وهل يأتي أحد الآن على نقد محمد علي لما فعله، أم هل يُذكَر – دون جدال – باعتباره مؤسس الدولة المصرية الحديثة؟ بل، هل ننسى أن مصر – حتى قبل ثورة يوليو – قد قامت بالدور القيادي في

---

* مقالة نُشرت في صحيفة الأهرام، ٢٥ يوليو ٢٠١٩.

تأسيس الجامعة العربية، والدور الأساسي في حرب فلسطين ١٩٤٨؟ ناهيك عن الدور الثقافي الذي لعبته في أنحاء الوطن العربي كافة، وعلى أرضها، التي احتضنت المواهب والقامات الثقافية والفنية العربية الرفيعة.

أما **الملاحظة الثالثة**، فتشير إلى أن الاضطلاع بدور خارجي فعال يبدو اليوم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. أنتمي إلى جيل عاصر بيئة إقليمية وعالمية غير معقدة. فالخطر الأساسي – إن لم يكن الوحيد – على الأمن المصري والعربي، كان الخطر الإسرائيلي، المدعوم بقوى الهيمنة الغربية. والساحة الدولية مستقطَبة بين غرب وشرق، فأين هذا من عالم يموج الآن بتيارات متلاطمة، وأخرى في طور التكوين، ومصادر لتهديد الأمن المصري والعربي من الاتجاهات كافة؟

فتهديدات الأمن تأتي من الشمال الشرقي، حيث إسرائيل وحماس. واستمرار الصراع بينهما، بما يفتح الباب لاحتمالات صدام، لا بد أن تكون له تداعياته على مصر، وكذلك انتماءات «حماس» وتحالفاتها الملتبسة. وفي الغرب تمثل الأوضاع المضطربة في ليبيا مصدرًا لتهديد حقيقي، اضطُرت مصر – غير مرة – إلى مواجهته عسكريًّا. وهناك التطورات خلف الحدود الجنوبية، وفي الجنوب الشرقي يوجد الصراع في اليمن، الذي يمكن أن تكون له – في أي لحظة – تداعياته على أمن الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس. وهناك السياسات المزعزعة للاستقرار في شرق المتوسط، التي لا تملك مصر رفاهية تجاهلها، ولها مصالحها الحيوية فيه.

وقبل ذلك كله يأتي تهديد المشروعات المائية على نهر النيل، وكذلك مشروعات الهيمنة التي تتبناها القوى الإقليمية الكبرى الثلاث؛ إسرائيل بسياساتها المعروفة؛ وتركيا باحتضانها تنظيم «الإخوان المسلمين»، ووصولها إلى حدودنا الجنوبية في سواكن، وحدودنا الغربية في طرابلس؛ وإيران وتهديدها أمن الخليج. وحدّث ولا حرج عن سياسات القوى العظمى والكبرى، فعن أي «كمون» نتحدث في هذه الأجواء؟ حيث يبدو أن الكل سوانا يعرف وزن مصر. فهم يتكالبون على محاولة السيطرة عليها؛ لأنهم يدركون أن مشروعاتهم لا يمكنها النجاح دون المرور بمصر.

وتشير **الملاحظة الرابعة** إلى حديث البعض عن «تكلفة الدور». وهو حديث رشيد، فلا دور بلا تكلفة، ولا يمكن أن تتجاوز هذه التكلفة قدرات القائم بالدور، وإلا سببت له أضرارًا بالغة. غير أنه – من ناحية أخرى – ثمة أهداف استراتيجية حيوية للدول، قد تقتضي توزيع الموارد المحدودة لصالح دور حيوي للمصالح الوطنية لهذه الدول. وهل ثمة شك في أن روسيا – ولديها مصاعبها الاقتصادية الحقيقية – تتحمل تكلفة باهظة لدورها في سوريا؟ لكن الاعتبارات الاستراتيجية العليا للسياسة الروسية حتمت ذلك. وهل

هناك أدنى شك في أن تركيا تواجه الآن تراجعًا اقتصاديًّا ملحوظًا؟ ومع ذلك، فلا تترك ميدانًا ترى أن لها فيه مصلحة، دون أن تتدخل، بما في ذلك التدخل العسكري. وينسحب الأمر نفسه على إيران، التي تئن تحت وطأة العقوبات الأمريكية؛ ومع ذلك، تواجه خصومها حتى الآن، دون أي تنازل يتعلق بدورها.

لا مجال – في ظل المعطيات الراهنة – للحديث عن تقليص الدور المصري، وإلا داهمتنا التهديدات في عقر دارنا. غير أن ممارسة الدور لا تعني «الحماقة»، بل يجب أن تُبنى على أقصى الحسابات رشادًا، وفي هذا فليتنافس المتنافسون. وإذا كان البعض يعتبر أن الدور المصري في اليمن هو سبب هزيمة ١٩٦٧، فليراجع الأسباب الأصيلة للهزيمة، الكامنة في الأوضاع الداخلية المصرية، والتآمر الخارجي آنذاك. وليتذكر أنه لولا انتصار الثورة اليمنية في الشمال، وتحرير الجنوب من الاحتلال البريطاني، لما أغلقت مصر «باب المندب» في وجه إسرائيل في حرب أكتوبر. ولنتذكر جميعًا أن الدور المصري إبان ثورة يوليو حقق إنجازات تاريخية على صعيد التحرر العربي؛ وخاصة في الجزائر وجنوب اليمن، بل على صعيد التحرر في قارات العالم الثالث كله.

زيارة أخرى لمفهوم «الكمون الاستراتيجي»*

الدكتور عبد المنعم سعيد

لم يسعدني الحظ بالمشاركة في ورشة العمل النقاشية عن «دور مصر الإقليمي»، التي دعت إليها مكتبة الإسكندرية. وحكى الأصدقاء عما جرت مناقشته. وفي مقالين مهمين نُشرا في الأهرام الغراء، عادت الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد، والأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد إلى هذه الورشة في دحض مفهوم «الكمون الاستراتيجي» لصياغة السياسة الخارجية وتناول الأمن القومي المصري. ولما كنت لسنوات طويلة ممن استخدموا هذا المفهوم في مجالات أكاديمية، بل الدعوة إليه، وأشرت إليه في مقال بالمصري اليوم بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، ثم في مقال بالأهرام في ٢١ نوفمبر ٢٠١٨، فإنه ربما يكون واجبًا زيارة أخرى للمفهوم؛ من ناحية لتنوير الرأي العام في مرحلة دقيقة من التاريخ المصري، ومن ناحية أخرى حتى لا يكون ما قام به الزميلان العزيزان نوعًا من توجيه السهام «لرجل من القش»، وليس لقضية حيوية تتعلق بأمن مصر وسلامتها. والزيارة للمفاهيم تبدأ بتحرير الموقع العلمي في مجالات الدراسة والتكوين. وفي هذه الحالة ودون الدخول في كثير من التفاصيل، فإن «الكمون الاستراتيجي» ينتمي في مجال الدراسات الاستراتيجية إلى ما يسمى بالاستراتيجية العليا، التي تشير إلى الاتجاه العام للدولة في الدفاع عن مصالحها، وفي مقدمتها الحفاظ على الدولة وبقائها وتكاملها الإقليمي. وكما يقال، بضدها تعرف الأشياء. فإن «الفتح الاستراتيجي» هو المقابل الموضوعي للمفهوم، بل إنه اسم لكثير من الأمور التي يدرجها الأصدقاء تحت اسم «دور مصر الإقليمي»، الذي يرد فيه التاريخ من أول العصور الفرعونية إلى العصر الحديث. وحصاد ذلك من سياسات داخلية وخارجية وحروب ومعارك يُشكِّل حالة مصر الآن وموقعها بين الأمم، والموصوفة بأنها دولة نامية تنتمي إلى العالم الثالث أو الجنوب، وفي أحسن الأحوال التي جرت مؤخرًا باتت من الدول والأسواق «البازغة».

والحقيقة عالميًّا أنه خلال العقدين الأخيرين انتقل أكثر من مليار من البشر من الفقر إلى اليسر في الطبقات والشرائح الاجتماعية الوسطى؛ وكانت الأغلبية الساحقة من دولتين: الصين والهند. وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، فإن أحوال العالم أفضل الآن عما كانت عليه قبل عقود، وبالتأكيد قبل قرون؛

---

* مقالة نُشرت في صحيفة الأهرام، ٣١ يوليو ٢٠١٩.

حيث ارتفعت مستويات المعيشة في دول كثيرة، وتراجعت معدلات حدوث المجاعات، والأوبئة. ولم يكن ذلك ليحدث لولا الثورة العملية والتكنولوجية، وتزايد الثروات في الدول؛ والأهم من هذا وذاك، وربما باستثناء منطقة الشرق الأوسط، تراجع الصراعات الدولية والحروب الأهلية. كل ذلك لم يكن ممكنًا حدوثه لولا أن الغالبية من دول العالم أصبحت تسعى إلى التقدم والتنمية. وقد حدث ذلك من خلال حشد وتعبئة الاستثمارات الداخلية والخارجية وراء تحقيق تراكم رأسمالي يسمح للدولة بتحقيق معدلات عالية للنمو تنقلها من صفوف الدول النامية إلى تلك المتقدمة. ولكنّ واحدًا من أهم شروط هذه النقلة الكيفية هو السير في طريق «الكمون الاستراتيجي»؛ بمعنى أن تتجنب الدولة الدخول في صراعات خارجية، وأن تجعل سياستها في الخارج أداة للحصول على الاستثمارات والقدرات. هذا الكمون لا يعني «الانعزالية» أو «الانكفاء على الذات»؛ وإنما يعني أن تكون «الحداثة» والبناء والتنمية مُشكلة لمنظور الحركة الخارجية للدولة، وتوظيف قدراتها العسكرية.

وحرص الزعماء في الدولة الصينية لفترة طويلة على مقاومة أمرين بشدة: أولهما أن الصين دولة متقدمة، فكان الإصرار على أنها دولة من دول العالم الثالث الفقيرة التي يجب معاملتها في المحافل الاقتصادية الدولية على هذا الأساس. وثانيهما أن الصين لا تسعى إلى أن تكون قوة عظمى. فرغم مشاكلها الإقليمية الكثيرة، فإنها تسعى وبكرم إلى حلها بالطرق السلمية، كما فعلت مع قضايا هونج كونج ومكاو وتايوان، ومشكلات الحدود والنزاعات على الجزر. وحتى وقت قريب كان من النادر في الصين الحديث عن دورها الإقليمي، أو عن دورها العالمي؛ ولا تستخدم غالبًا حق «الفيتو»؛ وإنما تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن إلا في القضايا التي تهم الصين مباشرة. وأكثر من ذلك كانت الصين تحصل، وفي المتوسط، على قرابة ٤٠٪ من رءوس الأموال الغربية المستثمرة في العالم الثالث كله. ولكن الصين ليست المثال الوحيد؛ فاليابان، وكوريا الجنوبية، والبرازيل حتى حكمها اليسار، وماليزيا، لم يكن لهم دور دولي مؤثر؛ واقتصرت الأدوار الإقليمية لهذه الدول على تلك المتعلقة بالتعاون الدولي، ولم تقرر دول «آسيان» التي تقدمت أن تفعل أكثر من الحديث عن «الأمن الإقليمي» في لقاءات أكاديمية. وفي كل هذه الحالات كانت الدول تمارس حالة من «الكمون» بمقتضاها تركز الدولة تمامًا على عمليات البناء الداخلي، وتتجنب قدر الإمكان المناوشات والمشاغبات والتوريطات الخارجية. وإذا كان لا بد مما ليس منه بد، فإنها تقوم بالحد الأدنى الممكن وفقًا لإمكانياتها وسط الظروف الدولية الصعبة.

ومصر على العكس خلال تاريخها الحديث اعتمدت «الفتح الاستراتيجي» الذي يتيح لها علاقات إقليمية ودولية متميزة حتى قبل أن تبلغ عملية التحديث مبلغها. فانتهت حروب محمد علي إلى معاهدة لندن التي قيدت مصر داخل حدودها، وباتت منحة متوارثة لأسرة الوالي، التي رغم إنجازاتها الكثيرة سلمت البلاد لاستعمار إنجليزي دام سبعين عامًا. وقبل أن يحدث الجلاء ساهمت في إنشاء جامعة الدول العربية، ودخلت حرب فلسطين الأولى رغم التحفظات في مجلس الشيوخ والوزراء وداخل القوات المسلحة؛ وهي الحرب التي كانت بداية حرب امتدت إلى أخريات (١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٦٩/١٩٧٠ و١٩٧٣) مضافًا إليها حرب في اليمن، والتورط في عدد من الصراعات الإفريقية. وكان لهذه المرحلة بحلوها ومرها ظروفها الخاصة التي يستحسن تركها للمؤرخين. ولكن الأمر المهم هنا أن التركيز الداخلي على بناء الدولة فقد الكثير من قوة الدفع والعنفوان، وبات تاريخ التقدم والتحديث في مصر مسيرة للإخفاق بعد كل تقدم ما دامت التجربة كلها تسير في مواجهة مؤامرات دولية لا تجد دون خلق الله سوانا تتجه إليه، أو أنها تحمل غطاء الدور الإقليمي الذي لا بد من ممارسته مهما كانت القدرات والتكاليف والإمكانيات... والحديث متصل.

عروبة مصر*

الدكتورة نيفين مسعد

انتهت مباريات كأس الأمم الإفريقية، التي أقيمت على أرض مصر بأعلى مستوًى من التنظيم المتقن، وفازت الجزائر فوزًا مستحقًا بكأس البطولة. وهدف هذا المقال ليس مناقشة الحدث الرياضي الإفريقي المهم، ولكن هدفه مناقشة ما أثير على هامشه مجددًا من قضية عروبة مصر. الجدل حول عروبة مصر ليس جديدًا مثله في ذلك مثل الجدل حول الدور الإقليمي لمصر، الذي تناولته في مقال الأسبوع الماضي، وأثراه دكتور أحمد يوسف وعمّقه بمقاله أول أمس. لكن الجديد في الموضوع هو ما بدا محاولةً لضرب عروبة مصر بالتأكيد على إفريقانيتها. وفي هذا السياق انبرى البعض للدفاع عن البعد الإفريقي في الهوية المصرية، وذكّر برئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، وبالاهتمام المصري المتزايد بالقارة الإفريقية وصولًا إلى تبني مبادرة لإقامة منطقة تجارة حرة إفريقية. وبناءً عليه اعتبر هؤلاء أن الموقف الواجب اتباعه في المباراة النهائية بين الجزائر والسنغال، هو إما التزام الحياد وتشجيع «اللعبة الحلوة» من أي الفريقين أتت، وإما تشجيع فريق السنغال اتساقًا مع التوجه الإفريقي للدولة المصرية. وزاد بعض هؤلاء أن اتهم المصريين الذين شجعوا الجزائر بالعنصرية على أساس أنهم ينتصرون «للعرق العربي».

المقابلة بين العروبة والإفريقانية مقابلة غير منطقية؛ لأنها تضع إحداهما في مواجهة الأخرى، فضلًا عن أنها في حالة الجزائر خاصة مقابلة مفتعلة، اللهم إلا إذا اعتبرنا الجزائر دولة غير إفريقية بل دولة لاتينية مثلًا! إن مصر مثلها مثل أي دولة أخرى في العالم، توجد أبعاد متعددة لهويتها؛ فهي عربية وإفريقية ومتوسطية وإسلامية. وليس معنى أن تكون مصر عربية ألا تكون إفريقية، كما أنه لا يوجد أي تناقض بين أن تنفتح مصر على إفريقيا من جهة، وأن يشجع المصريون من يريدون من الفرق الرياضية من جهة أخرى؛ فهذا لا شأن له بذاك. أما ربط تشجيع المصريين فريق الجزائر بالعنصرية، فهو العجب العجاب. فهل تشجيع المصريين فريق ليفربول، الذي يلعب فيه لاعبنا الدولي محمد صلاح، نوع من العنصرية المصرية؟ أو هو يضر بعلاقات مصر بفرنسا أو ألمانيا أو سواهما من دول الاتحاد الأوروبي؟ الواقع أن من يغمز في الجزائر من

---

* مقالة نُشرت في صحيفة الأهرام، ٢٠ يوليو ٢٠١٩.

باب الإفريقانية إنما يريد الغمز في الفكرة العربية من أساسها. ولتوضيح ذلك أذكّر القارئ الكريم بالحملة التي استهدفت السوريين في مصر قبل عدة شهور. وهي الحملة التي تصدّى لها على وسائل التواصل الاجتماعي معظم المصريين؛ لأنهم يعرفون جيدًا عمق العلاقات المصرية السورية، وأهميتها وتاريخها؛ فأين كانت إفريقانية مصر من هذه الحملة؟ وقبل الحملة على السوريين كانت هناك حملة على الفنانين اللبنانيين في مصر، والحملة على العراقيين أيضًا؛ هذا طبعًا بخلاف الحملة المتواصلة على الفلسطينيين والخلط بين الموقف من حركة حماس وتوجهاتها السياسية، والموقف من القضية الفلسطينية ذاتها. وباختصار، فالمطلوب هو تقطيع أواصر مصر العربية، وإدارة ظهرها لمحيطها العربي.

نأتي بعد ذلك للعلاقات المصرية الجزائرية، التي تجدد بمناسبتها الحديث عن عروبة مصر، ونسأل: هل توجد رواسب في تاريخ تلك العلاقات؟ الإجابة نعم. توجد رواسب معظمها سببه مباريات كرة القدم، ويا له من سبب! أما أبرز النقاط المضيئة في علاقات البلدين، فإنها ترتبط بالمصالح العربية العليا. لقد دعّمت مصر حركة التحرر الوطني الجزائرية بكل السبل الممكنة من أول التدريب والتسليح إلى الإعلام والفن مرورًا بالدبلوماسية. وعندما زار الرئيس عبد الناصر الجزائر عام ١٩٦٣، أي في العام التالي لاستقلالها، خطب الرئيس أحمد بن بيلا في حضوره قائلًا «لقد وقف معنا الرئيس جمال عبد الناصر وأيّدنا. وفي الوقت الذي لم نجد فيه أحدًا من الشرق أو من الغرب لم نجد سوى جمال عبد الناصر يؤازرنا ويقف بجانبنا». واتخذت الجزائر في ظل الرئيس هواري بومدين موقفين لا يمكن لأي مصري نسيانهما. الموقف الأول في يونية ١٩٦٧، عندما اتصل عبد الناصر ببومدين وأخبره أن إسرائيل دمرت الطائرات المصرية وهي على الأرض، فرد عليه بومدين بأن يرسل فورًا طيارين مصريين لقيادة كل ما تملكه الجزائر من طائرات. والموقف الثاني عندما شاركت الجزائر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ مشاركة عسكرية كانت هي الثانية من حيث الحجم بعد نظيرتها العراقية، كما ذكر الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته. وأكثر من ذلك، فقد سافر الرئيس بومدين إلى موسكو لتأمين احتياجات مصر من السلاح، وقدّم شيكًا بمائتي مليون دولار لهذا الغرض؛ فأي عروبة تلك التي يدعو البعض إلى التنصل منها بدعوى الإفريقانية؟

إن مصر في الوقت الذي تفتح فيه ذراعيها لإفريقيا، وتعمل على تنشيط دورها فيها لا تدير ظهرها لمحيطها العربي. فهي صاحبة المبادرة قبل سنوات بتشكيل القوة العربية المشتركة كآلية لمواجهة الأخطار المحيطة بعالمنا العربي. وهي التي تقدمت بمبادرة أمن البحر الأحمر لتأمين حرية الملاحة في هذا الشريان البحري المهم. وهي جزء أساسي من الآلية الثلاثية مع كل من تونس والجزائر، لإيجاد تسوية سياسية

للصراع الليبي. وهي شريك في التحالف الدولي في اليمن، وتتواصل مع المعارضة السورية؛ ودورها في القضية الفلسطينية ناهيك من دور. وأخيرًا نأمل أن يكون لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح مقدمة لمزيد من تطوير العلاقات بين الدولتين، وأن تتعاون الدولتان العربيتان الإفريقيتان لما فيه خير العروبة والإفريقانية سواء بسواء.

حوارات العروبة*

الدكتور أحمد يوسف أحمد

ترددت كثيرًا قبل استئناف الكتابة عن «العروبة»، لكنني حسمت ترددي لما بدا من اهتمام لافت بالموضوع، سواء على مستوى الكتابة الصحفية أو الاتصالات الشخصية. وهدفي من مواصلة الحوار ليس الانتصار لوجهة نظر في مواجهة أخرى – فلسنا في «مناظرة» يبتغي كل طرف أن يفوز فيها – وإنما الهدف هو الوصول لكلمة سواء، تنطلق من احترام وجهات النظر كافة، وتحاول استخلاص «المشترك» بينها بما ينفع الوطن. وبالنسبة إلى العروبة أستطيع أن أتفهم وجهة نظر الرافضين لاعتبارها دائرة الانتماء الأولى إلى مصر، وليس الرافضين لوجودها أصلًا. ويبدو من بعض حجج المعترضين على العروبة أنهم يستندون في نفيها إلى الأوضاع العربية السيئة الراهنة، ولا جدال في سوئها فعلًا، لكن مرض كائن حي لا يعني أنه غير موجود، ولو كان وجوده مهمًّا، فإن العمل على شفائه يظل ضروريًّا. ومن ثم، فإن الجدل يجب ألا يدور حول وجود العروبة الأكيد، ولكن حول جدواها؛ وهنا يمكن الاختلاف. ومن ناحية أخرى يستند البعض في رفض العروبة إلى الخلافات العربية، وهذه أيضًا حقيقة؛ لكن السؤال: هل حلها مفيد أو لا؟ ولنا في الخبرة الأوروبية أسوة حسنة، فأظن أنه ليس ثمة خلاف على أن العلاقات الأوروبية قد شهدت في النصف الأول من القرن الماضي أقصى درجات العنف في حربين عالميتين، لم يفصل بين نهاية أولاهما وبداية الثانية سوى عقدين من الزمان، وترتب عليهما قدر غير مسبوق من الدمار والخسائر البشرية. ومع ذلك، فقد بدأت مسيرة التكامل الأوروبي بعد أكثر من عقد واحد بقليل على نهاية الحرب الثانية. وهي الآن تعد رغم كل ما تواجهه من صعوبات نموذجًا يُحتذى لعمليات التكامل؛ فكيف ننكر السعي لتكامل بين الدول العربية التي شهد تاريخها معارك هائلة ضد خصوم مشتركين آخرهم الاستعمار الأوروبي والصهيوني، ولم تعرف الحروب بينها إلا على سبيل الاستثناء وبوتيرة عنف لا يمكن مقارنتها بالخبرة الأوروبية!

ومن ناحية ثانية، فإن «العروبة» ترتبط عند البعض بالتعصب القومي الذي يمثل «حالة مرضية»، تحدث أحيانًا في سياق الظاهرة القومية، لكنه لا يمثل الحالة السوية. ومن ثم، فإن أي نزعة استعلاء مرفوضة في

---

* مقالة نُشرت في صحيفة الأهرام، ١٥ أغسطس ٢٠١٩.

العروبة الحقة، والمؤمنون بهذه النزعة لا يمثلونها بحال. ولأن الأوضاع العربية الراهنة لا تتيح استعلاءً على القوى الإقليمية أو الكبرى، فإن الاستعلاء قد يحدث من البعض في مواجهة الجماعات القومية التي تعيش في الأرض العربية. وهو ما سبب مشكلات حقيقية، فيجب أن يختفي تمامًا من ممارسات المؤمنين بالعروبة. ويعني ما سبق أن العروبة لا تمنع التفاعل مع أي انتماءات أخرى. وهو ما حدث بالفعل منذ بدأ المد القومي العربي في خمسينيات القرن الماضي، عندما دعمت الحركة القومية العربية بقيادة مصر حروب التحرر الإفريقية، واندمجت في حركة التضامن الأفروآسيوي، وأسست مع الهند الآسيوية ويوغوسلافيا الأوروبية حركة عدم الانحياز، التي لعبت دورًا فاعلًا في السياسة الدولية. كذلك ترتبط العروبة عند البعض بالغلو والتشدد. وربما كان ذلك صحيحًا في وقت من الأوقات، ولعله ما زال كذلك على نحو جزئي. غير أن ناقدي العروبة من هذا المنظور لا يبدو أنهم ملمون بالتطور الحقيقي الذي حدث في الفكر القومي العربي، الذي قام كثير من رموزه بمراجعات نقدية حقيقية أعادت للديمقراطية اعتبارها بين أهداف النضال العربي، وأدانت النظم الشمولية التي تسترت بالقومية، وراجعت صيغة الوحدة الاندماجية العربية بمرونة فائقة، تسمح بصيغ عديدة يمكنها تحقيق المنافع المرجوة من عملية التكامل العربي.

وتبقى بعد ذلك المسألة الأهم والأكثر حساسية: أين مصر من هذا كله! وهو ما يثير مجددًا الحديث عن دور مصر العربي. ويشير الحوار حول هذه المسألة إلى مخاوف مشروعة يبديها البعض حول أوهام الزعامة، وتكلفة الدور، ومدى مرغوبيته في السياق العربي وتجاهله أدوارًا أخرى بالغة الحيوية للمصالح المصرية. وبسبب هذه المخاوف ينتهي البعض إلى استبعاد هذا الدور أصلًا. ولنبدأ بأوهام الزعامة... والواقع أن زعامة مصر للنضال العربي في مرحلة المد القومي التي امتدت من منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى هزيمة ١٩٦٧، لم تكن وهمًا بحال؛ وإنما حقيقة تاريخية أنجزت مرحلة التحرر العربي من الاستعمار عدا الحالة الفلسطينية، وأن مصر لم تسعَ إلى هذه الزعامة؛ وإنما اجتذب مشروعها التحرري تأييد النخب والجماهير العربية على نحو لافت، لكن هزيمة ١٩٦٧ مثّلَت ضربة قوية للتجربة المصرية، بدأ عبد الناصر علاج آثارها فور وقوع الهزيمة، وتجديد الثقة الشعبية فيه. فأعاد بناء القوات المسلحة، وخاض بها واحدة من أنجح جولات القتال مع إسرائيل. غير أن التطورات اللاحقة أكدت التطور البنيوي الذي حدث في قيادة النظام العربي. فمن ناحية، خسر الدور المصري برحيل عبد الناصر ١٩٧٠ القيادة التي تمتعت بتأييد جماهيري عربي واسع. ومن ناحية ثانية، على الرغم من أن حرب أكتوبر١٩٧٣ كانت بداية لاستعادة الدور المصري مكانته، فإنها تزامنت مع الطفرة في أسعار النفط التي أفضت إلى تكوين مراكز قوًى مالية جديدة

في كبريات الدول المصدرة للنفط، أنهت المرحلة شبه الاحتكارية للقيادة المصرية للنظام العربي، ودشنت مرحلة تعدد الأدوار القيادية. ومن ثم فلا أحد عاقلًا يتحدث عن زعامة مصرية؛ وإنما عن دور فاعل ضمن أدوار أخرى، يضمن لمصر ضبط الأوضاع في النظام العربي على النحو الذي يحقق مصالحها أو على الأقل لا يتعارض معها. ويجب الانتباه إلى حقيقة أن وجود أدوار أخرى فاعلة يعني أن مصر إذا لم تقم بدورها، فقد تُفرض عليها خيارات لا تتسق ومصالحها بالضرورة.

وتمثل «تكلفة الدور» هاجسًا مشروعًا. وبالطبع، ففي ظل الموارد المحدودة تجب مراعاة حسابات التكلفة مع الوعي بأن الدور الفاعل يكون له عائده أيضًا، وأن عدم القيام به تترتب عليه أضرار قد تكون فادحة. ولنتصور ما الذي يمكن أن يحدث لو أن مصر لم تضطلع بمسئوليتها في محاربة الإرهاب في ليبيا. وأما «مرغوبية الدور»، فالبعض يذهب إلى أن أحدًا لا يريد دور مصر العربي. وقد ينطبق هذا على قوًى إقليمية وكبرى، أو على نخب عربية حاكمة؛ ولكن دول وقوًى سياسية عربية وقطاعات عريضة من الرأي العام العربي ترى غير ذلك. والأهم أن الاضطلاع بدور قيادي لا يتحدد برغبات الآخرين؛ وإنما بضرورته للمصالح المصرية الحيوية. وأخيرًا، فقد بُح صوت المطالبين بدور مصري فاعل من القول بأنه لا يَجُبّ دوائر الحركة الأخرى؛ وإنما يتكامل معها في منظومة تحقق الأمن والرخاء لمصر.

دور مصر الإقليمي: ماذا نقصد به؟ ومن أين نبدأ؟*

الدكتور سليمان عبد المنعم

شاركت باستمتاع وفضول في إحدى جلسات العصف الذهني عن دور مصر الإقليمي. المتعة مصدرها مستوى النقاش رفيع المستوى، وما اتسم به من عملية تخصيب الأفكار التي غالبًا ما تقود إلى اكتشاف حقائق جديدة. أما القلق، فمبعثه سرعة تغير الأحداث في منطقتنا وفي العالم كله، في لحظة تعيش فيها فكرة المؤامرة أزهى عصورها، أو لنقل الاستهداف لمن لا يستريحون لكلمة المؤامرة من ذوي الظن الحسن بالقوى الدولية الكبرى. فلم يعد خافيًا – ولم يكن – أن وجود مصر كقوة إقليمية متقدمة وقائدة في إقليمها، أمر لا يرحب به الآخرون، كل الآخرين. وما قد يُقال من أننا مهووسون بفكرة المؤامرة لأن هذه المزعومة لم تمنع من صعود وتقدم دول أخرى في شرق آسيا مثلًا – فهذا لأن هذه القوى الناهضة لم تُمثِّل صداعًا استراتيجيًّا في الرأس الغربي، سواء من حيث الموقع الاستراتيجي أو مصادر الطاقة، أو تهديدها لإسرائيل، أو ارتباطها كمركز تاريخي جغرافي – سياسي وثقافي لدول الجوار مثلما تمثل مصر بالنسبة إلى محيطها العربي. فقد أدركنا بالتجربة التاريخية الطويلة أن نعمة مصر ونقمتها في آن معًا هي في كونها دولة (أمة) تختزن بذرة إمبراطورية إذا توافرت شروط وظروف وسياقات، مهما بدا ذلك اليوم أمرًا بعيد المنال.

المفارقة أن فكرة المؤامرة قد أصبحت اليوم معلنة، بل لا يتردد الآخرون في الجهر بها. كل ما هنالك أنهم يمنحونها تسميات أخرى. بالطبع، وجود المؤامرة لا يعفينا من التقصير ولا من تحمل المسئولية عن إخفاقنا التاريخي. فالمؤامرة في معادلة لا تنجح إلا بقدر وجود متآمر ذكي أو قوي في مواجهة متآمر عليه أحمق أو ضعيف؛ أما فيما عدا ذلك، فكل مؤامرة ذات أطراف أنداد أو إرادات متكافئة مآلها الفشل أو الانكشاف بالحد الأدنى.

ولئن كان تمحيص فكرة المؤامرة ضروريًّا، فإن الحديث عن دور مصر الإقليمي يحتاج بدوره إلى تمحيص مماثل. فهل نقصد بدور مصر الإقليمي معناه السياسي الضيق، بمعنى قدرة التأثير في تفاعلات الأحداث

---

* نسخة منقحة ومزيدة من المقالة المنشورة في صحيفة الأهرام، ٢٧ يوليو ٢٠١٩.

والأزمات من حولنا؟ أو نقصد به معنًى أكبر وأوسع وأبعد يتمثل في مجموع القدرات الصلبة للدولة المصرية من اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وقواها الناعمة الثقافية والتعليمية والإعلامية؟ إذا كنا نقصد بدور مصر الإقليمي المعنى الأول، أي تنشيط دورها الدبلوماسي ودفع حركة سياستها الخارجية للتفاعل مع الأحداث والأزمات والتأثير فيها، فهذا حاصل بالفعل؛ ربما بدرجات متفاوتة من ملف إلى آخر ومن أزمة إلى أخرى. وثمة ما يشبه الإجماع على أن السياسة الخارجية لمصر اليوم تبدو موفقة وناجحة إلى حد بعيد. ربما تظل تساؤلات بشأن حدود الدور المصري في الملف السوري أو غيره من ملفات وأزمات المنطقة. هنا أُثيرت فكرتان؛ الأولى خلاصتها الترقب أو الكمون الاستراتيجي وعدم الاندفاع. والثانية تدعو إلى دور مصري أكثر إيجابية وانخراطًا في أحداث المنطقة باعتبار دور مصر العربي حتميًّا وليس اختياراً. بظني أن الرؤيتين قائمتان ومتداخلتان بالفعل. وواقع الحال يقول إن سياسة مصر الخارجية تبدو تارةً أقرب إلى الترقب الاستراتيجي، وتميل تارةً أخرى إلى الإيجابية والحركة المباشرة بحسب طبيعة الأحداث والأزمات. وبرغم منطلقي العروبي القومي، فإن فكرة الترقب الاستراتيجي تبدو مطلوبة، وهي بالطبع لا تعني الانكفاء بقدر ما تعني الترقب اليقظ، حتى تنضج حركة التفاعلات وتتضح حسابات ومخاطر الدور المباشر، في وقت تخوض فيه مصر مرحلة بناء داخلي طموح، وتواجه تحديات تنموية جساماً. وما سبق هو مفاتيح أفكار فقط يمكن تعميقها والبناء عليها بسياسات وسيناريوهات وبدائل، وكلها تصب في ممارسة الدور الإقليمي لمصر بالمنظور السياسي والدبلوماسي.

لكن هذا الدور الإقليمي لمصر بالمعنى السابق يحتاج إلى عملية تدوير للزوايا وتوسيع للرؤية ليشمل دوراً آخر أبعد وأعمق، يتمثل في بناء قدرات الدولة المصرية الصلبة والناعمة على حد سواء. هذه القدرات هي التي تسبق الدور الإقليمي، وتصنعه، وتجعل منه النتيجة المنطقية والخلاصة الطبيعية. هذا المعنى الثاني لا يلغي المعنى الأول أو يحل محله، لكنه يعززه ويمثل رافعة له. نحن نحلم ببناء قدرات مصر بدولة قوية ومتقدمة وملهمة. والألفاظ الثلاثة الأخيرة ليست مترادفة، بل متمايزة ومقصودة. فالدولة القوية – أولًا – هي دولة الجيش الوطني الاحترافي المواكب لأحدث نظم وتقنيات التسليح والتدريب. ولدينا من هذه الناحية جيش وطني أصبح مضرب الأمثال في المنطقة وفي العالم كله، ليس بتصنيفه العسكري المتقدم في المرتبة الثانية عشرة عالميًّا فقط، لكن أيضًا بما أنجزه على صعيد تثبيت أركان الدولة وتحقيق استقرارها الداخلي. أما الدولة المتقدمة – ثانيًا – فهي الدولة التي تلملم أشتات تعثرها وما ضاع عليها من زمن وفرص

في مجالات شتى خلال العقود الماضية. فوجود سلبيات هنا أو هناك، وهو أمر طبيعي، لا يمنع من كون المحصلة الإجمالية شديدة الإيجابية.

أما السمة الثالثة للدولة التي نحلم بها لكي تؤدي مصر دورها الإقليمي وتأخذ مكانتها الدولية، فهي قدرتها كدولة ملهمة على التأثير في محيطها. ربما يبدو مصطلح الدولة الملهمة غريبًا بعض الشيء. وقد يرى فيه الكثيرون مبالغة، لكنه بالاستقراء التاريخي لمصر ليس بدعة. فقد قدَّمت مصر لمحيطها العربي في المائة عام الأخيرة نموذج الدولة الملهمة التي طالما تأثر بها الآخرون بصرف النظر عما آل إليه هذا النموذج أو ذاك لاحقًا. فقد صدّرت مصر للعالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين النموذج التنويري الليبرالي، ثم نموذج دولة الاستقلال الوطني والحلم القومي، ثم صدّرت نموذج الإسلام السياسي، واليوم تُقدِّم مصر نموذج الدولة الوطنية التنموية. فهل يصبح هذا النموذج الراهن ملهمًا؟

الواقع أن مصر لم تكن يومًا دولةً ثريةً أو دولة رخاء، على الأقل في تاريخها الحديث، لكنها بدت في بعض الحقب التاريخية أمةً ملهمة حتى وهي فقيرة. فماذا لدينا اليوم وماذا ينقصنا لنعود أمةً ملهمة؟ لو تأملنا أولًا حالة غيرنا لوجدنا أممًا من الغرب والشرق تمثل نماذج ملهمة مثل أمريكا التي ارتبطت في الأذهان بأرض الحلم والفرص والتنوع الإنساني، وفرنسا بلد الثقافة والفنون والقوانين، وألمانيا بلد العقل والفلسفة والانضباط، واليابان بلد الجدية والانتماء والنظام، والصين بلد الحكمة والإنجاز. القاسم المشترك بين كل هذه الدول هو ثقافة العمل الجاد. وهناك بلدان أخرى صغيرة لكنها لا تخلو من إلهام ما مثل فيتنام التي هدتها الحرب وفقدت ثلاثة ملايين من أبنائها لتنهض من تحت الركام، وتصبح قبلة اقتصادية واعدة. وهذه جنوب إفريقيا التي تعد اليوم رمزًا ملهمًا للتسامح والتحول السلمي من دولة فصل عنصري إلى دولة مواطنة، تعامل جميع أبنائها على قدم المساواة؛ فماذا عن مصر؟

كانت مصر تُمثِّل نموذجًا ملهمًا عبر مراحل مختلفة في تاريخها. فمصر الفرعونية طالما ألهمت العالم كله قديمًا وما زالت حتى اليوم تثير شغف وولع الآخرين. ومصر الناهضة في عهد محمد علي كانت أول نموذج نهضوي وتنويري ملهم لمحيطها العربي في العصر الحديث. ثم بدت مصر في عهد عبد الناصر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي ملهمة لعالمها العربي، بل لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بروح التحرر الوطني والتطلعات القومية.

وفي كل الأيام التي مرت بها مصر، بخيرها وشرها، بحلوها ومرها، بدت هناك لحظات كالوميض قدمت فيها مصر نموذجًا ملهمًا ما. حدث هذا في لحظة انبهار العالم بالأيام الأولى من ثورة يناير، ثم في حالة انتباه

العالم وهو يرى مصر تمر بسرعة خاطفة من مناخ الفوضى ونذر التشرذم عشية ثورة ٣٠ يونية إلى حالة الاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة لهيبتها وانطلاقتها التنموية الهائلة. ربما يختلف البعض على مدى نجوع ما تحقق، لكن تظل فكرة أن مصر في أحلك الظروف الانتقالية لم ينفرط عقدها ولا انهارت مؤسساتها أو استبيحت حدودها أو تصارع أهلها، برغم ما نراه حولنا من مشاهد حزينة للدمار والاقتتال الأهلي، والنزوح الجماعي، والتدخل الأجنبي، والمغامرات العسكرية غير المدروسة. هنا يكمن النموذج المصري الجدير بالتأمل.

اليوم وبعد ثماني سنوات من عام ٢٠١١، يمكن القول إن مصر تملك مشروعًا يتسم، برغم قصر مدته، بالهمة والبناء والإنجاز، ويمضي بإيقاع نشيط وسريع في كل أرجاء البلاد. فأينما وليت وجهك في مصر، ترَ مشروعًا كبيرًا، وسواعد تبني، وثلاث ورديات عمل في اليوم الواحد، واقتحامات جديدة وجريئة لقضايا وتراكمات مزمنة. والمسألة لا تكمن فقط في إنشاء أكبر شبكة للطرق والأنفاق والجسور، ولا في تشييد المناطق السكنية الحديثة بديلًا من عشوائيات مؤلمة وجارحة للعيون، أو تحول مصر السريع لتصبح مركزًا للطاقة البيضاء في منطقة المتوسط، ولا في تحقيق معدل للنمو يقارب ٦٪، ولا في إنشاء مدن جديدة ومتطورة تعالج اختلالات الخريطة السكانية والتنموية لمصر بصرف النظر عن أي انتقادات توجه إلى هذه المدن، ولا في استرداد أكثر من مليون فدان و١٣٠ مليون متر مربع من مباني أرض مصر التي نهبت بليل بتواطؤ بيروقراطي واضح، وإطلاق أيدي جهات مكافحة الفساد التي ظلت لعقود مضت إما معطّلة وإما تعمل وفقًا لحسابات كانت تبدو كالشفرة غير المفهومة. المسألة هي أن يتحقق كل هذا عقب فترة اضطراب سياسي وأمني واجتماعي ارتجت له مصر، وأثار القلق والخوف من المستقبل. المسألة هي أن ذلك يجعلنا نتساءل: ألم يكن ممكنًا إطلاق هذا المخزون من قوى التنمية والإصلاح في وقت كانت ظروفنا الداخلية أفضل والمخاطر الخارجية حولنا أقل مما نراه اليوم بكثير؟

ومع ذلك، فإن ما أنجزته مصر في السنوات القليلة الماضية لا يمنع أن هناك ما ينقص مشروعها النهضوي التنموي لكي يصبح نموذجًا قادرًا على الإلهام. هناك ملفات يجب اقتحامها بالشجاعة نفسها التي تصدينا بها لأوضاع اقتصادية ومجتمعية متفاقمة، مثل الملف التعليمي، والحقوقي، وملف القيم. وهي ملفات تتحملها الحكومة والمجتمع معًا. فالاعتراف واجب بأن الحصاد المر لعقود من الزمن لم يكن فقط نتاجًا لتقصير حكومي، ولكنه أيضًا نتاج لتخاذل مجتمعي وتدهور قيم وسلوكيات.

في الملف الحقوقي ثمة مبادرات منشودة بعد أن فرضت الدولة هيبتها، واستعادت مؤسسات إنفاذ القانون سطوتها. صحيح أن الإرهاب الجبان ما زال يفاجئنا من حين إلى آخر بسلوكه الخسيس المروّع، لكن مراجعة بعض الأوضاع الحقوقية ستمثل سنداً للدولة في معركتها ضد الإرهاب، وستدحض مقولة السببية بين الإرهاب والأوضاع الحقوقية، وستجرد خصوم المشروع الوطني المصري في الخارج أفراداً ودولًا من أهم أسلحتهم، فضلًا عن كون ذلك يضيف إيجاباً إلى رصيد المشروع كله الذي يقوده الرئيس السيسي ونموذج مصر الجديدة التي نحلم بها. جيد أن نرى أبواب السجون تفتح بعفو رئاسي، هذا يزيد من مساحة الأمل في معالجة ملفات حقوقية لشباب ربما خالفوا القانون دون أن يمارسوا عنفًا أو يحملوا سلاحًا أو يتواطؤوا مع إرهابيين. تسامح الدولة هنا ليس ضعفًا، لكنه قوة تسهم في تحقيق السلام المجتمعي والتكاتف الوطني والشعور بالأمان بعد أن استتب الأمن. هناك أيضًا مساحة ممكنة للعمل الحقوقي فيما لا يمثل مساسًا بمقتضيات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب لتطبيق ما تنص عليه القوانين ولوائح السجون وتوفير الرعاية الطبية للسجناء المرضى والمسنين، وتفعيل ما ينص عليه القانون من بدائل آمنة وناجعة للحبس الاحتياطي. هذا الإصلاح الحقوقي لا يتعارض، بل يتكامل مع خطاب أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، وأن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أولويتها؛ لأن حرية الإنسان الحقيقية تبدأ من تحريره من الفقر والمرض والجهل، ولهذا تصبح التنمية الاقتصادية المتوازنة، والتأمين الصحي، وإصلاح التعليم – البنية الأساسية لتحرير الإنسان.

في موضوع القيم كأحد الأركان غير المرئية في مشروع نهوضنا الوطني، نتحدث كثيراً عن القيم ودوائرها وجداول ترتيبها وأهميتها، لكن الأكثر أهمية وجدوى اليوم هو الانشغال بسؤال البحث عن الأسباب التي أصبحت تحول دون قيام أدوات ومؤسسات التربية والتعليم والتثقيف بأدوارها في عملية غرس القيم وبناء الشخصية. فالمدرسة مثلًا يصعب عليها القيام بدورها التربوي والثقافي والوطني إذا كانت العملية التعليمية تتم خارجها في وضح النهار. هنا تفقد المدرسة (المعنى) ولا يتبقى منها سوى (المبنى). فما يقلق أن المدرسة تكاد تصبح مبنًى يذهب إليه الطلاب شبه مضطرين إلى استيفاء نسبة الحضور. ويذهب إليه المعلمون وهم مدركون أن جهدهم الحقيقي وإبداعهم يدخرونه لمجموعات الدروس الخصوصية في المنازل أو المراكز الخاصة. يمتد المشهد بدرجة ما إلى الجامعة حين نعلم أن الدروس الخصوصية قد تسللت إلى كليات لم نكن نتصوّر يومًا أن تصل إليها مثل كليات الطب والهندسة، حيث أصبحت الظاهرة شائعة وكثيفة العدد، ناهيك عن الكليات الأخرى. في ظل هذه الأوضاع يحق التساؤل: متى وكيف وأين وبأي وسائل يمكن للمؤسسة التعليمية أن تقوم بدورها التربوي في غرس القيم وبناء الشخصية؟

إذا افترضنا أن المؤسسات التعليمية الخاصة ذات الرسوم المالية الباهظة من مدارس وجامعات لا تعرف الدروس الخصوصية ولديها المرافق والإمكانات والمناهج التي تمكنها من القيام بدور أفضل في غرس القيم وبناء الشخصية، فإنها تثير من ناحية أخرى تساؤلًا مقلقًا ومشروعًا حول ما إذا كنا بذلك نكرس ازدواجية تعليمية طبقية فقط، أم ازدواجية تربوية وقيمية تهدد فكرة التجانس المجتمعي لأبناء الوطن الواحد أيضًا؟

حديث القيم لا ينفصل أيضًا عن المشهد الإعلامي في مصر المعاصرة. وهو يفيض بظواهر سلبية طارئة على المجتمع المصري، تتمثل في خطابات وحوارات لا تخلو من البذاءة والتشهير والشتائم وانتهاك الخصوصية والحرمات. هذا المشهد الإعلامي لا يسيء فقط إلى صورة مصر الجديدة، أو يروِّج فقط في الداخل لثقافة التشهير المتبادل، لكنه يضرب القيم في مقتل، ويصرف انتباه الناس عن معركة الوطن الحقيقية في العمل والبناء والإنجاز، ولا يخدم القضية الوطنية التي يعتقد بعض الإعلاميين أنهم يدافعون عنها.

خلاصة الأمر أن دور مصر الإقليمي (وفي القلب منه دورها العربي) يبدأ ببناء داخلي شاق طويل النفس، ومشروع نهضوي وتنموي كبير ومستدام ومتوازن. وبموازاة هذا الطموح الوطني، ثمة جهد تعليمي وتربوي وتثقيفي هائل لغرس القيم وبناء الشخصية التي تليق بمصر الجديدة التي نحلم بها. ولئن كان المشروع الوطني النهضوي منوطًا بعمل مؤسسات الدولة، فإن القيم وبناء الشخصية استنهاض لهمة ودور المجتمع. وهنا تصبح مصر قوية ومتقدمة وملهمة. وهنا سيسعى الدور إلى مصر قبل أن تسعى هي إليه.

الدور الإقليمي لمصر

السفير الدكتور عزمي خليفة

من محددات الدور الإقليمي للدولة وقيوده في الوقت نفسه إمكانيات الدولة، بما في ذلك الثمن الذي تدفعه الدولة لممارسة هذا الدور ومدى نجاحها في تحقيق أهداف هذا الدور. خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتغييرات حادة في جميع عناصر الموقف السياسي؛ ذلك لأن المنطقة العربية هي البيئة الاستراتيجية لمصر بالدرجة الأولى. ورغم نجاح مصر في التعامل مع عدد من المتغيرات المؤثرة في هذه البيئة مثل مواجهة الإرهاب في محور العريش – الشيخ زايد – رفح، وهدم الأنفاق، وإعادة التوازن الاستراتيجي في المشرق العربي، وتعديل الموقف في ليبيا، فإن عدم اليقين السياسي لا يزال سيد الموقف؛ مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ باتجاه التحولات السياسية التي تتسم بالانقلابية في مجمل المنطقة العربية.

وترجع صعوبة السيطرة على التحولات الاستراتيجية في المنطقة إلى وجود نوعين متزامنين من التحولات الاستراتيجية في المنطقة في الوقت الراهن:

النوع الأول يشمل التحولات العالمية التي لا يد لنا فيها. وهي تحولات ناتجة عن طبيعة الثورة الرقمية التي تصبغ العصر بصبغتها. وهذه الثورة ناتجة عن تفاعل البيوتكنولوجي مع المعلوماتية مع النانو تكنولوجي؛ مما فتح آفاقًا واسعة لزيادة رفاهية الإنسان والارتفاع بمستوى معيشته، وارتفاع مستواه الصحي، ومن ثم ارتفاع معدل سن وفاته. وهي تحولات تؤثر في:

١- تغيير طبيعة الدولة القومية على المستوى الكلي؛ وظهور أنماط جديدة من القوة والفواعل السياسية، وكثافة وعمق العلاقات بينهم.

٢- تغيير بعض وظائف أو ملامح الدولة القومية على المستوى الجزئي؛ مما أدى إلى ظهور تيارات سياسية لم تكن موجودة من قبل، مثل التيارات اليمينية.

٣- تغيير حاد في القيم؛ مما يؤدي إلى تغييرات علاقات التفاعل بين دول الإقليم، وأنماط التحالفات والصراعات، بالرغم من استمرار حدود سايكس – بيكو.

النوع الثاني للتحولات التي تشهدها دول الإقليم هو التحولات الإقليمية. ويقصد بها مساعي مختلف دول الإقليم إلى تحقيق ما تصبو إليه من سياسات تحقق مصالحها وأهدافها. ويتم ذلك أحيانًا دون تنسيق مع دول الإقليم، وأحيانًا بصورة متعارضة مع مختلف دول المنطقة، ومع أدنى متطلبات الأمن القومي العربي لأسباب مختلفة؛ مما يزيد من صعوبة حركة مصر للحفاظ على دواعي ومتطلبات هذا الأمن العربي.

ويندرج في هذا الإطار أيضًا تحركات قوًى عالمية بالإقليم لتحقيق مشروعات تحقق مصالحها – سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة – بأسماء مختلفة مثل الشرق الأوسط الموسع، أو الدين الإبراهيمي، أو صفقة القرن، أو مكافحة الإرهاب، أو غير ذلك من الأسماء التي تستهدف إعادة رسم خرائط دول الإقليم لتناسب حدود القوة الإسرائيلية حاليًّا ومستقبلًا.

وكان نتيجة تفاعل هذين النوعين من التحولات تغير مفهوم القوة تغييرًا حادًّا نتيجة تغيير مقومات القوة. ففي عام ١٩٩٠؛ تنبأ عالما الدراسات المستقبلية ألفين وهايدي توفلر أن جميع هياكل السلطة على مستوى العالم تتجه إلى التحلل والتفكك نتيجة تغيير مقومات السلطة ذاتها. فبعد أن كانت تستند إلى العنف والثروة، أي سيف المعز وذهبه، أي القوات المسلحة والاقتصاد بالنسبة إلى الدول، صارت تستند كذلك إلى المعلومة التي لم تصبح مكونًا من مكونات السلطة فقط؛ وإنما صارت أهم مكون لها لمرونتها ورخصها وعدم فنائها وتجددها. حتى إنها أضحت قوة في حد ذاتها؛ مما تطلب إعادة دراستها مجددًا. فظهر جيل جديد من الأسلحة الأكثر فاعلية والأكثر تدميرًا ذاتي التوجيه، بفضل دمج السلاح بالكمبيوتر بصور مختلفة، ثم إثراء القوة الافتراضية أو القوة السيبرية أخيرًا Cyber Power بكل ما يرتبط بها من ذكاء اصطناعي، وتطوير أبحاث الإنسان الآلي لدمجه بالإنتاج.

مجمل هذه التحولات أدت إلى سقوط جميع أنواع الحواجز من حياة الإنسان. ومظاهر ذلك عديدة منها سقوط جميع الحواجز الجغرافية والزمنية والسياسية والاقتصادية، وتغير في طبيعة دور الجغرافيا بوصفها مكونًا من مكونات الأمن القومي، وفشل جميع النظم الثقافية التي تدعي احتكار الحقيقة. وسقطت الحواجز بين الإنسان والآلة؛ فظهرت مفاهيم جديدة للذكاء الاصطناعي واستخداماته المختلفة.

وترتب على ذلك تأثيرات حادة في وظائف الدولة منها تشعب وانتشار الوظيفة الكونية للدولة. وظهر تأثير الفاعلين الجدد، الأكثر قوة، فاستطاعوا تشكيل سوق رأس المال العالمي، وتشكيل سوق السلع العالمي عبر التجارة الإلكترونية، وسوق العمل الكوني. ويبدو هذا الدور في القدرات الفنية الجديدة المرتبطة

بتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزايد المكونات غير القومية في نشاطات الدولة؛ وأصبحت مستويات التحليل ثلاثة: كونية وإقليمية ومحلية.

وترتب على ذلك أيضًا رد ما هو قومي إلى السمات الجوهرية للمجتمع في الدولة. أي إن الهدف كان إعلاء المجتمع والمواطن الفرد في القانون، والسلطة والهوية والإقليم والأمن والسوق والاقتصاد إجمالًا (تحولات المجال العام).

كما أن تغير الفاعلين الدوليين أوضح أن فئة الفاعلين الجدد تشمل مجموعة من الفاعلين الذين لا ينتمون إلى الدولة، بل إلى صور التعاون الدولي والصراعات عابرة الحدود مثل شبكات الأعمال الكونية، وصور المواطنة العالمية للمحافظة على البيئة وشبكات المنظمات غير الحكومية؛ وفي أماكن مثل المدن الكونية والمجالات العامة العابرة للحدود. وأوضح أن نظرية العلاقات الدولية أصبحت مقصورة بتأثير من الربط بين العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتحولات القوة في العالم. فالعلاقات الدولية تركز على دور الدولة في النظام الدولي، وهذا النظام أصبح نظامًا عولميًّا. وتزايد دور النشطاء غير المنتمين إلى الدولة القومية، والعملياتُ العابرة للحدود. وتغيرت كفاءة الدولة للسيطرة على إقليمها ومواطنيها؛ بفعل ظهور القانون الإنساني، وإعادة تقنين علاقة الدولة بمواطنيها.

في هذا الإطار من التغييرات الشاملة على المستويات كافة كان لا بد أن يشمل التغيير الدور الإقليمي للدولة؛ مما أدى إلى ارتفاع تكلفة هذا الدور مع ارتفاع درجة عدم اليقين السياسي المرتبطة بهذا الدور وتحقيقه. وهو ما يتطلب من مصر في المرحلة الحالية أن ترتبط حركتها الخارجية بالمراوحة بين الحفاظ على تأمين حدودها كحد أدنى للحركة، والتنسيق لضبط إيقاع التطورات في دول الجوار المباشر، وتحديدًا في السودان وليبيا والخليج، وحماية مصالحها البترولية والغازية في شرق المتوسط؛ مع الاندماج في دورها العولمي كلما تيسر ذلك؛ لجعل هذه العولمة أكثر عدالة وأكثر إنسانية كحد أقصى. وهذا الإطار للتحرك يحقق لمصر عدة مزايا، أهمها عدم انعزالها عن دورها القومي (فمصر لا تملك حق الانعزال عنه)، وتأمين حد معقول من حدود الحركة السياسية الإقليمية، والحفاظ على مصالحها داخليًّا وخارجيًّا، وتأمين دور فاعل في حده الأدنى عالميًّا.

معضلة الدور الإقليمي لمصر*

السفير محمد بدر الدين زايد

يبدو أن الساعات القليلة التي قضيتها ومجموعة من المعنيين بالسياسة الخارجية المصرية في محفل فكري بارز لم تكن كافية لكل المشاركين، ولي شخصيًّا. وأعرض بعض الملاحظات المختصرة في هذا الصدد.

أولاها: أنني أيضًا وعبر سنوات طويلة من الممارسة والفكر، من الذين يؤمنون بأن حقائق الجغرافيا السياسية والتاريخ المصري، تفرض على مصر ممارسة سياسة خارجية نشطة. وكلنا استخدمنا، منذ سنوات طويلة، تعبير أن مصر لا تملك رفاهة الانتظار والسكون. ودروس السنوات التالية على ثورة يناير ٢٠١١ تذكرنا جميعًا بتعقيدات وتحديات زادت صعوبتها، واقتضت من الدولة المصرية حاليًّا مجهودات إضافية، كنا في غنًى عنها... عمومًا لهذا حديث طويل، ربما توضح النقاط التالية بعض أبعاده.

ثانيتها: أن هناك إشكالية أساسية عند طرح موضوع الدور الإقليمي المصري، وهو أن البعض يتصور إعادة استنساخ تجربة تاريخية سابقة، وتحديدًا الناصرية، وهنا لا بد أن يكون واضحًا أن هذا غير ممكن ويجب ألا يكون مطروحًا. فنحن أمام تباين كامل في الظروف والاعتبارات الداخلية والخارجية كافة، وإن كان هذا لا يمنع من أهمية المراجعات المتواصلة لدروس النجاح والإخفاق السابقة. خاصة تجربتي محمد علي وعبد الناصر، اللتين يُنظر إليهما كأبرز نماذج الدور المصري الخارجي في العصر الحديث. خاصة أن هذه المراجعات مطلوبة بشكل مستمر؛ لفهم كثير من اعتبارات السياسة الخارجية المصرية، ولاستخلاص بعض الدروس مع ترسيخ اليقين بأن استنساخ هذه التجارب غير وارد وغير ممكن.

ثالثتها: يضاف إلى الإشكالية السابقة أن الكثير من العرب يريدون تنشيط الدور المصري على مقاس تصوراتهم هم، وليس لاعتبار الرؤية المصرية لمصالحها وللمصالح العربية. ولعلي أسجل هنا أنني في مناقشات عديدة مع ساسة ومفكرين عرب، كنت أصارحهم

---

* مقالة نُشرت في صحيفة المصري اليوم، ٣١ يوليو ٢٠١٩.

بتناقضات تفكيرهم، وأن الكل يريد من مصر أن تكون بحسب ما يريده هو، وليس بحسب رؤيتها وحساباتها.

رابعتها: أن الأوضاع الدولية والإقليمية قد أضحت من التعقيد والتشابك ما يجعل من مهمة السياسة الخارجية لأي دولة مسألة صعبة. ومن يتأمل سياسات الدول الكبرى اليوم، فسوف يجد ظروفًا مغايرة كثيرًا، وحدود حركة متباينة. ولو اتسع المجال هنا لعرضنا لأزمة السياسة البريطانية الخارجية والداخلية، ومحدودية الحركة الفرنسية، وتخبط السياسات الأمريكية، وتردد الصينية؛ وروسيا وحدها هي الأكثر بلورة لسياساتها، وتحقق نجاحًا مطَّردًا.

خامستها: أن القوة نسبية، والنجاح والفشل كذلك. وليس صحيحًا أن بعض التعسر في ملف سياسي داخلي أو خارجي هو نهاية المطاف. فالتكلفة فقط قد تزيد قليلًا أو كثيرًا لإصلاح التعسر. ومن يسترجع عشرات الملفات للوساطة الدولية أو لإدارة الأزمات الدولية، فسيجد رصيدًا مذهلًا لفشل الدول الكبرى قبل الصغرى، لكن هذا لا يمنع الحركة والتصدي للدفاع عن المصالح. والشعوب تملك من الوقت أكثر من الأفراد للتعلم من الأخطاء والدروس.

سادستها: أن الدور بتبسيط شديد هو القدرة على التأثير للدفاع وتحقيق مصالح الدول والأطراف. وهو حالة متواصلة لتحسين الذات والحفاظ على مستوى التأثير. فإذا كنا نتحدث عن أن قوة مصر الناعمة تحتاج إلى تحفيز وتنشيط حاليًّا كرافد رئيسي لتأثيرها الخارجي، فإن مواصلة العمل الدائم لتعظيم قوة مصر الناعمة والصلبة من قوة عسكرية واقتصادية هي هدف في ذاته. وهي كذلك وسيلة لزيادة التأثير، ومن ثم تعظيم مصادر القوة المتنوعة التي هي ضرورة استراتيجية وحياتية لمستقبل مصر.

وأخيرًا يبدو أن المتاح من مساحة هنا لن يكفي لاستكمال كل أبعاد هذا النقاش، لكن من المؤكد أن نقيض الكمون ليس فقط الاندفاع؛ وإنما أيضًا التحرك المحسوب والمرونة السياسية العالية، التي قد يكون من تطبيقها الآن ما تفعله مصر من زيادة ملحوظة في تحركها الإفريقي مع تزايد تعقد أوضاع المشرق العربي. وهو تحرك مطلوب مواصلته لتأكيد أن الدور مفهوم مرن، ومتحرك، وعملي، ومثل تدفق الماء عندما يجد مسارًا آخر حتى يملأ بعض الفراغات، ويصبح أكثر قوة ليعود ليملأ كل القنوات التي كان قد تركها.

مكانة مصر*

الدكتور محمد كمال

خلال الأشهر الأخيرة، تناول عدد من الباحثين والمثقفين المصريين قضية مكانة مصر ودورها الإقليمي بالنقاش في مقالات رأي بالصحف المصرية.

والاهتمام بالموضوع تزايد مع دعوة الرئيس السيسي في إفطار العائلة المصرية، بشهر رمضان الماضي، للمفكرين والمثقفين المصريين، إلى بحث كيفية تعزيز مكانة مصر. ثم نُوقشت أبعاد هذا الموضوع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. كما دعا الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية، مجموعة من أهل الفكر للحوار حول تعزيز الدور الإقليمي المصري.

طرح البعض فكرة الكمون الاستراتيجي؛ بمعنى التركيز على قضايا البناء الداخلي والحد من أي أنشطة خارجية طموح ومكلفة في المرحلة الحالية. وأشار البعض الآخر إلى ضرورة استعادة مصر لمكانتها وللأدوار التاريخية التي لعبتها على المستويين الإقليمي والدولي، واضعًا في خلفيته مرحلة الستينيات.

القضية بالتأكيد تحتاج إلى مزيد من النقاش. وأطرح في هذا الإطار النقاط التالية:

أولًا: إن مكانة دولة مثل مصر بين الأمم لها تعريف راسخ في مجال العلاقات الدولية؛ وهو القوى المتوسطة؛ بمعنى أنها ليست من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو الصين، وفي الوقت نفسه ليست مثل الدول الصغيرة عديمة التأثير، ولكنها تدخل في عداد القوى المتوسطة مثل دول أخرى كالبرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا وتركيا وإندونيسيا... إلخ.

هذا التعريف يأخذ في الاعتبارات مؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية وغيرها من المؤشرات. ومن ثم، فإن نقطة البداية في الحديث عن تعزيز مكانة مصر يجب أن تتعلق بالحفاظ على المؤشرات التي تجعلنا في هذه المكانة، والعمل على تنميتها؛ وخاصة بالمقارنة بالدول المتوسطة الأخرى في الإقليم الذي نعيش فيه.

---

* مقالة نُشرت في صحيفة المصري اليوم، ٢٩ يوليو ٢٠١٩.

ثانيًا: القوى المتوسطة ليست مؤشرات كمية فقط، ولكن تعريفها يرتبط أيضًا بتحويل هذه المؤشرات الرقمية إلى دور تسعى إلى القيام به، وخاصة في محيطها الإقليمي. أي إن هناك بعض الدول تملك مؤشرات الدول المتوسطة، ولكن لا تسعى إلى لعب مثل هذا الدور، وهنا لا تحسب في عداد القوى المتوسطة. ومن ثم، فإن مكانة مصر الدولية كقوة متوسطة ترتبط بالدور الذي يمكن أن تقوم به، وخاصة على الساحة الإقليمية. أي إن الانكفاء على الذات والتركيز على الداخل فقط يخرج مصر من عداد القوى المتوسطة التي يعترف العالم بأهميتها.

ثالثًا: ليس المطلوب من القوى المتوسطة الاهتمام بكل القضايا الدولية ولعب دور بخصوصها، بل يتم التركيز على عدد من القضايا والأدوار المحددة، وخاصة على المستوى الإقليمي؛ وهو ما يطلق عليه في أدبيات العلاقات الدولية «الارتباط الانتقائي»؛ أي انتقاء عدد من القضايا المرتبطة مباشرة بالمصلحة الوطنية، وتركيز الاهتمام عليها، وإعطاؤها أولوية. وربما يكون هذا هو التوجه الأفضل لمصر في مرحلة إعادة البناء التي تمر بها حاليًّا.

رابعًا: تواجه مصر العديد من المنافسين من القوى المتوسطة على المستوى الإقليمي، سواء في النطاق العربي أو الشرق أوسطي، كما أن هناك تراجعًا لاعتبارات المصالح القومية العربية، وتقدمًا لاعتبارات المصلحة الوطنية الفردية لكل دولة. وهي مسائل يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ونحن نخطط لدور إقليمي لمصر.

خامسًا: سوف يظل مجال التأثير الرئيسي لمصر في محيطها الإقليمي هو ذلك المتعلق بالجاذبية والإقناع أو ما يسمى بالقوة الناعمة، ولكن بمفهومها الشامل الذي يضم الثقافة والنشاط الدبلوماسي؛ بالإضافة إلى تطوير نموذج سياسي وتنموي جذاب لدول المنطقة وشعوبها.

حين تبحث الدول عن دور*

الدكتور سامح فوزي

أفرج الأرشيف البريطاني عن ورقة استراتيجية مهمة قدمها وزير الخارجية دوجلاس هيرد منذ نحو ربع قرن، أظهرت القدرة على التفكير المستقبلي في السياسة الخارجية. نشرت «الجارديان» الخميس الماضي (١٨ يوليو) ملخصًا لها. وقبل الخوض في تفاصيل هذه الورقة، فإنه من الضروري التوقف أمام شخص من قدمها. هو دوجلاس ريتشارد هيرد، دبلوماسي محترف، ورجل دولة بالمفهوم البريطاني التقليدي، محافظ في توجهاته. خدم في حكومتي مارجريت تاتشر وجون ميجور (١٩٧٩-١٩٩٥) قبل أن تتغير المعادلة السياسية، ويفوز حزب العمال بقيادة توني بلير في الانتخابات. دخل البرلمان لأول مرة عام ١٩٧٤، وواجه أثناء عمله الوزاري عددًا من التغيرات المهمة مثل انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الأولى، وتوقيع اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢ التي أنشأت الاتحاد الأوروبي، وتوحيد ألمانيا عام ١٩٩٠. وفي ورقته حذَّر مما سماه «عزلة بريطانيا» في وقت يزداد فيه تأثير «التحالفات الدولية». ودفعته واقعيته في رسم السياسة الخارجية إلى وصف بلاده بأنها «قوة متوسطة الحجم»، عليها أن تتبع مصالحها من خلال أمرين: الأول الانخراط في المنظمات الدولية - ومن بينها الاتحاد الأوروبي - عبر العلاقات «المتعددة» مع أطراف أخرى، والثاني انتقاء العلاقات الثنائية التي تجمعها مع غيرها من الدول. التوازن بين العلاقات المتعددة والعلاقات الثنائية في السياسة الخارجية ضروري، ويُشكِّل دائمًا تحديًا أمام صانع القرار. ولعل ذلك هو ما دفع دوجلاس هيرد إلى الحديث عن أهمية أن تحدد الدولة مصالحها القومية بدقة، وتسعى من خلال علاقاتها أيًّا كانت، متعددة أو ثنائية، إلى تحقيقها. واختتم حديثه بالقول «العالم والمصالح فيه أصبحت من التعقيد بالنسبة إلينا بحيث يصعب علينا الاعتماد على شريك وحيد. نحن بحاجة إلى ممارسة التعدد في العلاقات. في كل قضية يتعين علينا أن ندرك بوضوح المصالح القومية، ثم نبحث عن التحالفات التي تشاركنا في الهم نفسه».

---

* مقالة نُشرت في صحيفة الأهرام، ١٨ يوليو ٢٠١٩.

قد تكون بريطانيا بحاجة إلى إعادة قراءة هذه الوثيقة المهمة في ظل تخبط سياساتها تجاه الاتحاد الأوروبي، وعدم الوصول حتى الآن إلى علاقات متوازنة معه. وقد تزداد الأمور تعقيدًا إذا وصل «بوريس جونسون» إلى رئاسة الوزراء، بما هو معروف عنه من اتجاهات انعزالية في مواجهة أوروبا. ولكن إذا دققنا النظر في حديث دوجلاس هيرد، نجد أنه يتجاوز السياسة الخارجية لبريطانيا، ويقدم منهجًا للتفكير في علاقات الدولة الخارجية بوجه عام يقوم على ثلاثة أضلاع: أولًا إدراك المصالح القومية جيدًا، وثانيًا البحث عن تحقيق هذه المصالح من خلال المنظمات الدولية التي تضم دولًا وأطرافًا متعددة، وثالثًا انتقاء العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى.

منذ أيام جمعني حديث مع عدد من أساتذة العلوم السياسية الأجلاء حول مفهوم الدور الإقليمي، ومستقبل الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في محيط إقليمي مضطرب. غلب على النقاش نظرتان: الأولى ترى ضرورة «التحوط» أو «الكمون» بمعنى عدم التعجل، والتأكيد على بناء القدرات الذاتية، خاصة في ظل تصاعد الإرهاب، وتفكك دول، وكثافة التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة، سواء من القوى الإقليمية، أو الدولية. النظرة الثانية ترى أنه لا بد من أن يكون لمصر دور مؤثر في المحيط العربي، والشرق أوسطي، حتى لا تترك الساحة لأطراف أخرى تتمدد في مساحات ليست لها؛ وهو ما يضر بالمصالح القومية المصرية.

الرأيان محل اعتبار: الكمون من أجل البناء، وهي تجربة لها ما يؤكدها في شواهد التاريخ، والإفادة أيضًا من توسيع مساحات الحركة الخارجية؛ وهي مسألة مهمة بلا شك في تحقيق مصالح الدولة. ولكن يبقى المحك هو «الجاهزية»، وهو ما أشار إليه دوجلاس هيرد بمصطلح «إدراك المصالح القومية». وتقتضي عملية إدراك المصالح العليا معرفتها أو تحديدها ليس هذا فحسب، بل وجود الموارد المادية والبشرية التي تساعد على تحقيقها. هنا يأتي الحديث عن المؤسسات، والإدارة الرشيدة، والكوادر المؤهلة التي تتمتع بفرص تدريب وتثقيف مستمرة، والقدرة على صناعة النماذج الناجحة القابلة للتصدير خارجيًّا في مجالات الاقتصاد والثقافة والعلوم والفنون، والتماسك الداخلي، وتحقيق السلام الاجتماعي، ووجود مساحات من النقاش الحر، وممارسة التفكير النقدي، وتشجيع الباحثين والخبراء على إبداء الرأي في سياق من حرية تبادل المعلومات، والمشاركة في المجال العام.

هذه مقومات ضرورية لإدراك المصالح القومية، وتوفير أدوات تحقيقها. وبالطبع ستظل القدرات المالية مهمة، لكن هناك قيود على حركتها تمامًا مثل القوة العسكرية. والذي لا يواجه قيودًا قاسية في حركته

هو الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التنافس، وامتلاك التقدم العلمي والتكنولوجي، والإبداع الفني والثقافي، وغيرها من عناصر ما يُطلق عليه «القوة الناعمة». وهناك خبرة طويلة للمجتمع المصري في التأثير في محيطه الجغرافي من خلال التعليم، والفن، والثقافة، والإعلام، والقيادات الفكرية والدينية. فالدول قد تتطاحن سياسيًّا، في حين تسير العلاقات الفنية والسياحية والتبادل التجاري بينها بمعدلات متسارعة. إنها – مرة أخرى – القوة الناعمة.

القسم الثاني
(أوراق مفهومية)

الدور الإقليمي لمصر ما بين الدور الفاعل والدور الواعد

الدكتور عبد المنعم المشاط

تحاول هذه الورقة الإجابة عن عدة تساؤلات أساسية، يتعلق أولها بطبيعة النظام الدولي الراهن والفرص المتاحة أمام الدول الإقليمية المركزية، وكذلك النظم الإقليمية الفرعية. ويتعلق ثانيها بالمقصود بالدور الإقليمي وخاصة الدور الإقليمي لمصر، وما إذا كانت هناك مقومات لهذا الدور أم لا. ويتعلق ثالثها بالخصائص القومية (الوطنية) National Attributes المؤهلة للعب دور إقليمي، وما إذا كانت متوافرة لمصر أم لا.

ويتصل رابعها بتحديد الدور الإقليمي الواعد والفاعل لمصر في أعقاب ثورتي **٢٥** يناير **٢٠١١** و**٣٠** يونية **٢٠١٣**، وما إذا كانت مصر تستطيع أن تعيد لعب دور إقليمي أم لا، وبصورة خاصة أن الشعب والجيش المصري قد انتصرا في أكتوبر **١٩٧٣**، كما خرج الشعب بعشرات الملايين لإعادة صياغة مستقبله ودوره، وقدم للبشرية نموذجًا للثورة الحديثة التي تقوم على التعبئة الشعبية الشاملة، ولا تقتصر فقط على النخب الثورية والراديكالية؛ وهو نموذج للديمقراطية شبه المباشرة التي لا يوجد لها مثيل في النظام الدولي المعاصر. كما أن استجابة المؤسسة العسكرية لهذا الخروج تعد نموذجًا آخر يمكن أن يُحتذى به في دول ترنو للديمقراطية.

أولًا: في الدور

يمكن تعريف الدور بأنه ذلك السلوك الدولي الذي يقدم عليه الفاعلون الدوليون بقصد التأثير في غيرهم من الفاعلين الدوليين والفاعلين من غير الدول؛ من أجل تعظيم مصالحهم القومية والارتقاء بجودة الحياة لمواطنيهم، أو الحد من تأثير السلوك الدولي للآخرين، والذي يستهدف التأثير في مصالحهم القومية ومواطنيهم لاستمالتهم نحو هؤلاء الفاعلين.

ويتحدد الدور بعدة عناصر حيوية، تشمل:

القدرات: إذ يتحدد الدور بالقدرات Capabilities، والتي تنجم عن الخصائص القومية للدولة، بما في ذلك الموارد، سواء كانت طبيعية أم بشرية.

الرؤية: وتشمل إدراك القيادة السياسية Perception لكيفية توظيف تلك الخصائص الوطنية في ضوء توازن القوى الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن الدور يعتمد على الرؤية Vision لكيفية توظيف القدرات Utilization لأقصى درجة ممكنة. ولعل أفضل مثال لذلك هو الشعار الذي رفعه الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان في حملته الانتخابية عام ١٩٨٠ بأن الولايات المتحدة هي رقم واحد في النظام الدولي؛ على الرغم من وجود الاتحاد السوفيتي آنذاك. وهي التي تحققت في عام ١٩٩١ حينما انهار سور برلين ومن بعده الاتحاد السوفيتي.

الإرادة السياسية: بيد أن ما سبق يعتمد بصورة أساسية على مدى توافر الإرادة السياسية Political Will لدى صانع القرار بشأن الدور الذي يجب أن تلعبه دولته على المستويين الإقليمي والعالمي. فقد اتخذ الرئيس ريجان بغية تحقيق رؤيته قرارًا عام ١٩٨١ بمبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI، التي تطلبت تخصيص ميزانية لا تقل عن ٣٠٠ مليار دولار زيادة على ميزانية الدفاع آنذاك، والتي وصلت إلى ٢٦٠ مليار دولار. وكان الغرض منها ليس حماية سماء الولايات المتحدة من أي هجوم نووي سوفيتي فقط؛ وإنما أيضًا إجهاض أي محاولة سوفيتية للقيام بمثل تلك المبادرة ذات الكلفة الاقتصادية العالية.

وقد اقتصر الدور – تاريخيًّا – على بعض الدول ذات الأهمية العالمية Global أو الإقليمية القائدة Leading Regional Powers، والتي تكون لديها القدرة على تكريس عمليات الجذب Centripetal Forces، والحد من عوامل التنافر Centrifugal Forces.

وفي هذه الحالة، فإن الدور يعني – بالنسبة إلى الدولة – ما يلي:

١- أن كثافة التفاعلات Intensity of Interactions بين الدولة وغيرها من الدول عالية.

٢- أن الدولة مُعدَّة، ولديها القدرة الكافية اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا وفكريًّا، لمواجهة مصادر التهديد التي تواجه النظام؛ كما أنها تستطيع أن تحد من آثارها على بقية الأطراف.

٣- أنها لديها القدرة على المبادرة بسياسات استراتيجية وسياسية من شأنها خلق درجة عليا من درجات الترابط بين بقية الفاعلين.

٤- يجب أن تقدم الدولة نموذجًا سياسيًّا واقتصاديًّا وربما عسكريًّا يحتذى به Role Model، وفي سبيل ذلك تتحمل جزءًا من تكاليف هذا النموذج.

٥- تتسم بوجود جبهة داخلية وسياسة داخلية متماسكة وتكاملية بما يؤدي إلى مساندة ودعم السياسة الخارجية.

ويؤدي الدور إلى زيادة مكانة الدولة Status وسمعتها Prestige على ما عداها. ولا شك أن تلك السمعة وهذه المكانة وإن كانت ذات صبغة معنوية أحيانًا ورمزية أحيانًا أخرى، فإنها صارت مسألة مهمة في النظام الدولي؛ لأنها تنعكس فيما بعد على المصالح الحيوية للدولة. بيد أن تلك المكانة والسمعة تعد ذات صبغة نفسية أحيانًا فيما يطلق عليه الإدراك Perception، وأن ذلك قد يخلق صراعات دولية قد تتأجج إلى مرحلة العنف والصراع العسكري؛ نظرًا لتصارع الإدراكات، ووجود ما يسمى أحيانًا سوء الإدراك Misperception.

كما يرتبط بذلك أيضًا ضرورة التمييز بين المكانة المتحققة للدولة Achieved Status والمكانة المتوقعة Ascribed Status. وفي هذه الحالة، فإن كان هناك توافق بين المكانتين، اتسم دور الدولة بالاتساق؛ أما إذا كانت هناك فجوة بين المكانتين كأن تكون المكانة المتوقعة أعلى بكثير من المكانة المتحققة، فإن ذلك يصير مصدرًا لاتخاذ قرارات غير رشيدة، قد تؤدي إلى انزلاق الدولة في صراعات كان يمكن تجنبها، تؤدي إلى تحجيم دور الدولة.

ثانيًا: في الدور الإقليمي

ينقسم النظام الدولي إلى النظام الدولي العام، والنظم الدولية الفرعية Subsystems أو الإقليمية Regional، والتي تختلف عن مفهوم القارة؛ فقد تنقسم القارة إلى أكثر من نظام إقليمي أو فرعي. ففي آسيا مثلًا يوجد نظام غرب آسيا ونظام جنوب شرق آسيا، كما أن هناك أقاليم تتشكل بين القارات حسبما يوجد بين الفاعلين بها من أوجه تشابه أو تجانس أو تكامل مثل نظام الشرق الأوسط، وهو يضم دولًا من آسيا وأخرى من إفريقيا. وقد توجد داخل النظام الفرعي أو الإقليمي نظم أكثر فرعية كالوطن العربي، الذي هو نظام إقليمي داخل منطقة الشرق الأوسط. وقد ينقسم هذا النظام الفرعي إلى نظم أكثر فرعية (مايكرو) كمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول شمال إفريقيا.

وتتشكل النظم الفرعية بناءً على مجموعة من المتغيرات؛ منها الجوار (الامتداد الجغرافي)، والتاريخ (الميراث المشترك)، واللغة (الثقافة المشتركة)، وكثافة التفاعلات الدولية، وتقارب المصالح الوطنية، والاشتراك في الهوية أحيانًا. والأهم هو وجود دولة أو دول يمكن أن نطلق عليها الدولة الإقليمية المركزية. وفي هذه الحالة، فإنها دولة تتسم بأن كثافة التفاعلات بينها وبين دول الإقليم أعلى بكثير من كثافتها مع الدول خارج الإقليم، كما أنها تستطيع ولديها القدرة الكافية اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا وفكريًّا لمواجهة مصادر التهديد الخارجية، التي تواجه الإقليم، وتستطيع أن تحد من آثارها على بقية

أطراف الإقليم، ولديها القدرة على المبادرة بسياسات استراتيجية وسياسية من شأنها خلق درجة أعلى من درجات الترابط بين بقية الأطراف؛ وهو ما يسميه البعض الاندماج الإقليمي. ويجب أن تقدم لبقية الأطراف الإقليمية نموذجًا سياسيًّا واقتصاديًّا وربما عسكريًّا يحتذى به، وفي سبيل ذلك تتحمل جزءًا من تكاليف هذا النموذج.

ثالثًا: في القيود على الدور الإقليمي

هناك قيود عديدة على الدور الإقليمي للدول الإقليمية المركزية، يمكن أن نتحدث عن ثلاثة منها:

هيكل وبناء النظام الدولي: فمما لا شك فيه أن بناء وتوزيع القوة في النظام الدولي ينعكسان بصورة مباشرة على دور الدول الإقليمية المركزية. ففي حالة النظام الدولي أحادي القطبية، يقل الدور الإقليمي لهذه الدول، في حين يزيد ويتسم بالمرونة في حالة النظام ثنائي القطبية، ثم يتسع ويتجذر في النظام التعددي. وفي بعض الأحيان حينما يتسم الموقع الجغرافي – الاستراتيجي للدولة الإقليمية المركزية بالأهمية القصوى للدول الكبرى، تصير تلك الدولة مطمعًا ومحط أنظار؛ مما يؤدي إلى تهديد الدور الإقليمي لها (كما يشير الشكل رقم ١ إلى أهمية مصر).

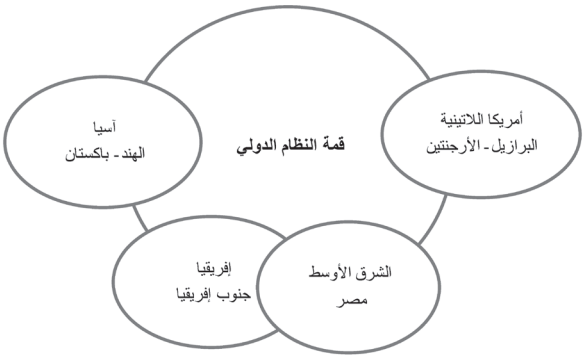

الشكل رقم ١: مركزية الدور المصري

الظروف الداخلية للدولة الإقليمية المركزية: ويقصد بذلك مدى التكامل والاندماج وتماسك الجبهة الداخلية، التي تعد أساسًا راسخًا لأي دور إقليمي أو دولي. فمما لا شك فيه أن الانقسام الداخلي أو تعرض الجبهة الداخلية للصراع نتيجة لظواهر مثل التهميش السياسي أو الحرمان الاقتصادي، يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي؛ ومن ثم، انحسار الدور الإقليمي.

مصادر التهديد: وتشكل مصادر التهديد الرئيسية للنظام الإقليمي أكبر عقبة أمام دور الدولة الإقليمية المركزية. فمن ناحية، هناك مشكلة فيما إذا كان هناك اتفاق إقليمي على هذه المصادر ومدى أولوية كل منها، كما أنه يجب أن توجد استراتيجية إقليمية بمبادرة من الدولة المركزية لمواجهتها، ثم يجب على الدولة المركزية أن تخصص موارد لمواجهة هذه المصادر.

مدى قبول الآخرين للدور: وهذا موضع خلاف بين المفكرين. فمن الممكن أن يكون ذلك صحيحًا في حالة تقارب الوزن النسبي لمختلف أطراف النظام الإقليمي، ولكنه ليس كذلك في حالة قيادة الدولة الإقليمية المركزية للإقليم.

رابعًا: في التجمعات الإقليمية في النظم الدولية الفرعية

تقود الدولة الإقليمية المركزية حركة الاندماج الإقليمي، التي تؤدي إلى إنشاء التجمعات الإقليمية. وتتحدد وتتنوع التجمعات الإقليمية في النظم الفرعية متأثرة بطبيعة التطورات في هيكل وبنيان ووظائف النظام الدولي فيما عدا النظام الفرعي العربي، الذي أنشئت في كنفه جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥؛ ولم تتغير حتى الآن. كما أنشئت مجموعة من النظم الأقاليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي، الذي ما زال مستمرًّا رغم جموده في الهيكل والوظائف منذ إنشائه. وقد اندثر مجلس التعاون العربي واتحاد دول شمال إفريقيا، وتنتشر في قارات العالم المختلفة تجمعات إقليمية ذات طابع اقتصادي، كما هو الحال بالنسبة إلى منظمة السوق الاقتصادية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا COMESA، ومجموعة شرق إفريقيا إيك EAC، والاتحاد الاقتصادي والجمركي لدول إفريقيا الوسطى UDEAC، وجماعة جنوب إفريقيا للتنمية SADC، ومنظمة التعاون الإقليمي لشرق آسيا SAARC، وكذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، والاتحاد الجمركي بين مجموعة الأنديان Andean Community في أمريكا اللاتينية، وكذلك مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبيان CELAC، والسوق المشتركة للجنوب في أمريكا اللاتينية MECOSUR، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM. ويضاف إلى ذلك التجمعات الإقليمية ذات الطابع السياسي والاستراتيجي، مثل منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي SCO، والاتحاد الإفريقي AU، ومنظمة الدول الأمريكية (انظر القائمة المرفقة).

ويعود هذا الثراء والتنوع للمنظمات والتجمعات الإقليمية خارج الوطن العربي والشرق الأوسط إلى مرونة القيادات السياسية في تلك المناطق. وعلى العكس من ذلك، فجمود وتخلف القيادات

	المنظمات الاقتصادية	تاريخ الإنشاء	عدد الأعضاء	المنظمات السياسية والاستراتيجية	تاريخ الإنشاء	عدد الأعضاء
إفريقيا	Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) السوق الاقتصادية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)	١٩٩٤	١٩	African Union (AU) الاتحاد الإفريقي	١٩٩٩	٥٣
	East African Community (EAC) مجموعة شرق إفريقيا	١٩٩٩	٥			
	Central African Customs and Economic Union (UDEAC) الاتحاد الاقتصادي والجمركي لدول إفريقيا الوسطى	١٩٩٣	٥			
	Southern African Development Community (SADC) جماعة جنوب إفريقيا للتنمية	١٩٨٠	١٥			
	Economic Community of West African States (ECOWAS) المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)	١٩٧٥	١٥			
أمريكا اللاتينية	Andean Community (CAN) الاتحاد الجمركي بين مجموعة الأنديان	١٩٦٩	٤	Organization of American States (OAS) منظمة الدول الأمريكية	١٩٤٨	٣٥
	Southern Common Market (MERCOSUR) السوق المشتركة للجنوب في أمريكا اللاتينية (ميركوسور)	١٩٩١	٤	Community of Latin American and Caribbean States (CELAC) مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبيان	٢٠١١	٣٣
	Central American Common Market (CACM) السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	١٩٩٣	٨			
	Community of Latin American and Caribbean States (CELAC) مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبيان	٢٠١١	٣٣			
آسيا	Association of South East Asian Nations (ASEAN) رابطة دول جنوب شرق أسيا (آسيان)	١٩٦٧	١٠	Association of South East Asian Nations (ASEAN) رابطة دول جنوب شرق أسيا (آسيان)	١٩٦٧	١٠
				Shanghai Cooperation Organization (SCO) منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي	١٩٩٦	٦
				Commonwealth of Independent States (CIS) كومونولث الدول المستقلة	١٩٩١	١٢
الوطن العربي	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	١٩٥٧	١٠	جامعة الدول العربية - مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٩٤٥ ١٩٨١	٢٢ ٦

الجدول رقم ١: أهم المنظمات والتجمعات الإقليمية

السياسية العربية في إدراك التحول من مؤسسة حكومية جامدة (جامعة الدول العربية) إلى منظمات حكومية أكثر فاعلية ومنظمات غير حكومية تعكس التعاون والتكامل الشعبي، الذي يلعب دورًا رئيسيًّا في تجذير الدور الإقليمي وبلورته والارتقاء به.

خامسًا: سمات الدور الإقليمي المصري

يتسم الدور الإقليمي لمصر – في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية واليوم – بخمس سمات أساسية، تتحدد كلها بطبيعة وهيكل النظام الدولي والإقليمي ورؤية صانع القرار للقدرات المصرية، وكيفية توظيفها، والاستفادة منها في الإعلاء من الدور الإقليمي للدولة المصرية. وهي قدرات أعلى بكثير جدًّا من أي دولة إقليمية أخرى في الوطن العربي والشرق الأوسط، بيد أنها تتطلب بالقطع رؤية أكثر إيجابية تنطلق من رغبة في اتخاذ مبادرات تغير من موازين القوى الإقليمية لصالح الدور المصري.

١- الدور الفاعل (١٩٥٢- ١٩٧٣)

اتسم النظام الدولي بثنائية أتاحت لمصر أن تبادر بسياسات إقليمية مستقلة نسبيًّا مع قدرة على توظيف إمكاناتها ورؤاها الإقليمية، خاصةً مؤسسات العمل العربي المشترك. وكان لها كذلك دور مهم في الوقوف أمام مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي (إسرائيل)، ومصادر التهديد الثانوية (إيران وتركيا). وهكذا، ساهمت مصر في تكوين النظام الإقليمي العربي الذي لم يكن معروفًا من قبل. ويعكس كل ذلك الدور الجاذب للدولة المصرية وقيادتها للمنطقة، وقد انتهى هذا الدور عام ١٩٧٨ باتفاقية كامب ديفيد، وعام ١٩٧٩ باتفاقية السلام مع إسرائيل (شكل ١). وفي إطار هذا الدور، ساهمت مصر بفاعلية عام ١٩٥٠، في التوصل إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول أعضاء جامعة الدول العربية. وهي المعاهدة التي تم تفعيلها بدءًا من عام ١٩٦٤ ضد مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى مياه نهر الأردن؛ وذلك بإنشاء القيادة العسكرية المشتركة ومقرها عَمَّان بالأردن. كما بادرت مصر، ولمواجهة نفس التهديدات، بإنشاء مؤسسة القمة العربية، التي عقدت مؤتمريها الأول والثاني بالقاهرة والإسكندرية على التوالي عام ١٩٦٤.

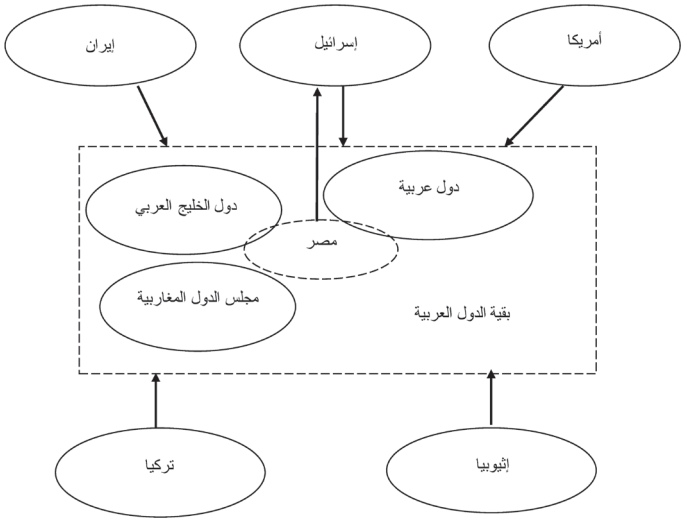

الشكل رقم ٢: تفكك المنطقة العربية

واقتضت بلورة هذا الدور رؤية استراتيجية إقليمية لصانع القرار في مصر آنذاك، ورغبة أكيدة في توظيف القدرات المصرية لخدمة هذا الدور، ونظرة بعيدة المدى لإمكانيات توظيف هذا الدور؛ لخدمة الدولة المصرية، والحفاظ على الأمن القومي العربي، والإعلاء من الاتجاه القومي على الاتجاهات القُطرية.

٢- الدور الواقعي Real Politique (١٩٧٤-١٩٨٠)

وهو مرحلة التسوية السلمية مع إسرائيل، والدفع بدول عربية أخرى إلى اتباع أسلوب التفاوض والصلح معها. بيد أن هذا الدور انتهى إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي إلى تجمعات أقاليمية ضعيفة، مع ضياع الدور المركزي الإقليمي لمصر سياسيًّا واستراتيجيًّا. ويجب ألا ننسى أن الدول العربية اتخذت قرارًا عام ١٩٧٩ بمقاطعة مصر، ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس (شكل ٢). ولا شك أن صانع القرار في مصر آنذاك لم ينجح في استخدام أي قدرات تفاوضية مع الدول أعضاء النظام الإقليمي العربي بغية إقناعهم بوجهة النظر المصرية؛ بما يوحي بأنه لم

يكن معنيًّا بدرجة أو أخرى باستمرار النظام الإقليمي العربي والدور المصري المركزي فيه. ففي دراسة قمنا بها عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة لتحليل مضمون صحيفة الأهرام ومجلة أكتوبر قبل المبادرة بثلاثة أشهر، تبين أن الخطاب السياسي المصري آنذاك شوَّه العلاقات المصرية العربية، والعلاقات المصرية السوفيتية، في الوقت الذي أعلى فيه من علاقات مصر بالولايات المتحدة؛ وكان ذلك مقدمة للتحول في السياسة الخارجية المصرية للتركيز على البعد القُطري والإعلاء منه على حساب البعد القومي.

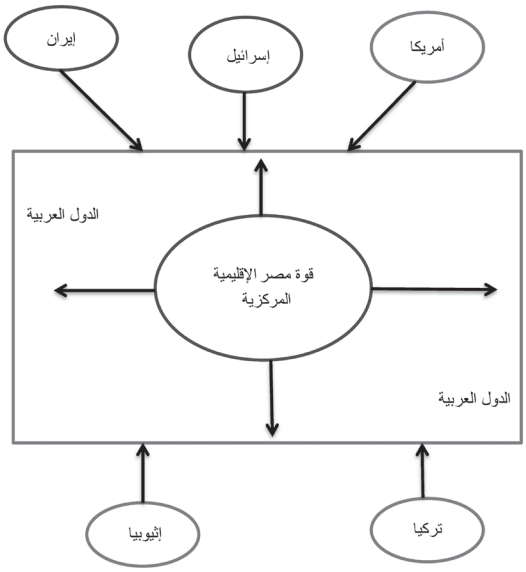

الشكل رقم ٣: خريطة القوى الضاغطة على الدور المصري

٣- الدور الغائب Abandoned Role

وهو المرحلة التي مرت بها السياسة الخارجية المصرية من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩١، والتي تمثل المرحلة الأولى من عصر الرئيس الأسبق مبارك. وتتسم هذه المرحلة بما يلي:

أ- عدم القدرة أو وعدم الرغبة في القيام بدور إقليمي فعال، وغياب المبادرات المصرية ذات الصيت أو الفاعلة أو العملية في أزمات النظام الإقليمي كافة، سواء الاقتصادية منها أم السياسية.

ب- تدني لغة الخطاب السياسي القومي والإقليمي، والانخراط في الوضع الداخلي بصورة بررت النظرية التقليدية التي اندثرت، والتي كانت ترى بوجود فصل بين ما هو خارجي وما هو داخلي. ولا شك أن المستنقع الداخلي بما يحمله من عجز إداري Mismanagement وفساد إداري وسياسي، وغياب الإرادة الحقيقية لإصلاح بَنَّاء، أغرق صانع القرار في بحر لجي لا مخرج منه.

ت- الانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتدليل المخل لإسرائيل. وهو ما أصاب حركة السياسة الخارجية المصرية، في قضايا ومجالات حيوية أساسية، بشلل تام كان من العسير البرء منه. نذكر من تلك القضايا: العراق وفلسطين (المجال الحيوي الرئيسي لمصر)، والسودان (العمق الاستراتيجي لمصر)، والصومال (دولة الجوار الهامة لإثيوبيا المصدر الرئيسي لمياه النيل)، وقضايا المياه بين دول حوض النيل.

إن هذا الانحياز دفع بالسياسة الخارجية المصرية إلى التنازل عن دورها التقليدي لغيرها من الدول الأقل أهمية، والأقل مركزية، والأقل في الرؤية مثل بعض دول الخليج، والتي تستخدم العطايا المالية والمذهبية الدينية (المذهب الوهابي) في تحدي الدور المركزي لمصر والحلول محله.

٤- الدور التابع Dependent Role (١٩٩١-٢٠١١)

شهدت هذه المرحلة تحولًا خطيرًا في التوازنات الإقليمية؛ حيث وظفت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وبتنسيق محتمل، القدرات العسكرية والسياسية والاستراتيجية الإيرانية ضد الدور المصري التقليدي. وقد نبهنا إلى ذلك سنوات طويلة قبل اتفاق لوزان الأخير عام ٢٠١٥ بين إيران و٥+١، والذي يعطي إيران حرية حركة غير مسبوقة في النظام الإقليمي. فلم يحدث في التاريخ الحديث أن روَّجت أي دولة كبرى USA علنًا Marketing لدور إقليمي فاعل لإيران كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ حيث لم يعد لمصر دور مؤثر في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال؛ وإنما تحول الدور الإيراني إلى دور فاعل في كل هذه المناطق. ولا شك أن تنامي الدور الإيراني يحد من الدور الطبيعي التقليدي لمصر. وتوظف إيران في هذا الشأن درجة أعلى من درجات التعاون المالي والاقتصادي، كما توظف المذهب الشيعي بقصد إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية. ويمكن النظر إلى محاولات تركيا إعادة الإمبراطورية العثمانية بنفس المنظور؛ لأنها تستهدف أساسًا الحد من الدور الإقليمي لمصر. ولعل الموقف التركي الموالي لجماعة الإخوان المصرية بعد إزاحتها عن عرش مصر دليل قاطع على ذلك.

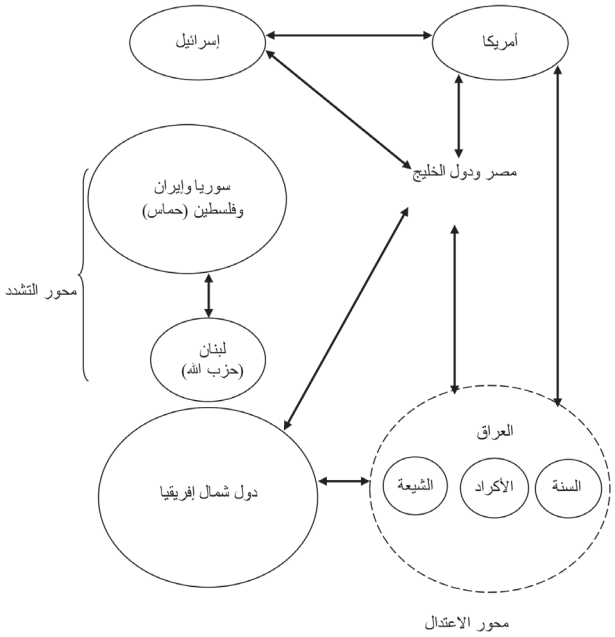

الشكل رقم ٤: انقسام العالم العربي

٥- الدور الواعد Promising Role (٢٠١١- اليوم)

وينبثق هذا الدور من مجموعة من المتغيرات المرتبطة بثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونية ٢٠١٣. ويأتي على رأسها التحول الديمقراطي، والذي يعني التخلص من النظامين السلطوي والثيولوجي، والتحول إلى نظام أكثر انفتاحًا، والتغير الذي كان متوقعًا في عملية صنع القرار وانهيار المركزية المطلقة في اتخاذه وشخصنته إلى درجة أعلى من التعددية، ووجود رؤية مصرية أكثر انطلاقًا للتفاعل مع الآخرين؛ وإن كانت التطورات الأخيرة المرتبطة بالعملية السياسية، والتي خلقت أزمات داخلية حادة، تضع قيودًا جديدة على هذا الدور الواعد. وهكذا، فإنه يمكن تصور خصائص الدور الواعد والمستقبلي كما يلي:

أ- صنع سياسة خارجية أكثر فاعلية، تتولى فيها وزارة الخارجية الملفات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، وملف مياه نهر النيل.

ب- احتمالات أكبر لسياسة خارجية أكثر توازنًا بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي دون الانحياز المطلق إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان من المتوقع لحكومات ما بعد الثورة أن تنطلق إلى آفاق النظام الدولي الجديد لإقامة علاقات أكثر تفاعلًا مع الصين وروسيا؛ وهو ملف بدأه النظام السياسي الجديد.

ت- إمكانيات التقدم بمبادرات إقليمية تتناسب مع الآفاق الجديدة التي خلقتها بصورة خاصة ثورة ٣٠ يونية بشأن التعبئة الشعبية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، والتي تنتظر نتائجها الدول العربية والإفريقية، ناهيك عن الشعب المصري. وليس أدل على ذلك من مشاركة مصر الفاعلة في عاصفة الحزم الموجهة ضد الحوثيين في اليمن.

ث- احتمالات أكبر لصياغة استراتيجية جديدة تجاه دول الجوار، التي تمثل تهديدًا مجددًا للدور الإقليمي التقليدي لمصر، الذي سبق أن أشرنا إليه، والمتمثل في التهديدات المباشرة وغير المباشرة للمصالح القومية المصرية من جانب كل من إيران وتركيا.

ولا بد من أن يتم وضع ذلك في إطار التغيرات الجذرية في توازن القوى الدولي، كما يمثله الشكل التالي:

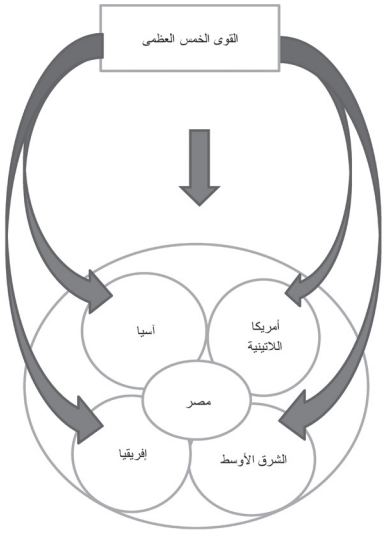

الشكل رقم ٥: النظام التعددي وتجذر (اتساع) الدور

ج- احتمالات أكبر لدور أوسع في القارة الإفريقية. وقد بدأ ذلك بزيارات مكثفة من جانب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية لعدد من الدول الإفريقية، وبصورة خاصة دول حوض النيل.

بيد أن تفعيل هذا الدور الواعد يتطلب أولًا، وقبل كل شيء، نظرة شمولية إلى القدرات المصرية وكيفية تفعيلها وتوظيفها لخدمة هذا الدور، كما يقتضي رؤية أكثر إيجابية لدور أكثر فاعلية على المستويين الإقليمي والدولي؛ وفوق هذا وذاك، يتطلب إرادة سياسية لديها الرؤية والالتزام بهذا الدور المصري الإيجابي.

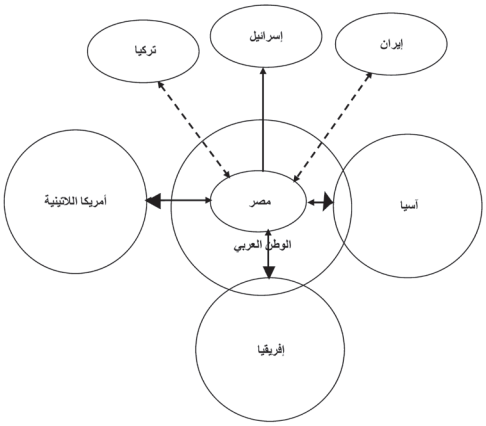

الشكل رقم ٦: الدور الفعال الممكن

لا يعزب عن البال أن الثورة المصرية، والتحول من السلطوية إلى النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى القدرات المصرية الطبيعية والبشرية، هذا فضلًا عن التقدير الذي يمنحه الفاعلون الرئيسيون في النظام الدولي لمصر - كل ما سبق يمنح مصر فرصة تاريخية لاستعادة دورها الإقليمي المركزي. بيد أن ذلك يتطلب أولًا، وقبل أي شيء، التحول إلى نظام ديمقراطي مبني على المؤسسات الديمقراطية التي تعلي من السيادة الشعبية. ويستلزم رؤية سياسية واستراتيجية جديدة تحققها وتدفع إليها مبادرات غير تقليدية للدولة المصرية لحل قضايا ومشكلات وأزمات النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي والإفريقي وربما أبعد من ذلك. وتتطلب سياسة خارجية تجمع بين المبادرة والمبادأة من ناحية، وميزان دقيق للمخاطرة من ناحية أخرى؛ ولكن إدارة السياسة الخارجية المصرية اليوم

بذات الأسلوب الذي أديرت به في عصر النظام السلطوي، لا تؤخر الوصول إلى الدور الإقليمي المركزي فقط؛ وإنما، وهذا هو الأخطر، يسيل لعاب دول الجوار الجغرافي ودول عربية أخرى للحد من هذا الدور، ولا يكفي لإدارة سياسة خارجية فاعلة، بالنسبة إلى الدولة المصرية، اتباع سياسة الانتظار دون الإقدام على تقديم مبادرات إقليمية ودولية فعالة تتناسب مع القدرات المصرية والموقع الجيوستراتيجي. ومن ثم، يجب التحول الكيفي، ليس في إدارة السياسة الخارجية فقط؛ وإنما أيضًا في تصميمها والرؤية الثاقبة لأطرها وأبعادها القومية والإقليمية والعالمية. فذلك كله يتطلب وجود رؤية واعية لدى القيادة السياسية، وقدرة استثنائية على تعبئة الموارد المصرية وعلى رأسها الموارد البشرية لتحقيق هذا الدور المركزي.

نحو منظور مصري لخريطة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط

السفير محمد أنيس سالم

مقدمة

تعد قراءة التهديدات الأمنية من المهام الرئيسية التي تتولاها الجهات الرسمية بالدولة، خاصة المؤسسات الأمنية، والعسكرية، والدبلوماسية؛ مع ضرورة قيام مراكز الدراسات، واللجان البرلمانية، والأحزاب، والإعلام، بالتفاعل مع تلك العملية والإسهام فيها ومراجعتها دوريًا. وهناك ثلاثة مطالب يمكن أن تساهم في إثراء الحوار حول التهديدات الأمنية التي تواجهها دولة ما. ويأتي في مقدمتها وجود حد أدنى من الأهداف أو المصالح الوطنية المتفق عليها، والتي يراد الحفاظ عليها أو تحقيقها. أما المطلب الثاني، فهو ضرورة توافر مساحة للحوار والاختيار بين البدائل، بحيث تكون الاختيارات صادرة عن دراسة موضوعية عقلانية بقدر الإمكان. والمطلب الثالث، هو القدرة على استشراف المستقبل، وذلك يتطلب توافر رؤية للمستقبل بحيث يُجرى النقاش حول كيفية تبني سياسات وقرارات حالية، تأتي نتائجها بعد فترة؛ كي تكون الدولة على استعداد لمواجهة تهديدات جديدة. وذلك يثير السؤال حول السيناريو الذي يجب الاستعداد له: فهل هو استمرار للأوضاع الحالية؟ أو تدهور لهذه الأوضاع بحيث تتزايد العوامل المناوئة؟ أو تحسن الأوضاع بحيث تكون مواتية وأفضل من الموقف الحالي؟ أو ظهور تطور أو أكثر غير متوقع يقلب الأوضاع بشكل كبير Disruption – وهو ما يطلق عليه البعض «سيناريو البجعة السوداء»؟

أولًا: التهديدات الأمنية على المسرح الإقليمي

وبافتراض توافر هذه العوامل الثلاثة سالفة الذكر، أو وجود نية حقيقية لتحقيقها، فمن المفيد بداية القيام باستعراض معالم المسرح الإقليمي الشرق أوسطي، وما يحمله من تهديدات ومتغيرات، قبل الانتقال إلى وضع البدائل المتاحة للتعامل مع المنطقة.

١- **الفوضى الإقليمية:** يعد أول معالم التهديدات الأمنية الحالية في الشرق الأوسط هو وجود قدر كبير من الفوضى والسيولة، نتيجة تشابك عدد من العوامل المتداخلة بما في ذلك اتساع التشققات

الداخلية في عديد من دول المنطقة، نتيجة لتأثير العوامل الإثنية والقبلية والدينية والسياسية والاقتصادية، وسوء الحوكمة، وظهور فاعلين من غير الدول، يحتلون مساحات من الأراضي، بل يمارسون أدوار الدول، بما في ذلك إقامة العلاقات الدبلوماسية والتدخل في دول أخرى قريبة وبعيدة. وتزامن مع ذلك تدخل دول إقليمية، بشكل مباشر وعبر تحالفات مع قوى محلية؛ للتأثير على مسار النزاعات؛ مع غياب الحد الأدنى من التوافق بين الأطراف الفاعلة في المنطقة على القواعد والآليات التي تحكم النظام الإقليمي. ومما زاد من تعقيد تلك النزاعات المحتدمة في المنطقة تدخل أطراف دولية بدافع حماية مصالحها وتحالفاتها؛ مما تسبب في ديمومتها واستبعاد تسويتها سلميًّا في المستقبل المنظور. وتلك الفوضى الإقليمية المشار إليها تعكس عمق «الانتقال الهيكلي» في النظام الإقليمي، من حيث:

أ- **عضوية النظام**: حيث أصبحت الدول الشرق أوسطية (تركيا، وإيران، وإسرائيل) تلعب أدوارًا في صميم قضايا المنطقة من ناحية توازن القوى، والاستحواذ الإقليمي، والتعامل مع القوى الكبرى، والتحالفات مع الأطراف الفاعلة (دول، ونظم حكم، وفاعلين من غير الدول)، بل وضع ترتيبات لحلول مؤقتة وأخرى دائمة.

ب- **هيراركية القوة والتأثير**: ويمكن الحديث هنا عن تراجع أدوار دول كمصر وسوريا والعراق والجزائر، وصعود دور دول مثل السعودية والإمارات وقطر؛ مع وجود عدد من الأطراف الهامشية تملك أصواتًا في مجالس جامعة الدول العربية، غالبًا ما تنحاز إلى موقف الدول الخليجية.

ت- **دور القوى الكبرى**: تشهد المنطقة مرحلة من التدخل الدولي الزاعق، وغير المتوقع، في ضوء تحرر الدول العربية من الاستعمار المباشر بعد الحرب العالمية الثانية. ويتراوح التدخل الدولي بين وجود قواعد أجنبية صراحة في سبع دول عربية على الأقل، بالإضافة إلى حالات التدخل العسكري المباشر في خمس دول عربية أخرى. فلا عجب أن تكون مشاكل المنطقة هي موضع تفاوض بين الأطراف الخارجية مع استبعاد الجانب العربي (مثلًا مفاوضات ترامب بوتن في هلسنكي، التي تعرضت للأوضاع في سوريا، أو الخلاف الفرنسي الإيطالي حول إجراء الانتخابات الليبية، ومفاوضات أستانا حول سوريا... إلخ).

ث- **أوضاع التنظيم الإقليمي**: ما زالت جامعة الدول العربية تحاول استكمال مؤسساتها مثل مجلس الأمن والسلم، وتطوير قدراتها (في إدارة الأزمات مثلًا)، وتفعيل عملية اتخاذ القرارات، عبر

عمليات متتالية للإصلاح والتطوير؛ بالإضافة إلى وجود إدراك الحاجة إلى إيجاد آليات للتعامل مع دول الجوار غير العربية. وبالتوازي يرى البعض أن الشرق الأوسط يحتاج إلى مقاربة إقليمية جديدة تضم دول المنطقة غير العربية (ربما على نمط مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي). كما طرحت فكرة عقد مؤتمر للشرق الأوسط يماثل مؤتمر وستفاليا في القرن السابع عشر؛ لإنهاء النزاعات في المنطقة على أساس مصالحات تاريخية بين الأطراف الرئيسية، وإجراءات لبناء الثقة CBMs... إلخ.

٢- **الإرهاب**: تدل المؤشرات على تزايد معدل العمليات الإرهابية حول العالم خلال العقد الماضي، مقارنة بالأربعين عامًا السابقة. ويواكب ذلك زيادة ضخمة في عدد القتلى والجرحى من جراء هذا العامل؛ مع ملاحظة انتقال تمركزها الجغرافي إلى دول الشرق الأوسط الكبير، بعد أن كانت تتركز في أمريكا اللاتينية، والهند، وعدد آخر من الدول (مثلًا، في عام ٢٠١٦ تركزت ٧٥٪ من العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط وإفريقيا). ولعل الأهم من تتبع مدلولات هذه المؤشرات الكمية، هو رصد التطور «المؤسسي» للإرهاب الذي أصبح يشكل جزءًا من مشروعات لأشباه الدول، حيث تبرز كيانات لها حدود جغرافية، ونظم للتجنيد والتدريب والحفاظ على الأمن، وتنظيم القضاء والضرائب والتعليم، بل العلاقات الخارجية. فتتعامل معها الدول، وتزودها بالإمدادات والتدريب والتمويل، وتعقد معها التحالفات والاتفاقيات بما في ذلك تفاهمات على وقف إطلاق النار، أو تحديد مواقع التواجد أو تبادل الأسرى. وبالتوازي، تستمر المواجهة مع ظاهرة الإرهاب عبر إدراج المنظمات الإرهابية على قوائم خاصة، وفرض العقوبات عليها، وتوجيه الضربات العسكرية إليها، سواء في إطار «الحرب على الإرهاب»، التي أعلنتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، أو في أطر أخرى.

٣- **المعضلة الإسرائيلية**: رغم مرور أربعين عامًا على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن الأدبيات الاستراتيجية الإسرائيلية زاخرة بكتابات تعرب عن القلق إزاء سلسلة من الأوضاع والتطورات المتعلقة بمصر، مثل تأثير إمدادات السلاح الأمريكي، وغير ذلك من صفقات للسلاح. وهذا بالإضافة إلى تناول حجم ميزانية الدفاع المصرية، وطرح سيناريوهات تتناول احتمالات فقدان السيطرة على سيناء، وتصاعد العمليات الإرهابية بما يمس أمن إسرائيل؛ مع ملاحظة أن هذا الطرح يبرز، بصفة خاصة، في حالة المراكز البحثية اليمينية التي تساند الأحزاب والشخصيات المتطرفة، بل التي يمتد نشاطها إلى شخصيات من اليمين الأمريكي المؤيد لليمين الإسرائيلي.

الموقف الرسمي المصري، بالمقابل، يؤكد على أهمية الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، والبناء عليها بالتوصل لحل للنزاع العربي الإسرائيلي؛ مع إدراك لمركزية هذه القضية في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي توصيف الحل العادل لهذا النزاع الذي امتد لأكثر من مائة سنة، تؤكد المواقف المصرية على ضرورة الاستجابة لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة تتوافر لها ظروف البقاء مع توفير الأمن في المنطقة، ليس عن طريق الاحتلال ومصادرة الحقوق، ولكن عن طريق إجراءات متوازنة ومتبادلة؛ بما في ذلك دور لقوات ومراقبي الأمم المتحدة، ومناطق منزوعة أو محدودة السلاح، وإجراءات لبناء الثقة... إلخ. ويتصل بهذه المقاربة المبادرة المصرية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط؛ إدراكًا لمخاطر انفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة نووية، تدفع أطرافًا أخرى إلى محاولة الحصول على القدرات نفسها تحقيقًا للتوازن. وفي الوقت نفسه، تدرك القاهرة أهمية الحفاظ على قدر من التوازن في مجال الأسلحة التقليدية؛ تعزيزًا للاستقرار، وتفاديًا لسباق تسلح يرفع درجة التوتر، ويعوق جهود التنمية. ومن هذا المنظور يمكن تصور الموقف المصري من قفزات تكنولوجيا السلاح، الذي تحصل عليه إسرائيل (مثلًا: الطائرات إف ٣٥، أو الغواصات الألمانية من طراز دولفين – ٢)، والذي يتجاوز احتياجات الأمن الإسرائيلي؛ بما يشير إلى سيناريو توفير تفوق إسرائيلي كاسح على نطاق إقليمي واسع، وبما قد يدفع أطرافًا أخرى (إيران مثلًا) إلى محاولة معادلة القدرات الإسرائيلية وتحييدها عبر برامج التسليح، أو عبر التحالف مع أطراف أخرى من الدول والفاعلين من غير الدول؛ وبما يزيد من حالة الاضطراب والتوتر في الإقليم.

٤- **سباق السلاح واختلال موازينه:** عند تأمل الميزان العسكري بين الأطراف الرئيسية في المنطقة، تبدو التفاوتات الكمية والكيفية فيما بينها؛ نتيجة لاختلاف الإمكانيات وأنماط التحالفات الدولية التي تستند إليها. ومع انخراط هذه الأطراف في سباق للتسلح، وذلك ينعكس في ارتفاع المخصصات الدفاعية، وارتفاع نسبة ما تستورده دول المنطقة من السلاح، في المؤشرات العالمية التي تتبع هذه التجارة، مع تقدم ترتيب عدد من دول المنطقة في جدول أكثر الدول إنفاقًا على السلاح في العالم. وتسهم هذه العناصر في إذكاء حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة؛ حيث تزيد من الشعور بعدم الأمان والتهديد المحتمل من أطراف مجاورة أو أطراف تملك مزايا من حيث حجم التسليح، أو نوعياته، أو مدى التأييد الدولي المتاح لاستخدامه، أو نوعية الدعم الفني الذي يمكن أن تحصل عليه دولة ما في حالة استخدامها للسلاح. وتتعقد تأثيرات هذا العامل في غياب اتفاقيات لتحديد حجم السلاح أو نوعياته، ووجود ثغرات في عضوية دول المنطقة في الأدوات والآليات الدولية

لنزع السلاح، والحد من انتشاره، ومع وجود العديد من النزاعات المسلحة في المنطقة، بعضها طال أمده، وتعقدت جذوره ودوافعه، وتعددت أطرافه، بل امتدت المساحة التي تشغلها هذه النزاعات. وعلى الرغم من أن التاريخ يعد حافلًا بمحاولات الحد من التسليح، فإنها لاقت إما عدم التفعيل أو التجميد. وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى تجربة ACRS التي لا تزال مرجعية مهمة، سواء بسبب الخطوات التحضيرية التي شملت تقديم «وجهة النظر الوطنية حول الأهداف بعيدة المدى المتعلقة بالحد من السلاح والأمن الإقليمي»، أو ما جرى من استعراض للاتفاقيات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل كخطوة نحو الانضمام إليها (مثل معاهدات الأسلحة البيولوجية، والأسلحة الكيمياوية، وعدم الانتشار النووي، وحظر التجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف)؛ بالإضافة إلى المناقشات التي جرت حول إجراءات بناء الثقة، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط، وإقامة «مراكز للأمن الإقليمي» في عدد من دول المنطقة؛ مع ملاحظة صدور بيان شامل عن مجموعة العمل عام ١٩٩٥. ومع ذلك تبقى العديد من الإحباطات والتعقيدات في مسيرة الحد من السلاح في الشرق الأوسط؛ بما في ذلك تعنت إسرائيل في الاستجابة لجهود إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم الولايات المتحدة للموقف الإسرائيلي، وانفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة نووية، ورفضها الانضمام إلى معاهدة الحظر، وتعقد المسألة بسبب اتفاق ٥+١ الخاص بالقدرات النووية الإيرانية، وسباق الصواريخ الباليستية (وخاصة المتوسطة المدى). ويضيف البعض عوامل تتصل بالقدرات النووية والباليستية المتوافرة لدى الهند وباكستان باعتبارها تؤثر في أمن عدد من دول المنطقة.

٥- **تعدد وتمدد مسارح العمليات**: تواجه مصر تحديًا مهمًّا يضغط على مواردها، ألا وهو انتشار مصالحها الحيوية في اتجاهات جغرافية مختلفة؛ بمعنى تعدد مسارح العمليات التي تتطلب دورًا حركيًّا، سواء استدعى ذلك المتابعة والتخطيط والعمل الدبلوماسي، أو احتاج الأمر إلى دور عسكري وإقامة تحالفات وتآلفات، أو تطور إلى ما هو أبعد من ذلك. ويمكن توضيح أمثلة محددة على ذلك:

أ- **مسرح البحر الأحمر**: تمتد المنطقة لمسافة ٢,٠٠٠ كيلو متر من الشمال إلى الجنوب مع تراوح عرضها من ٢٩ كم إلى ٣٠٠ كم، حيث تمر بها ٢٠٪ من تجارة العالم بمعدل حوالي ١٧ ألف سفينة سنويًّا، تحمل ٨٢٠ مليون طن، بقيمة حوالي ٧٠٠ مليار دولار، تشمل ٤,٨ ملايين برميل نفط يوميًّا، و٣٠٪ من الغاز المسيل للعالم. ويرتبط بذلك دخل مصر من قناة السويس الذي

يبلغ حوالي ٥,٥ مليارات دولار سنويًّا. ورغم موجة الحديث عن البحر الأحمر بوصفه «بحيرة عربية» في سبعينيات القرن الماضي، فإن الواقع هو تدويل المنطقة عبر تواجد قواعد لعدة دول (الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، واليابان، وتركيا، والإمارات)؛ بالإضافة إلى التواجد العسكري عبر القوة البحرية المشتركة Combined Task Force 150 (CTF 150)، والتي تضم ٢٥ دولة، بالإضافة إلى تواجد وتحركات ومناورات تجريها دول محددة أحيانًا بالاشتراك مع أطراف من المنطقة. وتتعقد الصورة بسبب تعدد النزاعات داخل دول هذه المنطقة وفيما بينها (مثلًا الأوضاع في اليمن، والصومال، والسودان، والنزاع العربي الإسرائيلي... إلخ)، مع ما تسببه من انجذاب لدول إقليمية وأطراف دولية لمساندة هذا الطرف أو ذاك، أو التدخل المباشر لحماية مصالحها. ويصاحب كل ذلك أشكال جديدة من التدويل سواء في أدوار الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي عبر قوات حفظ السلام، أو المبعوثين الساعين للوساطة، أو عبر طرح مشاريع لتسوية النزاعات، أو تقديم مشاريع كبرى كمبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تتضمن البحر الأحمر كجزء من «طريق الحرير البحري». ولا شك أن لمصر مصالح مباشرة في هذا المسرح، وذلك من ناحية الحفاظ على حرية المرور، والأمن، والحد من التنافس والتدخل الدولي، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، وبناء قدر من التوافق والتنسيق بين الأطراف العربية مع الحفاظ على حسن العلاقات مع الأطراف الإفريقية والدولية. وقد انعكس ذلك مؤخرًا في الإعلان عن «قيادة الأسطول الجنوبي»، وفي دعوة القاهرة عددًا من الدول العربية والإفريقية المتشاطئة للبحر الأحمر إلى اجتماع في ديسمبر ٢٠١٧ للتباحث في «إطار عربي إفريقي للتعاون»؛ مع ملاحظة تأخر اجتماع المتابعة لهذه المجموعة، والذي كان يتوقع أن يعقد في ربيع العام الحالي.

ب- **مسرح شرق المتوسط**: وهو موضوع اهتمام جديد بدافع اكتشافات الطاقة العملاقة، وتعدد النزاعات المعقدة في الدول المتشاطئة، وتفرعها، مع تصاعد دور الدول الشرق أوسطية، وتواجد القوى الكبرى عبر قواعد عسكرية وأساطيل، ووجود شد وجذب حول البرامج النووية في المنطقة (الإسرائيلية والإيرانية)، ومعها باقي أسلحة الدمار الشامل؛ بالإضافة إلى كون المنطقة جزءًا عضويًّا من الممر البحري العابر للبحر الأحمر وقناة السويس من أوروبا وإليها؛ بما يتداعى عن ذلك من حركة للهجرة غير النظامية من الجنوب والشرق إلى الشمال.

وفي هذا الإطار تتبلور المهام الرئيسية لقيادة الأسطول الشمالي لمصر من ناحية تأمين منصات الغاز ومسارات نقله، وحراسة المنطقة الاقتصادية، وتأمين حركة البضائع العالمية، والإسهام في المجهود الحربي الموجه ضد المجموعات الإرهابية في سيناء، واعتراض أعمال الهجرة غير النظامية، وتهريب البشر.

ت- **الأوضاع في ليبيا ومسرح الصحراء الغربية**: مع انهيار نظام القذافي، وانتقال ليبيا إلى حالة من الفوضى منذ عام ٢٠١١، فإن مصر تعاني من تداعيات هذه الأوضاع، سواء من ناحية وجود منافذ للجماعات المتطرفة والأسلحة المهربة عبر الصحراء الغربية، أو من حيث الفراغ الأمني في ليبيا، الذي جذب العديد من الأطراف الدولية للتدخل المباشر عسكريًّا ودبلوماسيًّا للتأثير في توجهات حل الأزمة؛ بالإضافة إلى تأثير استمرار الأزمة في الاقتصاد المصري بتفاعلاته مع السوق الليبية. وعلى مستوًى آخر، فإن استمرار الأزمة الليبية يسهم في تفاقم الخلل الإقليمي، ويعطل فرص العمل العربي والإفريقي المشترك. ويلاحظ أن مصر تعرضت خلال السنوات السبعة الماضية لتحديات أمنية على المحور الغربي أخذت أشكالًا مختلفة، بما في ذلك تسلل الإرهابيين عبر الصحراء وقيامهم بأعمال عدوانية ضد قوات مصرية أو مدنيين، أو القيام بخطف وإعدام مصريين مقيمين في ليبيا، أو تهريب الأفراد والأسلحة ووسائل النقل عبر الصحراء إلى داخل الأراضي المصرية بل إلى سيناء.

وكان تعامل مصر مع الأوضاع في ليبيا عقب عام ٢٠١١ يشمل عدة خطوط:

- العمل الدبلوماسي مع الأطراف الليبية، سواء سعيًا إلى توافق يجمعها، أو لبلورة مواقف بعض القبائل والجماعات، أو للمشاركة في الجهود الدولية للأمم المتحدة أو لأطراف أخرى، خاصة فرنسا وإيطاليا، «وآلية دول الجوار العربي».
- تعزيز البنيان العسكري المصري في الصحراء الغربية، سواء عبر توسيع قواعد عسكرية في الصحراء الغربية (قاعدتي محمد نجيب وسيدي براني، اللتين افتتحتا في يوليو ٢٠١٧)، أو عبر المناورات المتتالية مع أطراف دولية، أو عبر تعزيز عمليات المراقبة الجوية والبرية.
- دعم موقف المشير خليفة حفتر عبر المعونات المباشرة، والمساندة الدبلوماسية، وتعزيز علاقاته بأطراف دولية (روسيا مثلًا).
- بلورة تحالف عسكري مصري إماراتي، يقوم بتوجيه ضربات للجماعات الإرهابية العاملة داخل ليبيا.

- توجيه ضربات جوية لمراكز تواجد الجماعات الإرهابية داخل ليبيا، وعلى مسارات تحركهم شرقًا.

٦- **التهديدات غير التقليدية**: أصبحت التهديدات غير التقليدية جزءًا أصيلًا من قضايا الأمن القومي في العصر الحالي؛ ويدخل في ذلك أمن المعلومات، والمياه، والجريمة المنظمة، والجريمة العابرة للحدود، وتغير المناخ، والأوبئة، وعمليات الإغاثة، وأوضاع البيئة، والقرصنة، وزيادة السكان، والمخدرات، والأمن الغذائي، والطاقة، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، والفقر... إلخ.

وبالرغم من أن المجال لا يتسع لتناول كل هذه القضايا وغيرها في الحالة المصرية، يمكن القول إن مصر تواجه تحديات كبرى في مجال التهديدات غير التقليدية. وتكفي الإشارة إلى تحدي الزيادة السكانية التي تهدد بوصول عدد السكان إلى ١٥١ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠، مع انعكاسات ذلك على حجم ظاهرة البطالة، والاحتياجات التعليمية والصحية؛ مع ملاحظة زيادة عدد الفقراء (أي الواقعين تحت خط الفقر)، رغم تراجع نسبة الفقر.

ولا يكاد المرء يقترب من أي من عناصر التهديدات غير التقليدية حتى تصيبه الدهشة مع حجم التحدي الذي يواجه مصر في السنوات القادمة. فحصة الفرد من المياه جد متواضعة اليوم (٦٥٠ مترًا مربعًا سنويًّا) مقابل المقرر عالميًّا (ألف متر مربع)، فما بالك إن زاد السكان بمقدار ٥٠٪ خلال الثلاثين سنة القادمة، ويهبط نصيب الفرد إلى ٤٠٠ متر مربع سنويًّا، أي ٤٠٪ من المعدل المستهدف عالميًّا، وإن كانت بعض الدول - مثل الأردن - تقع الآن تحت هذه الحدود بكثير (١٣٥ مترًا مربعًا للفرد سنويًّا). والواقع أن الإقليم العربي كله يعاني بشدة من شح المياه، ووجود مصادرها، منبع الأنهار في معظم الحالات في دول مجاورة؛ مما يضيف بعدًا سياسيًّا يؤثر في أمن المياه، وهو عنصر له تداعياته على الأوضاع الداخلية في العديد من دول المنطقة، كما أنه ينعكس على العلاقات بين دول المنطقة.

ولا تقل قضية الأمن الغذائي أهمية أو تعقيدًا عما سبق، حيث تعتمد مصر على استيراد حوالي ٦٠٪ من احتياجاتها الغذائية؛ بل ٧٠٪ من احتياجاتها من القمح والفول، وحيث تتصدر مصر قائمة الدول المستوردة للقمح بواقع حوالي ١٢ مليون طن سنويًّا، كما تستورد أكثر من ٣٠٪ من احتياجاتها من السكر، و٦٠٪ من احتياجاتها من اللحوم، وجميع احتياجاتها من الزيت، والعدس والذرة. هنا أيضًا، فإن التحدي الذي يواجه مصر، يعاني منه العالم العربي بأسره؛ مما ينعكس على مدى الاستقرار والاستقلالية في الإقليم.

ثانيًا: الاستراتيجية المصرية لمواجهة التهديدات الإقليمية

عند بحث التحديات الأمنية التي تواجه مصر، فإنه يبدو، ومن الوهلة الأولى مباشرة، أنها متعددة إلى درجة كبيرة، كما أنها تتسم بالتعقيد؛ بمعنى عدم وجود حلول سريعة أو بسيطة لكل منها؛ بالإضافة إلى وجود قدر من التشابك بين مسببات ومحركات هذه التهديدات، وبين الأساليب (الاستراتيجيات) المتوافرة لمواجهتها أيضًا. ويمكن مقاربة هذه الصورة المركبة من خلال مجموعتين من التوصيات أو الأفكار: أولاهما تتعلق بالمنهاج أو الأسلوب، وثانيتهما تركز على مجموعة من خطوط الحركة الموضوعية.

فمن الناحية المنهجية، يمكن تصور أن التغيرات العميقة على المسرح الإقليمي، والسمات الجديدة التي تكتنفه، تحتاج إلى قراءة تحليلية جديدة، ومفاهيم مستحدثة، ومقاربات مبتكرة. ولا شك أن منطقة الشرق الأوسط تتسم بصفات خاصة، تزيد من صعوبة عملية التخطيط الاستراتيجي، والتي تتطلب إجراء تحليلات «رباعية» SWOT تشمل عناصر القوة، والضعف، والفرص، والتحديات. وتبدو أهمية مثل هذه الدراسات بوصفها خطوة نحو ترتيب الأولويات والأهداف، خاصة في النطاق الإقليمي. وهي عملية تتضمن إعطاء كل قضية أو تحدٍّ أوزانًا مختلفة؛ وذلك على أساس معايير موضوعية. ويمكن تصور مجموعة المعايير أو الأسئلة التي تطرح في هذه العملية على أنها تشمل تحديد مدى خطورة التهديد، من حيث وزن المصالح أو الموارد أو القيم موضع التهديد، كما يمكن الانطلاق من زاوية حجم الموارد المتاحة لمواجهة التهديدات؛ مع وضع تقدير مستقبلي (توقع) للمدى الزمني الذي سوف يستغرقه ظهور التهديد، وإجراء تحليل مقارن للبدائل المتاحة لمواجهة كل تهديد.

وعملية بلورة الأولويات هذه تتزايد تعقيداتها في ظل ثلاثة اعتبارات إضافية:

١- درجة السيولة العالية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أطلق البعض على حالة الإقليم مصطلح VUCA؛ ليعكس القابلية للاشتعال وغياب اليقين، والتعقيد والغموض، Volatility، Ambiguity، Complexity، Uncertainty. ويساعد هذا الوضع على إضعاف القناعة بفوائد التخطيط الاستراتيجي، وبروز قناعات تفضل تكييف رد الفعل لكل حالة بحالتها، والتصرف بأسلوب براجماتي؛ مع تفضيل عدم الاشتباك أو التورط في مشاكل الإقليم إلا بدرجة محدودة.

٢- يبرز عنصر «الأحداث غير المتوقعة» ليعطي المشهد الإقليمي بعدًا ضبابيًّا يتسم بالمفاجآت ذات الأثر الكبير، التي يصعب، بل يستحيل، التنبؤ بها بالأساليب العلمية، خاصة مع محدودية

الاحتمالات التي يتم دراستها في إطار المقاربات «الواقعية»، أو بسبب تحديد هذه الاحتمالات على أساس الخبرات السابقة. وتتفاعل ظاهرة «البجعة السوداء» مع ما سبق الإشارة إليه من سمات VUCA في الشرق الأوسط لتزيد من صعوبة استشراف المستقبل، وتقلل الحماس لعمليات التخطيط الاستراتيجي، التي لا تبدو قادرة على متابعة التغيرات المتوالية العشوائية على المسرح الإقليمي.

٣- عملية بناء توافق داخل الدولة تجاه أهم التحديات، والأهداف، وتخصيص الموارد المتوافرة لمواجهة هذه الاحتياجات، تحتاج إلى عملية تدبير، تشمل تفعيل مراكز الأبحاث، والإعلام، والمجالس النيابية؛ بالإضافة إلى الأدوار الرسمية لمؤسسات الدولة على مستوى الرئاسة، ومجلس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، ومجلس الدفاع الوطني، ووزارتي الخارجية والدفاع، والمخابرات العامة؛ بما يحقق الاستفادة من الإمكانيات والخبرات المتوافرة داخل وخارج أجهزة الحكم. وذلك عبر حوار ثري ومفتوح يطرح حساب التكاليف لكل البدائل المتاحة، بل يمتد عبر دبلوماسية المسار الثاني، إلى التواصل مع مراكز الأبحاث والفكر في الدول الأخرى.

أما إذا انتقلنا إلى مضمون بعض اتجاهات الحركة المتاحة لمصر لمواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها في الشرق الأوسط، فإنه يمكننا أن نبدأ بتحديد خمسة مسارات أساسية:

١- **تعزيز المكونات الداخلية للأمن القومي المصري**: تبدو الأولويات المصرية الداخلية واضحة إلى حد كبير من حيث القضاء على الإرهاب وخاصة في سيناء، وتحقيق الاستقرار الذي يدعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، مع تقوية البنية الأساسية بما يجذب الاستثمارات الخارجية ويوسع الرقعة السكانية، ومع إجراء إصلاحات عميقة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية؛ بما يقضي على نسب الفقر والأمية والانفجار السكاني، ويحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وبما يعالج فجوة الأمن الغذائي، ويعيد توزيع موارد واستخدامات المياه (بما يتصل بذلك من حركية إقليمية في وادي النيل). وتحقيق هذه المجموعة من الأهداف يقتضي قدراً من «الكمون الاستراتيجي»؛ بهدف إعادة حشد عناصر القوة المصرية التي تبدو مبعثرة بشكل يعطل تحرك مصر الخارجي. وهي ظاهرة موضع شكوى في كتابات العديد من مسئولي الأمن القومي والعلاقات الخارجية السابقين (مثلاً: حافظ إسماعيل، وعمرو موسى، وأحمد أبو الغيط).

٢- **الاستثمار في القوة الناعمة:** تملك مصر ميزة هائلة، تتمثل في دورها التاريخي في الإقليم المحيط بها، الذي تسكنه كتلة سكانية كبيرة ترتبط أجزاؤها بوشائج عميقة، وإن كان هناك اتفاق على تآكل كثير من مكونات قوة مصر الناعمة (إذاعتها، وإنتاجها الأدبي، وفنها، والسينما المصرية، وإعلامها، وجامعاتها، والخطاب السياسي الصادر من القاهرة، ونجومها في كل مجال... إلخ). كما أن كثيرًا من هذه العناصر أصبحت تتوافر لدى دول الإقليم؛ بمعنى أن الميزة النسبية لمصر في مجال القوة الناعمة آخذة في الانحسار بتأثير عوامل ذاتية وأخرى هيكلية تتصل بسنة التطور. إلا أنه من الملاحظ أنه يصعب على دولة واحدة أن تخلف مصر في دورها الإقليمي المركزي. والأرجح أن ظاهرة تعدد مراكز القيادة والتأثير سوف تستمر في الأمد البعيد، بل يبدو أن دوائر التأثير تتجه إلى نوع من التخصص بحيث يكون لإحدى دول المنطقة تأثير غالب في قضية ما (مثلًا: الاقتصاد الإقليمي، أو القوة العسكرية، أو الطاقة)، دون أن ينسحب ذلك إلى قضايا أخرى. وهو ما يعني ضرورة الاتجاه إلى إيجاد تحالفات وتآلفات تجمع بين مراكز التأثير المختلفة مع الحاجة إلى تطوير التنظيم الإقليمي ليحقق هذا الدور.

ويظل لدى مصر فرصة قد لا تتوافر لغيرها، للنهوض بعناصر القوة الناعمة لديها، بما يعزز من وزنها الدولي، ودورها الإقليمي، وبما يضيف إلى فرصها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مصالحها الحيوية؛ مع ملاحظة ارتفاع عائد الاستثمار في هذا المجال، وسرعة ظهور نتائجه.

٣- **تحديث القوة الخشنة:** توجد مؤشرات إلى اتجاه مصر نحو تطوير عدة جوانب من قوتها العسكرية، سواء من ناحية التسليح أو من النواحي التنظيمية والفكرية. وتشير المصادر الدولية - التي ترصد النشاط العسكري المصري كمًّا ونوعًا في مجالات التسليح، والتدريب، والبنية العسكرية والتخطيط... إلخ، بما في ذلك حاملتا الطائرات المسترال، والطائرات رافال، والغواصات الدولفين، ونظام الدفاع الجوي س٣٠٠، وطائرات ميج ٢٩ - إلى وجود رغبة واضحة في تنويع مصادر السلاح. مع وجود اتجاه إلى استحداث خطوات تنظيمية جديدة، مثل الإعلان عن إنشاء قيادتين إحداهما للأسطول الشمالي والأخرى للأسطول الجنوبي، وقاعدتي محمد نجيب وسيدي براني في الصحراء الغربية، والقيادة الموحدة لمنطقة شرق القناة. بالإضافة إلى وجود توجه إلى دعم القدرات المطلوبة لمكافحة الإرهاب، والتي تشمل جمع وتحليل المعلومات، والحركة السريعة، والعمليات الخاصة، والتعامل مع المجتمعات المحلية... إلخ. إلا أن القوة الخشنة لها تحدياتها المستقبلية التي تحتاج إلى الاهتمام، ومنها:

أ- زيادة سرعة تطور تكنولوجيا السلاح بما يختصر العمر الافتراضي لنظم التسليح إلى حدود عشر سنوات. وهو ما يتطلب وضع خطط مستقبلية؛ بمعنى تحديد نظم السلاح التي سوف تحتاج إليها الدولة بعد عدة سنوات. وهي عملية صعبة في ظل تقلبات الإقليم واتجاهات التسليح لدى الأطراف الأخرى المعنية.

ب- الاهتمام بجوانب الأمن السيبراني، حيث لا يكون التهديد في هذا المجال نابعًا فقط من الدول والحكومات، ولكن أيضًا من أطراف من غير الدول، والجماعات الإجرامية، وحركات الاحتجاج السياسي، والمجموعات الإرهابية.

ت- أسلحة المستقبل ستمثل عنصر اضطراب وتغير عميق في الفكر الاستراتيجي والتنظيم العسكري؛ حيث تتضمن الانتقال إلى تكنولوجيا «الذكاء الاصطناعي» Artificial Intelligence، بحيث لا يقتصر الأمر على الطائرات بدون طيارين، ولكن أيضًا الغواصات بلا ملاحين، والمدرعات بلا أفراد؛ مع استخدامات عديدة للفضاء وأعماق البحار، وكلها يتطلب تطويرًا في نظم التعليم والتدريب لتمكين جيل جديد من «إدارة الحروب» War Management.

ث- تحتاج مصر إلى قوة عسكرية ذكية، تتميز بقدرات نوعية متطورة من حيث المرونة، وسرعة الاستجابة. والتلاؤم مع الاحتياجات الجديدة على مسارح العمليات المتعددة المطلوب الأداء فيها. وهي مسألة يدور حولها الحوار في دول عدة، حيث تتم المفاضلة بين مقاربات تحبذ نظم السلاح باهظة الكلفة واسعة التأثير، مقابل الوحدات الصغيرة التي تتسم بالمرونة والرخص.

٤- **أنماط التحالفات:** حاولت مصر على المستوى الإقليمي تكوين تحالفات عربية، سواء في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها، حيث جربت الدفع بفكرة «القوة العربية المشتركة» في عام ٢٠١٥، لترجمة توجهها العقائدي إلى الواقع العملي، إلا أن ذلك لم يلقَ حماسًا من جانب دول عربية أخرى. وبالتوازي مع هذه المحاولة، توجد سوابق في الإقليم من حيث تكوين تحالف دولي لمواجهة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، وتحالف عربي للتدخل في اليمن، ومقترح إرسال قوات عربية لسوريا؛ بالإضافة إلى مقترح «ناتو عربي» الذي تطرحه الإدارة الأمريكية. وفي هذا السياق، فإن القاهرة تحتاج إلى دراسة البدائل المتاحة، خاصة في سياق التفاهمات

المصرية السعودية، التي تسعى إلى إعادة الاستقرار للإقليم؛ مع الأخذ في الاعتبار أن المنطقة والعالم قد شهدا تحولات عميقة، وأن بديل «العمل المنفرد» لا يبدو واقعيًّا أو مؤثرًا، خاصة في المدين المتوسط والطويل. ويبقى أمام مصر تحدي إعادة صياغة تحالف إقليمي مؤثر دون الانحياز إلى أحد الأطراف الدولية (وقد يكون النموذج الهندي الحالي موضع دراسة في هذا السياق).

٥- **نحو مقاربة إقليمية جديدة:** تواجه الدول العربية تحديًا يتمثل في عدم وجود آليات مؤثرة لمعالجة قضايا الإقليم الأمنية، وخاصة لاستيعاب دول المنطقة الشرق أوسطية، أو القيام بمهام الدبلوماسية الوقائية، وعمليات حفظ السلام، وغيرها من وظائف التنظيمات الإقليمية المتطورة. ورغم تعدد الأطروحات، من أول إيجاد آلية للتعامل مع دول الجوار (رابطة الجوار العربي) إلى بناء منظمة تشبه منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE، أو تكوين تجمع جديد لشرق المتوسط، فيبدو أن ظروف المنطقة قد لا تكون جاهزة لمثل هذا التوجه؛ حيث لا تزال القضية الفلسطينية بلا حل عادل ومرضٍ؛ مع تعاظم حجم الخلاف السعودي الإيراني، ووجود مساحات خلاف مستمرة بين تركيا وعدد من الأطراف العربية. وهو ما يرجح تأجيل عملية التنسيق بين الأطراف العربية والشرق أوسطية، وإن كانت توجد حاجة إلى دراسة البدائل وإجراء حوارات المسار الثاني لبلورة الأفكار. ولعل الخطوة المتاحة هي تطوير ودعم جامعة الدول العربية، كخطوة نحو تعزيز القدرات العربية على الحوار والتنسيق مع دول الجوار غير العربية.

من مجمل ما تم عرضه وتحليله من صورة للمسرح الإقليمي من حيث الفرص والتحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه مصر، والتي تطلبت قراءة موضوعية خاصة مع لحظات التحول التاريخية من حيث تبديل أهداف وأدوار القوى الكبرى، وصعود بعض الأطراف، واتجاه أطراف أخرى للانفصال؛ مع ظهور تحالفات جديدة تعكس توازنات ومتغيرات سريعة الحركة، واستعراض لأهم الحلول لمواجهة تلك التحديات سواء من الناحية الفكرية أو التنظيمية – فإن الأمر يقتضي التعاون بين جميع المؤسسات المنوط بها بحث قضايا الأمن القومي. وذلك بمشاركة المجتمع المدني، مع ضرورة أن يمتد الحوار لأطراف إقليمية ودولية عبر اللقاءات غير الرسمية؛ على أمل أن يفتح الحوار آفاقًا جديدة وفرصًا واعدة.

مصر والقوة الناعمة

الدكتور عبد المنعم سعيد، والدكتور محمد كمال

كثر الحديث خلال الفترة الأخيرة عن أهمية حشد وتعبئة كل القوى والموارد المصرية بحيث يتم توظيفها في اتجاه رفعة ومكانة مصر والمصريين. ومن بين هذه القوى والموارد تحديدًا، كانت «القوة الناعمة» تتردد كثيرًا باعتبارها واحدًا من الأرصدة المصرية الهامة، التي كان لها أهمية خاصة وضعتها في مقدمة الدول العربية والشرق أوسطية بل العالم النامي كله خلال القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين. تردد أيضًا أنه ضمن ما تراجع من عناصر القوة المصرية خلال العقود الأخيرة، كان من قوة ناعمة مصرية أصابه ما أصاب قوًى أخرى من رخاوة وتراجع. ولحسن الحظ أن المجلس المصري للشئون الخارجية تنبه إلى أهمية الموضوع، ومن ثم عقد ندوة عنه يوم الأحد ١٤ مايو ٢٠١٧، أعد ورقتها الأساسية السفير محمد أنيس، وافتتحها السفير منير زهران، وكلف فيها الدكتور عبد المنعم سعيد؛ رئيس مجلس إدارة المصري اليوم، والدكتور محمد كمال؛ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، بإلقاء محاضرتين عن الموضوع، تحددان كيفية الاقتراب من الموضوع كمصطلح نستخدمه، وكمنهج للتعامل مع قضايا مصر المعاصرة أيضًا. وما يلي هو عرض مركب للمحاضرتين معًا؛ تعميمًا للفائدة، ومساهمة في الحوار العام.

مقدمة

من الناحية الأكاديمية، فإن مفهوم «القوة الناعمة» يقع في مجال دراسة العلاقات الدولية ودور القوة وأدواتها، وتوازن القوى فيها. والقوة هنا تعني القدرة على التأثير، وتحويل ما لا يتحول وحده إلا باستخدام أداة أو أدوات من أجل حدوث التغيير. فالنار يمكنها أن تجعل الصلب سائلًا، والضغط يمكنه أن يحول الغاز إلى سائل. وبين البشر، فإن القوة تعني التأثير في إنسان، أو دولة، لاتخاذ مواقف أو تقديم تنازلات، لم يكن لهما القيام بها بدون هذا التأثير. والقوة هنا تعبير عن طاقة مستخدمة من ناحية، وهي أيضًا من ناحية أخرى طاقة نسبية مقارنة بما هو موجود في الطرف المراد التأثير فيه؛ وكل ذلك يعرف بأنه توازن القوى.

ورغم أن «القوة» يمكنها التأثير وحدها بالوجود فقط أحيانًا، فإن استخدامها يتطلب قدرًا من المهارة. وإدارة القوة هنا هي «السياسة» بعينها التي يقوم بها القادة أو من بيدهم إدارة مصالح الدولة. فهي مرتبطة بالدولة إذن، وهي التي لديها احتكار الاستخدام الشرعي للقوة. لاحظ هنا ضرورة التمييز، بين «القوة Power»، و«القوة Force». فاللغة العربية تجعلهما شيئًا واحدًا، في حين هما في الواقع مختلفان. فالأولى تمثل أدوات ومصادر متعددة بما فيها الإقناع والترغيب والترهيب، والثانية تمثل أداة ومصدرًا وحيدًا وهو القوة العسكرية أو ما يماثلها من أدوات تقوم على العقاب والمكافأة، أو المنح والمنع. هذه الأدوات تشمل الدبلوماسية، والقدرات الاقتصادية، واستخدام السلاح.

القوة الناعمة Soft Power تقع هنا كأداة من أدوات التأثير، وللتمييز بينها وبين القوة الصلبة أو الخشنة التي قد تتضمن استخدام القوة العسكرية أو أي وسيلة من وسائل القهر أو الإكراه Coercion الدبلوماسي أو الاقتصادي. وهنا في هذه المقدمة، ربما يكون ضروريًّا التأكيد على أن أحدًا ممن استخدموا مفهوم القوة الناعمة تصور لها أن تكون بديلًا كاملًا للقوة الصلبة. فالقوة العسكرية هي في النهاية القوة الحاكمة في توازنات القوى، كما أنها الفيصل ساعة الاحتكام إلى المواجهة الكبرى.

تاريخ المفهوم

مفهوم القوة الناعمة مسجل باسم عالم العلاقات الدولية الشهير «جوزيف ناي» في مقال له نشر عام ١٩٩٠، في دورية السياسة الخارجية، عنوانه «القوة الناعمة» أو "Soft Power". في هذا المقال تتبع أصل المفهوم وأعاده إلى التغيرات البنيوية في العلاقات الدولية مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي. فمن عالم يقوم على «فاعل» شبه وحيد هو «الدولة»، ومن بين دول كثيرة في العالم، فإن حفنة صغيرة منها هي وحدها التي لديها القدرة على التأثير؛ والتفاعلات بينها هي التي تحدد مصير النظام «الدولي» كله. فإن العالم الآن بات متعدد الفاعلين؛ ومنهم الفاعلون من غير الدولة، والفاعلون العابرون لحدودها، بداية من المنظمات الإرهابية إلى الشركات متعددة الجنسية.

ولكن «ناي» في المقال نفسه رجع بالمفهوم إلى كتابه مع روبرت كوهين "Power and Interdependence"، والذي صدر عام ١٩٧٧، وحتى عندما ذكر هنري كيسنجر في خطاب له عام ١٩٧٥: «إننا ندخل الآن عصرًا جديدًا. الأنماط الدولية القديمة تنهار... والعالم أصبح قائمًا على اعتماد متبادل في الاقتصاد، وفي الاتصالات، وفي الطموحات الإنسانية»، فإنه كان يبدأ فهمًا جديدًا للعلاقات الدولية.

لاحظ هنا أن هذه البداية مضى عليها أكثر من أربعة عقود، ولم يكن العالم ساعتها يعرف شيئًا عن المخترعات الحديثة للكمبيوتر الشخصي، أو الآي باد، أو جوجل أو شركات مثل مايكروسوفت أو أبل. ولكن البدايات كان ظاهرًا فيها أن الاستخدام الخشن للقوة ربما لا يتناسب مع نوعيات جديدة من التفاعلات التي جعلت الحرب مستحيلة بين الولايات المتحدة وكندا، وفرنسا، وألمانيا، على سبيل المثال، حتى بين روسيا وأمريكا بسبب الطبيعة التدميرية للسلاح النووي؛ والظهور المتواتر لتفاعلات يمكن فيها لجميع الأطراف المتفاعلة أن تخرج فائزة. باختصار لم تعد القوة، بفعل تحولات العلاقات الدولية، واقعة في إطار القاعدة Zero-sum Game، إذا كسب فيها طرف خسر الطرف الآخر؛ وإنما وبكثرة واقعة في إطار القاعدة المضادة None Zero-sum Game أو Win-win Situations.

الحقيقة الكبرى رغم كل ذلك أن مفهوم القوة الناعمة لم يكن ليظهر كما نستخدمه اليوم لولا التغيرات الجوهرية التي جرت في النظام الدولي، وتحوله بقوة إلى نظام عالمي يتصف أساسًا – صدق أو لا تصدق – بالرخاء النسبي مقارنة بمراحل أخرى في التاريخ. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، فإن الثورة الصناعية الثالثة حققت قفزات كبرى في ثروة البلدان المتقدمة، ولكن الدول الفقيرة أيضًا تغيرت بشكل رئيسي حينما خرج أكثر من مليار نسمة من دائرة الفقر المدقع. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، فإن ستين دولة حققت انخفاضًا في عدد الفقراء رغم استمرار الزيادة في عدد سكانها. وصاحب هذه التطورات انخفاض حاد في نسبة وفيات الأطفال، ودخول ملايين الفتيات إلى المدارس، وتخفيض دورات الجوع إلى النصف في البلدان التي كانت تشهده بصورة مستمرة، وتراجعت وفيات الملاريا إلى النصف، حتى حوادث الحروب؛ وبالرغم من كل ما يجري في الشرق الأوسط، تراجعت هي الأخرى إلى النصف. وفي عام ١٩٨٣، كان هناك ١٧ دولة فقط من بين ١٠٩ دول نامية يصدق عليها أنها ديمقراطية، وفي عام ٢٠١٣، صار هذا العدد ٥٦. هذا التقدم غير المسبوق تاريخيًّا يتعدى تأثيرات حالتي الصين والهند، بل بات يمس مئات الملايين من الناس في الدول النامية من منغوليا إلى موزمبيق، ومن بنجلاديش إلى البرازيل، ومن إندونيسيا إلى بوركينا فاسو.

النتيجة الكلية لكل ذلك أن استخدامات القوة الصلبة والخشنة باتت مكلفة للغاية، ليس فقط ماليًّا أو باعتبارات أعداد الضحايا والمصابين؛ وإنما أيضًا بسبب نتائجها الأخلاقية. وفي كل الصراعات الأخيرة في الشرق الأوسط وخارجه، فإن كل حسابات توازنات القوة الصلبة كانت تحسم هذه الحروب بسرعة أكبر بكثير مما هو حادث، ولكن الحرص على المدنيين جعل تحرير دولة الخلافة الإسلامية يستغرق ثلاث سنوات.

القوة الناعمة Soft Power

القوة الناعمة هي القوة التي تجعل الطرف المستخدم لها جذابًا لأطراف دولية أخرى بحيث يحدث التأثير المطلوب دون الاستخدام المقصود لهذه القوة. القوة الناعمة تجعل الأطراف الأخرى تريد ما تريده، وترغب فيما ترغب فيه. هي قوة ذات تأثير ينبع من الاحتواء Co-optation والتماهي في المصالح، والتعريف المتماثل للمواقف السياسية المتغيرة. ومحتوى هذه القوة هو توافر مجموعة من الأدوات تبدأ بالشرعية (أن الدولة من حقها أن تكون قائدة على سبيل المثال بسبب الحجم الجغرافي أو السكاني، أو الثروة الاقتصادية، أو النظام السياسي، أو التاريخ الحضاري)، والمشروعية التي تخلق الثقة في أن قيادة هذه الدولة لديها من المهارة والقدرة التي تجعلها تحقق مصالح الأطراف المتفاعلة معها انطلاقًا من أيديولوجيات نافذة مثل الشيوعية أو الليبرالية. وبعد ذلك تأتي الثقافة بأشكالها المتنوعة سواء جاءت من التاريخ أو من المستقبل (الثقافة العلمية على سبيل المثال التي تحض على الاستكشاف سواء للفضاء، أو المحيطات، أو الخلية، أو الكون)، أو جاءت هذه الثقافة من الفنون والآداب، أو جاءت من تنظيمات مدنية عابرة للحدود، من أول الشركات متعددة الجنسية إلى الجمعيات الأهلية، مرورًا بالمعلومات والإعلام.

هذا المحتوى الناعم للقوة ربما هو الذي أعطى الولايات المتحدة المكانة التي حصلت عليها في النظام الدولي. ففضلًا عما لديها من قوة صلبة، فإن قوتها الناعمة غير محدودة، وهي التي تميزها عن القوى المنافسة مثل الصين واليابان وروسيا والهند، التي لا تكتسب لغاتها وثقافتها صفات عالمية.

هنا لا بد أن يكون مفهومًا أن القوة الناعمة ليست بديلًا من القوة الخشنة (استخدام القوة العسكرية وأدوات العقاب الاقتصادي)، ولكن مع القيود التي تتزايد على استخدام القوة الخشنة في العلاقات الدولية، اتسع المجال لاستخدام القوة الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. ومن الثابت أن امتلاك واستخدام القوة الناعمة لم يعد حكرًا على الدول المتقدمة والغنية، بل إن الهيكل الدولي للقوة الناعمة يتسم بالانتشار والتعددية. وساعدت ثورة الاتصالات والثورة الرقمية على تحقيق ذلك. بناء القوة الناعمة للدول هو عمل متعدد الأطراف لا تشارك فيه المؤسسات الرسمية فقط، بل هناك دور كبير للقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمبادرات الفردية.

القوة الناعمة بحكم التعريف تعني استخدام الجاذبية والإقناع لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة. أي إن هدفها وجمهورها في الخارج وليس الداخل؛ ومع ذلك، فإن بناءها يعتمد بالأساس على الدخل، أي ما تملكه الدولة من أدوات ومصادر للقوة الناعمة. ومصادر القوة الناعمة لا تتعلق فقط بالثقافة مثل الأدب

والمسرح والفن والتلفزيون والسينما والموسيقى، ولكن جوزيف ناي (صاحب تعبير القوة الناعمة) يضيف إلى الثقافة مؤشرين آخرين. يطلق على الأول تعبير «القيم السياسية»، ويقصد به القوانين والمؤسسات والممارسات التي تحكم الدولة وتؤثر في الانطباع الدولي عنها ومدى جاذبيتها في الخارج. والمؤشر الثاني يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة وأهداف حركتها في الخارج، وهل هي قوة للخير أو للشر على الساحة الدولية.

وقد تطورت مؤشرات القوة الناعمة في السنوات الأخيرة، ومنذ عام ٢٠١٥، أصبح هناك تقرير دولي يقيس القوة الناعمة للدول، ويصنف أهم ثلاثين دولة في هذا المجال. وقد استخدم هذا التقرير ٧٥ مؤشرًا في ستة مجالات مختلفة: هي الثقافة (مثل عدد السياح الأجانب، وحجم الصادرات الثقافية، وحجم سوق الموسيقى المحلية في الخارج، والأفلام المعروضة في مهرجانات دولية، ومدى متابعة الدوري المحلي بالخارج وترتيب الفيفا، وجودة شركة الطيران الوطنية... إلخ)؛ والتعليم (الترتيب الدولي للجامعات المحلية، وعدد الطلاب الأجانب، والنشر العلمي الدولي ... إلخ)؛ والنشاط الدبلوماسي (عدد السفارات والمكاتب الثقافية والإعلامية بالخارج، والتمثيل الأجنبي بالدولة، والعضوية والنشاط بالمنظمات الدولية... إلخ)؛ والإنترنت (أعداد المتابعين بالخارج لصفحات مسئولي الدولة على الإنترنت، وخدمات الحكومة الإلكترونية، وسعة وسرعة الإنترنت المتاحة للمواطنين... إلخ)؛ وإدارة الدولة (ترتيب الدولة في عدد من التقارير الدولية، مثل تقارير التنمية البشرية والحوكمة، والثقة في الحكومة، وحرية الصحافة، والمساواة بين الجنسين، وعدد مراكز التفكير في الدولة...)؛ والاقتصاد (ترتيب الدولة في التقارير الدولية، مثل التنافسية وسهولة أداء الأعمال والابتكار، والحرية الاقتصادية، وحجم الاستثمارات الأجنبية... إلخ). ويضاف إلى ما سبق نتائج استطلاع للرأي العام يجرى في عدد من الدول حول الانطباع عن دور الدولة في العالم، وجاذبيتها كمكان للزيارة والدراسة والعمل، ومساهمتها في الثقافة العالمية وترحيبها بالزوار... إلخ.

ويتضح من كل ذلك أن قوة الدولة الناعمة ليست فقط انعكاسًا لما تملكه من أدوات ثقافية وإعلامية، ولكنها انعكاس للقوة الشاملة للدولة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وأن ترتيب الدولة في مؤشرات عالمية مثل التنافسية الاقتصادية وسهولة أداء الأعمال ومؤشرات الابتكار والشفافية والحوكمة، يساهم بشكل أساسي في مكانتها كقوة ناعمة، والنظر إليها من دول وشعوب العالم الأخرى كنموذج له جاذبيته للآخرين.

وفي الحقيقة لا توجد دولة في العالم تحتل المرتبة الأولى في كل المؤشرات السابقة، ولكن كل دولة تضع لنفسها أولويات وتركز على مزاياها النسبية. فبريطانيا استمدت قوتها الناعمة من تطوير جامعاتها، وشعبية

الدوري الإنجليزي في العالم، ودور عدد من منظمات المجتمع المدني الإنجليزية في العالم مثل أوكسفام، ومنظمة العفو الدولية. وركزت تركيا على الترويج لفكرة أنها الجسر بين الشرق والغرب، وجذب السياحة، وتطوير مطار إسطنبول وشركة الطيران التركية. واعتمدت ألمانيا – ضمن أشياء أخرى – على نشاطها الدبلوماسي الدولي واستقبال اللاجئين. وركزت الهند على الثورة الرقمية والهنود بالخارج كسفراء لها، بالإضافة إلى نموذجها السياسي. وتميزت سنغافورة بقدرتها على الإدارة السلمية للتعدد العرقي والديني، وكوريا بالاستثمار في التعليم... إلخ.

مصر والقوة الناعمة

على مدى القرنين السابقين استخدمت مصر أشكال القوة كافة، سواء ما كان منها صلبًا أو خشنًا أو ناعمًا. وكانت نتيجة استخدام القوة الصلبة مخيبة للآمال، بل قادت في أوقات كثيرة إلى ردة كبرى في تحقيق أهدافها القومية في التحرر والاستقلال والتقدم، إلى تراجع في مكانتها الإقليمية والدولية. وعندما كانت القوة الصلبة تستخدم مع قوة مصر الناعمة فقط، فإن النتائج كانت مختلفة. فكان «التحديث» الذي جرى خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين هو الذي دفع بمصر إلى مقدمة الصفوف في إقليم الشرق الأوسط، ولقيت مكانة مرموقة في النظام الدولي. وكان لربط الرئيس جمال عبد الناصر مصر بفكرة القومية العربية، مصاحبًا بالإعلام والمعلومات الرسالية، تأثير كبير يدفع دول المنطقة إلى التماهي والقبول بالمواقف والسياسات المصرية وتبنيها.

وللأسف، تراجعت المكانة المصرية كثيرًا، بل القدرات العامة للقوة عامة في مصر أيضًا خلال العقود الستة الماضية، وبشكل خاص منذ هزيمة يونية ١٩٦٧، حينما لم تتآكل الشرعية الثورية المصرية فقط في قيادة المنطقة؛ وإنما أيضًا وصلت مشروعية القيادة السياسية في مصر إلى نهايتها. أصبحت مصر معتمدة على الخارج، تأخذ السلاح من السوفيت، وتأكل من القمح الأمريكي، ولا تستطيع الخلاص من مشاكلها إلا بالمعونات والمنح العربية والأجنبية. ورغم أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ استعادت بعضًا من الثقة في الحالة المصرية، فإن الحرب ذاتها بدأت عملية تزايد عناصر القوة، سواء كانت صلبة أو ناعمة لدى دول المنطقة. ببساطة، صارت العلاقة النسبية في غير صالح مصر بشكل متزايد، وتكرر الأمر بعد ذلك في أعقاب مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت.

مصر الآن تمر بمرحلة صعبة من تاريخها. وهي تحتاج إلى مراجعة كبيرة سواء لعناصر قوتها الصلبة، أو قوتها الناعمة التي تراجعت بسرعة خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت عهد الثورات. وفيما يخص القوة

الناعمة تحديدًا، فإن مصر أمامها الكثير لاستعادة شرعية ومشروعية ومصداقية القيادة في المنطقة. ولا يمكن حدوث ذلك دون عمليات إصلاح كبرى وجذرية، وقبلها شجاعة في مصارحة النفس، ومصارحة الخارج. فعناصر القوة الأساسية صلبة وناعمة لدى مصر ليست قليلة، ولكن إدارتها واستخدامها بشجاعة وحصافة ورشد هي القضية. وربما تكون البداية باستنكار الحال، والاستعداد للتضحية، والإجابة عن الأسئلة الصعبة التي تحدد لمصر عقيدتها السياسية Political Doctrine، وعقيدتها العسكرية Military Doctrine. ومن المدهش أنه لا توجد أي وثيقة مصرية تحدد الأمرين معًا، كما أن وثيقة رؤية مصر ٢٠٣٠ تجاهلتهما. القوة الناعمة تبدأ بالمصداقية والمصارحة مع النفس في السياسة والاقتصاد والأمن، وبعد ذلك تأتي أدوار التاريخ والثقافة والحضارة والإبداع، التي رغم كل شيء، فلا يوجد ما يماثلها في كل دول المنطقة. فكلها تحتاج إلى بعث جديد للحضارات المختلفة التي تعاقبت على مصر، وإلى مصالحة مع الحضارة العالمية المعاصرة، وإلى تجسير للفجوة بيننا وبين المستقبل. كل ذلك يوجد له مخزون ليس قليلًا من القوة الناعمة، وما علينا إلا بعثه والقدرة على إدارته واستخدامه.

وعمليًّا، فإن مصر تحتاج إلى عملية جراحية لكي تعيد تعريف نفسها، أو ما يقال في مجال السوق Rebranding، بحيث تنهل من مواردها الناعمة، وتحدد رسالتها إلى المنطقة والعالم، التي تدور حول فكرتين: البعث، والتقدم. الأولى تحيي ما لدينا من تاريخ متواصل، وحضارات مترابطة؛ أما الثانية، فتتطلع إلى مستقبل شجاع. وفي هذا وذاك، توجد تفاصيل كثيرة، وندوات أكثر، وربما مركز أو عدة مراكز بحثية تعيد النظر فيما نحن فيه، وتتطلع إلى ما هو آتٍ.

ومن الناحية العملية، فإن مصر تملك مخزونًا هائلًا وقدرات كامنة في مجال القوة الناعمة، وتحتاج إلى بلورة رؤية واستراتيجية لتعظيم قدراتها على استخدام هذه القوة لخدمة مصالحنا القومية. ولعل الخطوة الأولى في هذا الصدد قد تكون تشكيل لجنة أو مجلس يضم الأطراف المعنية بالقوة الناعمة من مؤسسات دولة، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وأصحاب خبرة، ورموز ثقافية؛ وتكون مهمتهم وضع رؤية وتحديد سياسات وخطة عمل لتعظيم القوة الناعمة المصرية. وقد أنشأ البرلمان البريطاني لجنة شبيهة منذ عدة سنوات، ساهمت توصياتها في أن تحتل بريطانيا المكانة الأولى في قائمة القوى الناعمة في عام ٢٠١٥، كما شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة «هيئة القوة الناعمة» للقيام بالمهمة نفسها. لذا، فإنه من المهم التفكير في إنشاء إطار مؤسسي لإدارة ملف القوة الناعمة المصرية، وخاصة الدور الثقافي والإعلامي والتعليمي في الخارج. وتجربة المجلس البريطاني تمثل نموذجًا جديرًا بالدراسة. قد يكون من الأولويات أيضًا تكليف إحدى

المؤسسات البحثية بإجراء استطلاع للرأي العام في عدد من الدول العربية حول رؤية شعوبها لمصر، للتعرف بشكل حقيقي عن الانطباع الآن عن مصر، وخاصة بين الأجيال الشابة، والاستفادة من ذلك في بناء استراتيجية القوة الناعمة المصرية، وخاصة أن العالم العربي هو الساحة الأولى لتأثير هذه القوة.

إن قدرتنا على التأثير في دول وشعوب العالم باستخدام القوة الناعمة، تتطلب أن نكون جزءًا من هذا العالم، وأن نبني مؤشرات التقدم الدولية، وأن نسعى إلى تحسين ترتيبنا في المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدد مكانة الدول في عالمنا المعاصر.

الشرق الأوسط: واقع مظلم ومستقبل غامض

السفير خير الدين عبد اللطيف

تتناول هذه الورقة في خطوط عريضة إقليم الشرق الأوسط من ناحية الخصائص والسمات، والمقومات المطلوبة لمصر للاضطلاع بدور في إدارة شئون الإقليم، وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتنتهي الورقة بعدد من الملاحظات الحاكمة مسبوقة بعدد من التساؤلات المهمة التي يمكن الاسترشاد بها في مواصلة بحث الموضوع؛ وذلك في إطار الإسهامات القيمة التي نشرت مؤخراً من جانب عدد من الخبراء والباحثين المتميزين.

وأود في البداية توضيح أن الورقة تتناول إقليم الشرق الأوسط باختلاف تعريفه منذ بدايات القرن العشرين على يد المحلل الاستراتيجي البحري الأمريكي «ألفريد ماهان» عام ١٩٠٢، الذي ذهب إلى أن مصطلح الشرق الأوسط جاء ليحل محل مصطلح الشرق الأدنى Near East لتمييزه عن الشرق الأقصى Far East، ولكن بالتركيز على قلب هذا الإقليم أي الخليج الفارسي، كقوله: وأطلق «ماهان» مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة المحيطة بالخليج، إلى أن توسع في المفهوم ليشمل أقاليم آسيا الممتدة التي كانت تسيطر على الطريق إلى الهند.

وكان أول استخدام لمصطلح الشرق الأوسط في الولايات المتحدة بواسطة حكومة أيزنهاور بمناسبة ظهور مذهب أو عقيدة أيزنهاور Eisenhower Doctrine لعام ١٩٥٧، على هامش أزمة السويس، لتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لدول المنطقة لمواجهة التهديد والمد الشيوعي؛ حيث عرف «دالاس» وزير الخارجية الأمريكية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تشمل ليبيا في الغرب وباكستان في الشرق وسوريا والعراق في الشمال وشبه الجزيرة العربية والسودان وإثيوبيا في الجنوب. وفي عام ١٩٥٨، استخدمت الخارجية الأمريكية المصطلح على أنه مرادف للشرق الأدنى، ويشمل مصر وسوريا وإسرائيل ولبنان والأردن والعراق والسعودية والكويت والبحرين.

غير أن الورقة تتناول في ثناياها أيضًا مفهوم النظام الإقليمي العربي الذي يتفق مع مناهج تعريف النظم الإقليمية التي تقوم على أسس ومعايير رئيسية محددة، أهمها: التواصل الجغرافي، والتماثل، وحجم التفاعلات، إلى جانب معيار مميز؛ وهو الإطار المعنوي الذي يستند إلى الشعور بالقومية العربية.

ومما يذكر أن الأمم المتحدة تستخدم مصطلح الشرق الأوسط على أنه يعني غرب آسيا وشمال إفريقيا.

سمات وخصائص إقليم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مفهوم جيوستراتيجي يرتبط باستراتيجيات القوى الاستعمارية السابقة، وحدوده غير ثابتة وقابلة للانكماش والتمدد تبعًا لتلك الاستراتيجيات.

ويتسم الإقليم باختلاف تعريفه ونطاقه، وفي تمدده أم في انكماشه بين ثلاث قارات بعدد من السمات والخصائص، نجمل أهمها في الآتي:

١- يفتقد الإقليم إلى هياكل وأطر مؤسسية لإدارة شئونه؛ مما يسهم في سيولة علاقات القوة بين دوله. ويكرس التشرذم إلى أقاليم فرعية، ويفاقم التنافس بين دول الإقليم وفق معادلة صفرية.

٢- إنه إقليم غني بالموارد، وديناميي، وصراعي، وفوضوي.

٣- تغيب عنه المبادئ الأساسية للحوكمة من ناحية القيم والسياسات والمؤسسات.

٤- ساحة تدخل خارجي واسع مباشر وغير مباشر، وساحة استقطاب حاد بسبب صراع وتنافس القوى الإقليمية والعالمية على الزعامة والهيمنة؛ بما يعيد الحرب الباردة بأشكال أخرى.

٥- يعاني الإقليم من مشكلة التحاور مع المجتمع الدولي لأسباب ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

٦- يشهد الإقليم كل أنواع الصراعات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية.

٧- يتسم بعدم التوازن في العلاقات والأوزان بين دوله من ناحية الثروة والموارد والسكان ونظم الحكم والعلاقات مع الأطراف الخارجية.

٨- تعتمد معظم دول الإقليم على الخارج، ويعاني الكثير من دوله من معضلة أمنية على المستويات الوطنية؛ مما يدفعها إلى الحصول على الأمن بإجراءات أحادية، والدخول في سباق تسلح.

٩- يشهد الإقليم صعود هويات فرعية على حساب الهويات القومية؛ مما يؤدي إلى علاقات صراعية متعددة على المستويات الداخلية ودون الإقليمية.

١٠- يضم الإقليم عددًا من الدول الفاشلة. ويشهد تصاعد أدوار الفاعلين من غير الدول.

١١- تعاني معظم دول الإقليم من الفساد، والتدهور البيئي والاقتصادي، وغياب العدالة الاجتماعية، والإرهاب والعنف والتطرف.

الداخل المصري

حققت مصر إنجازات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، أسهمت في تثبيت أركان الدولة وتحقيق قدر كبير من الاستقرار، شهدت به مؤسسات مالية واقتصادية دولية عديدة. غير أن هناك عددًا من القضايا تحتاج إلى معالجة حاسمة ومستدامة حتى تحافظ مصر على هذه الإنجازات وتبني عليها لمصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. ولعل أهم هذه القضايا:

١- **حسم الجدل المستمر حول الثنائيات التي تدور حول الهوية والتراث والواقع والمستقبل:** أي المتغير والثابت، والنقل والعقل، والإبداع والاتباع، والعام والخاص، والأصالة والمعاصرة، والداخلي والخارجي. وتبرز هنا محورية مواجهة أزمة الفكر والثقافة وتحديات الإسلام السياسي المغترب عن حركة التاريخ. ونقطة الانطلاق الحتمية هنا إصلاح الخلل في الفكر الديني المعاصر وتجديده؛ لترسيخ قيم التسامح والاعتراف بالآخر المختلف، وإرساء مفهوم الوطن والمواطنة، والأخذ بناصية العلم والتكنولوجيا والابتكار Science, Technology and Innovation (STI)، للتعامل مع الأوضاع الحضارية في عالم اليوم. وذلك انطلاقًا من أن إعمال العقل فريضة إسلامية ومسئولية حضارية حتمية دينيًّا وفكريًّا واجتماعيًّا، ومن أن إصلاح الفكر الديني هو السبيل إلى إصلاح الفكر بصفة عامة؛ وكذلك انطلاقًا من أن العقل هو ميزان الله في الأرض.

٢- **واتصالًا بذلك هناك حاجة ماسة إلى تطوير جذري لمنظومة التعليم والثقافة:** لإعادة بناء العلوم النقلية لتصبح علومًا عقلية، وإعادة بناء التراث القديم على بؤرة جديدة من الوعي أساسها قبول الحداثة والتصالح مع العصر الحديث، وتأسيس العقل الناقد الحر، وتعزيز التعليم والتربية الإعلامية وفق قيم اجتماعية قادرة على التفاعل مع الأوضاع الحضارية لعالم اليوم.

٣- **تعزيز قوة مصر الناعمة وفق المعايير والمؤشرات العالمية ومراجعة مضمونها وآلياتها:** لما كانت القوة الناعمة من أهم موارد مصر ثراءً على الصعيدين الوطني والعالمي، فإن هناك حاجة ماسة إلى إحياء

وتجديد مصادر القوة الناعمة المصرية لمواكبة التطورات الجذرية الحاصلة في عالم اليوم، ولاستثمار التطورات العلمية والتكنولوجية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال Information and Communication Technology (ICT).

وتتطلب عملية الإحياء هذه التأكيد على الدور القيادي النموذجي لبناء المصداقية على هدى ما ذهب إليه أستاذ علم السياسة الأمريكي «جوزيف ناي»، أول من استخدم مفهوم القوة الناعمة عام ١٩٩٠؛ من أن هناك وجهًا آخر للقوة قوامه الجاذبية التي تجد أساسها في ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها كنموذج وقدوة في إطار تطبيق معايير ومؤشرات محددة في مجال مصادر القوة الناعمة، كالابتكارات والاختراعات، والمنتجات الثقافية، والتعليم، والحوكمة، والعمل الدبلوماسي أو في مجال قدرات الدولة في المجال الاقتصادي، وفي مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفي مجال بناء النموذج السياسي الجاذب، وتعزيز أدوات القوة الناعمة وعلى رأسها الدبلوماسية العامة (في المجالات الثقافية والتعليمية والإعلامية)، وأدوات المساعدات المالية والاقتصادية.

ويرتبط بعملية إحياء القوة الناعمة لمصر عملية مواصلة تعزيز اندماج مصر في النظام العالمي، وفق المؤشرات والمعايير العالمية المرعية على المستويات المختلفة السياسية والقانونية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية. ولعل من التجارب والخبرات المصرية الناجحة التي تجدر الإشارة إليها النجاح الكبير الذي حققته مصر في مكافحة «فيروس سي» في إطار دبلوماسية الصحة العالمية (الدبلوماسية الطبية). Global Health Diplomacy (GHD)؛ بما يعني مشاركة إيجابية من مصر في الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة التفاوت في الرعاية الصحية والحماية ضد التهديدات العالمية، والمشاركة النشطة في عملية تشكيل وإدارة بيئة السياسة العالمية للرعاية الصحية؛ وهو الأمر الذي نال إشادة عالمية، خاصة منظمة الصحة العالمية.

والواقع أنني لست في حاجة إلى الإطالة في قضية القوة الناعمة؛ إذ أفاض أساتذة وباحثون وخبراء متميزون في تناولها مؤخرًا.

٤- مدى نجاح مصر في استثمار علاقات التعاون والشراكة الدولية (دول ومنظمات) لتحقيق الأمن من خلال التنمية المستدامة: ولعل مما يشار إليه في هذا المقام الأجندة الرسمية للتنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، وما تضمنته في فقرتها رقم ٥١ من سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs). تتناول مؤشرات الاستدامة

الأساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تعكس القضايا والتحديات الجوهرية التي يواجهها العالم، وعلى رأسها قضايا وتحديات تغير المناخ، والفقر، والغذاء، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والمياه، والطاقة، والنمو الاقتصادي المستدام، وأنماط الإنتاج والاستهلاك إلى آخر هذه الأهداف المعروفة. ويتناول الهدف السابع عشر، وهو الهدف الأخير، التعاون والشراكة الدولية لتنفيذ هذه الأهداف التي تحتاج إلى عمل دولي منسق ومتماسك.

ويرتبط بذلك أيضًا مدى نجاح مصر في التعامل مع التهديدات غير العسكرية، أي مع مفهوم الأمن غير التقليدي Non-Traditional Security (NTS)؛ كما حدده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره عام ١٩٩٤ عن الموارد البشرية في المجالات السبعة الحيوية؛ وهي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع، والأمن السياسي. ويشكل هذا المفهوم مقاربة جديدة للأمن تتسع لتشمل التدهور البيئي، والتفاوت الاقتصادي، والفقر، والأوبئة، والهجرة واللاجئين، والطاقة، والمياه، والغذاء، والحروب من أجل الموارد، وإدارة الكوارث، والإرهاب، والفساد، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وغيرها.

وقد يكون مناسبًا هنا الإشارة إلى مبادرة مكتبة الإسكندرية هذا العام بإطلاق سلسلة حوارات المكتبة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تتناول معظم الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وما تواجهها من مشكلات وتحديات حتى عام ٢٠٥٠. وهي حوارات تستشرف المستقبل، وتضع سيناريوهات في غاية الأهمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ والانفجار السكاني وقضايا الشباب المختلفة. والمأمول البناء على هذه الحوارات وتوسيع مشاركة الشركاء المعنيين Stakeholders.

ويرتبط بذلك أيضًا مدى نجاح مصر في مكافحة الأنماط المختلفة للجريمة المنظمة عبر الحدود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠، التي دخلت دور النفاذ عام ٢٠٠٣. ويفرض ذلك تعزيز الإجراءات الوطنية والدولية من جانب مصر لمكافحة هذه الجرائم التي تهدد استقرار الدول، وتؤثر بالسلب في جهود التنمية فيها. ولعل من أخطر هذه الجرائم الاتجار بالبشر، والاستعباد الجنسي، وتهريب الأصول والمقتنيات الثقافية والأثرية، والجرائم الإلكترونية والخطف والقرصنة والفساد وغيرها.

الإطار الإقليمي

١- تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطراباً واستعصاءً على الأمن والتعاون على الأقل لعقود قادمة؛ وذلك في ضوء ما تموج به من صراعات وتناقضات وتنافسات.

٢- ويشهد الإقليم تصاعد النزعة الطائفية والعرقية والقبلية. ويظهر ذلك بجلاء في الصراعات الدائرة في كل من اليمن والعراق وسوريا وليبيا ولبنان. وقد أصبح الصراع السني الشيعي على وجه الخصوص دينامية مركزية في التنافس الجيوستراتيجي بين دول المنطقة، خاصة بين المملكة العربية السعودية وإيران.

٣- تشهد المنطقة تحولًا استراتيجيًا Strategic Shift في موازين القوة بالمنطقة، مع ظهور قوًى أخرى مناوئة في الغالب للمصالح الحيوية المصرية.

٤- وهناك أيضًا معضلة التعامل مع تراجع القضية الفلسطينية والتهديد الأمني المحتمل من الحدود الشرقية، وكذا مع إحباط مقاربة البناء على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وجهود المصالحة الفلسطينية.

٥- يشار أيضًا في هذا المقام إلى معضلة التعامل مع المحاولات المستمرة لإضعاف بل لهدم النظام الإقليمي العربي لصالح نظام شرق أوسطي أوسع. وهذا يفرض حتمية إصلاح جامعة الدول العربية ومعها النظام الإقليمي العربي برمته؛ وذلك بمراجعة ميثاقها ليعكس المفاهيم والمبادئ المستحدثة في مجال التنظيم الدولي. فالأمر أصبح ملحًا لإجراء مراجعة حقيقية لبعض المفاهيم القانونية والسياسية الجامدة التي عرقلت أعمال الجامعة لعقود طويلة، مثل اشتراط توافر الإجماع عند اتخاذ القرارات في بعض المجالات، ومحدودية صلاحيات الأمين العام، وضعف الميزانية. ولا شك في أن تطوير النظام الإقليمي العربي لبناء تكتل عربي متماسك سيمكنه من الصمود أمام التكتلات العملاقة في عالم اليوم، وأمام محاولات إضعاف وتذويب الكيان العربي في أطر أوسع.

٦- ومن المعضلات أيضًا على مستوى النظام الإقليمي العربي معضلة التعامل مع اختلاف الرؤى مع قوًى عربية مهمة بشأن الأوضاع في سوريا واليمن، والتعامل مع إيران وأمن البحر الأحمر، وبناء القوة العربية المشتركة، والتحالف الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط MESA.

الإطار العالمي

نتناول في هذا الإطار المعضلات والتساؤلات الآتية:

١- كيفية تعامل مصر مع سياسات الانفرادية، وتخطي الشرعية، والتحول إلى سياسات فرض الأمر الواقع من جانب الولايات المتحدة. ومن ذلك على سبيل المثال (محاولة فرض نظام إقليمي جديد على حساب النظام الإقليمي العربي، وإهدار جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي السابقة وحل الدولتين، وعدم التحمس الأمريكي مع جهود مصر في مكافحة الإرهاب بالقدر الكافي).

٢- كيفية تعزيز مصر من مشاركتها في الإدارة الجماعية المشتركة لشئون العالم Global Governance، وفي الاتفاقيات الدولية الشارعة Global Regulatory Instruments (خاصة في مجالات التجارة والبيئة والديون، وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة بما يحقق مصالح الدول النامية).

٣- كيفية تعامل مصر مع الضغوط العالمية والإقليمية على سعي مصر لاتباع سياسات مستقلة في المنطقة. ولعل مما يشار إليه في هذا المقام التلويح بإمكانية تطبيق قانون معاقبة من يتعاون مع خصوم أمريكا (معارضة الكونجرس الأمريكي لتعاون مصر مع روسيا في مجال الأسلحة) Countering America's Adversaries through Sanctions Act (CAATSA).

٤- الحفاظ على الكثير من مصالح مصر الحيوية يفرض حتمية التعاون والشراكة مع العالم الخارجي. ومن الأمثلة على ذلك: الأمن المائي، وعوائد المصريين بالخارج، وعوائد قناة السويس، والتسليح، ونقل العلم والتكنولوجيا، وعوائد السياحة، وتوطين الصناعة، ومكافحة الإرهاب. وتواجه مصر تحدي الحفاظ على هذه المصالح وتعزيزها في ضوء ضغوط وتحديات غنية عن البيان.

ملاحظات ختامية

نتناول في ختام هذه الورقة عددًا من الملاحظات يتعلق بعضها بمدى إمكانية اضطلاع مصر بدور إقليمي، ويتعلق البعض الآخر بمتطلبات بناء النظام الإقليمي العربي من ناحية، والنظام الإقليمي للأمن والتعاون في الإطار الأوسع من ناحية أخرى.

أولًا: مصر وإمكانية الاضطلاع بدور إقليمي

١- لا جدال في حتمية اضطلاع مصر بدور إقليمي فاعل، سواء في إطار النظام الإقليمي العربي أم في أي إطار إقليمي أوسع محتمل. غير أنه رغم الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مصر في المجالات المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية، فإن أمامها الكثير من التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تحول على الأقل في المرحلة الحالية دون الاضطلاع بدور إقليمي شامل. ولعل هذا يفرض على مصر في هذه المرحلة التحرك وفق الأولويات المتصلة بمصالحها الحيوية في إطار الإمكانيات والقدرات المتاحة.

٢- ويسير بشكل متزامن مع هذا مواصلة تعزيز الإصلاح والبناء الداخلي بالتعامل مع التحديات والتهديدات الداخلية، التي تناولت هذه الورقة أهم جوانبها. خاصة ما يتعلق بأهمية بناء نموذج حضاري جاذب؛ من خلال إصلاح الخلل في الفكر الديني المعاصر، وتعزيز مصادر وقدرات القوة الناعمة، وتحقيق الاندماج في النظام العالمي وفق المؤشرات والمعايير العالمية المرعية.

ثانيًا: حتمية الحفاظ على النظام الإقليمي العربي وإصلاحه وتعزيزه

- تفرض المحاولات العالمية والإقليمية المستمرة لإضعاف وهدم النظام الإقليمي العربي لصالح الإطار الأوسع للأمن والتعاون في الإقليم، حتمية إصلاح جامعة الدول العربية ومعها النظام الإقليمي العربي برمته استثمارًا لمعيار أساسي يميز النظام الإقليمي العربي (إلى جانب معايير التواصل الجغرافي، والتماثل، وحجم التفاعلات). وهو الإطار المعنوي الذي يستند إلى الشعور بالعروبة. وهو ما عبر عنه الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي في مقالته «أصداء العروبة المصرية» المنشورة في «الإندبندنت» العربي بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٩، التي ذكر فيها: «إن العروبة خلاصة لقوميات سبقت وحضارات قامت وتيارات فكرية، عبرت على المنطقة وتركت في النهاية سبيكة واحدة نطلق عليها السبيكة العربية التي ننتمي إليها وندافع عنها رغم كل الإحباطات والإخفاقات والتحديات».

ثالثًا: النظام الإقليمي للأمن والتعاون في الإطار الواسع

١- إن الأوضاع الراهنة في معظم دول إقليم الشرق الأوسط وعلى رأسها غياب المبادئ الأساسية للحوكمة، تعلي من شأن نظرية الدور في السياسة الخارجية التي تلتقي مع النظرية البنائية في التركيز على الاقترابات السيكولوجية. ووفقًا لرائد نظرية الدور «كارل هولستي» يتم دراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا أساسية على المسرح الدولي، انطلاقًا من التأثر بالصور المتشكلة في أذهان

النخب وصناع القرار، بفعل الهوية الاجتماعية والقيم السائدة والخصائص القومية وقدرات الدولة السياسية والعسكرية.

ويفسر «هولستي» سبب تشابه الدول في مصادر القوة واختلافها في السلوكيات بثلاثة أسباب:

مصادر الدور: أي الخصائص القومية للدول المادية وغير المادية.

تصور الدور: أي تصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم (لأن امتلاك المقومات لا يعني بالضرورة القدرة على القيام بالدور).

أداء الدور: أي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات.

ويخلص «هولستي» إلى القول بأن الدور يعتمد في الأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره، انطلاقًا من تقييمه وإدراكه لإمكانيات دولته (مؤهلات الدور)، ومدى قدرة صانع القرار على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه.

٢- إن كثافة التنافس والتصالح وجسامة الاضطراب في إقليم الشرق الأوسط تعد من العوامل التي تسهم في الحفاظ على دينامية مجال الدراسات الأمنية وتطوره. وينعكس ذلك في كثافة الأعمال الأكاديمية من جانب الجامعات ومراكز البحث والفكر، ومدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، التي تركز على تفاعل قضايا الأمن مع السياسات الداخلية.

٣- تحتاج معظم دول إقليم الشرق الأوسط سواء في تمدده أم في انكماشه إلى تصالح داخلي قبل التصالح مع العالم الخارجي، يقوم على نهج كلي للتعامل مع التحديات الرئيسية التي تواجه العالم، ومن أهمها:

أ- أزمة الفكر التي تعوق تقدم الإنسان، مع ما يرتبط بها من فكر أصولي متطرف يفاقمه المد اليمني المستشري في أرجاء العالم.

ب- غياب العدالة الاجتماعية نتيجة التفاوت في توزيع الثروة.

ت- التدهور البيئي الكارثي الذي يهدد كوكب الأرض.

ث- غياب تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى القيم والسياسات والمؤسسات والآليات والممارسات، التي تمكن المجتمع من إدارة شئونه من خلال التفاعل الداخلي والخارجي بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي يبلور الأفراد والجماعات من خلالها مصالحهم، ويعالجون اختلافاتهم، ويباشرون حقوقهم والتزاماتهم القانونية؛ وذلك استنادًا إلى المعايير

الثمانية التي حددتها الأمم المتحدة؛ وهي: التوافق المجتمعي، والمشاركة، وحكم القانون، والفاعلية، والكفاءة، والمساءلة، والشفافية، ومدى الاستجابة والرضا الشعبي.

ج- غياب ثقافة السلام ونبذ العنف التي تتبناها الأمم المتحدة وتشرف على تطبيقها منظمة اليونسكو، حسب النقاط الثماني التي وردت في برنامج العمل لثقافة السلام الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩؛ وهي: التعليم من أجل السلام، وتعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والمشاركة الديمقراطية، والتسامح، والتدفق الحر للمعلومات، ونزع السلاح.

ويرتبط بذلك بناء ثقافة متصالحة مع العالم، وتنمية ثقافية مستدامة تكون نقطة البداية والانطلاق عند الحديث عن بناء نظام إقليمي للأمن والتعاون. وهذا باعتبار أن الثقافة بمعناها الواسع هي مصدر للأحكام ومقياس للقيم وضابط للسلوك. وهي نسيج الحياة الاجتماعية وجودًا وحركة وتوظيفًا. وهي جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعًا بعينه، وتشمل طرائق الحياة والعادات والتقاليد والمعتقدات والآداب والفنون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ فضلًا عن أن الثقافة هي المحرك للعلاقات الدولية والدافع الأساسي للنمط الصراعي من ناحية، ولها دورها المحوري في بناء التماسك الاجتماعي في المجتمعات من ناحية أخرى.

كذلك، فإن للهوية الثقافية صورًا عديدة مهمة تؤثر في قضايا السلم والأمن في الداخل والخارج. فالهوية تحفز الصراعات، وتؤثر في مفهوم المصالح الحيوية ومفهوم القوة، وتمثل أساسًا لنشأة الحركات الأصولية؛ فضلًا عن أنها تشكل الأدوار الإقليمية. والمطلوب هو عقلنة الهويات وصياغتها في سياسات تعكس الهوية دون تعريض المصالح الحيوية للخطر؛ وهو ما يمكن أن تقوم به المؤسسات ومراكز الفكر والبحث.

ح- يعد الإعلام من خلال استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأدوات الأساسية لتعزيز بناء ثقافة السلام والتنمية الثقافية والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وتحتاج معظم دول إقليم الشرق الأوسط إلى قلب الأوضاع السلبية الناجمة عن الاستثمار السلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة خطاب الكراهية والعنف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب وزعزعة استقرار الدول. ولا يخفى الدور الذي يمكن أن يسهم به الإعلام في خلق فضاء مشترك يحقق المشاركة والانتشار؛ باعتبار أن الإعلام ليس مجرد أداة، ولكنه نظام اجتماعي متكامل لإنتاج المعلومات والأفكار في الفضاء العام وتسويقها على مستوًى

جماهيري، بعد أن أصبح الأفراد فاعلين في إدارة وهندسة الفضاء العام والمشاركة النقدية في حوار تلقائي وعفوي متحرر.

خ- لكي تسهم منطقة الشرق الأوسط في معالجة مشاكل الأمن الإقليمي والعالمي، فإنها مطالبة بالاستفادة من الرؤية الشاملة للأمن والتعاون، تقوم على الأبعاد التي تتبناها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE، وتتجاوز مجرد التوازن العسكري. وهي الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية التي تتفق مع مجالات مفهوم الأمن غير التقليدي NTS، ومع الأهداف الرئيسية لعملية برشلونة، لعام ١٩٩٥ (الحوار السياسي والأمني، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية لتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين منظمات المجتمع المدني)، كما تتفق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

د- إن إقامة نظام إقليمي للأمن والتعاون عملية شاقة ومعقدة، خاصة في إقليم مضطرب وفوضوي، مثل إقليم الشرق الأوسط. وأي قاعدة وأساس لهذا البناء يجب أن تتم باتباع نهج تدريجي، سواء من الناحية الزمنية أم من ناحية عدد الدول الأعضاء في هذا النظام؛ وذلك وفق مراحل متتالية تقوم على التصور الآتي:

المرحلة الأولى: تضم الدول العربية فقط.

المرحلة الثانية: تضم الدول العربية إلى جانب دول الجوار (تركيا وإيران).

المرحلة الثالثة: تضم دول المرحلتين الأولى والثانية، مضافًا إليها الهند وباكستان.

المرحلة الرابعة: تضم دول المراحل الثلاث السابقة، إضافة إلى دول آسيا الوسطى وربما دول القرن الإفريقي.

كذلك يمكن اتباع النهج التدريجي بالبدء بالمجالات التي يمكن الاتفاق حولها بسهولة، مثل التعاون في المجالات العسكرية غير القتالية، كالبحث والإنقاذ وتبادل المعلومات والإنذار المبكر وإجراءات بناء الثقة. الحد الأدنى لأي نظام إقليمي للأمن والتعاون هو احتواء المخاطر، والحيلولة دون تطورها إلى نزاعات، وانتهاج الدبلوماسية الوقائية.

ذ- وفي جميع الأحوال يلزم إجراء البحث والدراسات المتعمقة النظرية والميدانية المشتركة من جانب الخبراء والباحثين، من خلال مراكز الفكر والبحث العربية وغير العربية من المنطقة

ومن خارجها حول أي نظام إقليمي محتمل للأمن والتعاون في إقليم الشرق الأوسط؛ مع إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ إلى جانب دراسة تجارب النظم الإقليمية القائمة، مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE، واليوروميد (برشلونة)، والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ر- لن يكتب النجاح لأي ترتيبات إقليمية في إقليم الشرق الأوسط بمعزل عن التوافق والتنسيق مع القوى العالمية والإقليمية، خاصة الولايات المتحدة التي لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الواقع السلبي للفشل في إدارة شئون المنطقة، والتي ترى أن الشرق الأوسط الكبير سيبقى لعقود قادمة موضع أهمية استراتيجية لها؛ نظرًا للموقع الحيوي الذي تتمتع به المنطقة، ولمواردها الهائلة، ولضمان أمن إسرائيل كهدف استراتيجي أمريكي ثابت.

ز- تحتاج قضية الدور الإقليمي إلى المزيد من البحث والدراسة. وأقترح إيلاء الاستفسارات والتساؤلات الآتية الاهتمام الواجب في هذا الإطار:

- كيفية تعامل مصر مع أزمة الخلل في الفكر الديني، وتداعيات وتأثيرات الإسلام السياسي.
- كيفية تعامل مصر مع سياسات الانفرادية، وتخطي الشرعية، والتحول إلى سياسات فرض الأمر الواقع من جانب الولايات المتحدة.
- الضغوط العالمية والإقليمية الواقعة على سعي مصر لاتباع سياسات مستقلة في المنطقة ومدى نجاح مصر في ذلك.
- كيفية التعامل مع اختلاف الرؤى مع قوًى عربية مهمة بشأن بعض الأوضاع في المنطقة.
- كيفية تعامل مصر مع التوتر والتنافس في شرق المتوسط.
- معضلة إدماج إسرائيل ضمن أي نظام إقليمي للأمن والتعاون في الشرق الأوسط.
- كيفية تحقيق شعار أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن مصر، في ضوء مواقف القوى الكبرى والإقليمية بل دول الخليج ذاتها.
- كيفية تحقيق تكامل النظم الإقليمية الفرعية مع نظام جامعة الدول العربية.
- كيفية التعامل مع معضلة غياب الإرادة السياسية لمعظم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية اللازمة؛ لتحقيق الإصلاح الجذري للجامعة، ومنظومة العمل العربي المشترك برمتها.